(مقرر القيادة وتنمية المجتمعات المحلية)

المحاضرة (١)

المفاهيم الاساسية

أولاً: مفهوم المجتمع المحلي:

- إن تحديد مفهوم المجتمع المحلي يعتبر مدخلاً للإحاطة بأهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في إنجاح التنمية فيه.
- **معنى مصطلح المجتمع :** بداية وقبل الخوض في مفهوم المجتمع المحلي وخصائصه ينبغي الإشارة إلى أن كلمة المجتمع في آداب اللغة الانجليزية لها أكثر من مصطلح منهم (society) و (community) وكلاهما يقابل المصطلح العربي "المجتمع"
- وللتميز بينهما يمكن القول بأن كلمة (society) شاع استخدامها للإشارة إلى المجتمع القومي أو الأمة ، في حين أن كلمة (community) تستخدم للتعبير عن المجتمع المحلي الصغير المحدود.
- ويستخدم مصطلح (community) المجتمع المحلي للإشارة إلى مجموعة من البشر يتفاعلون مع بعضهم البعض ، وربما يعيشون متجاورين
- وكثيراً ما يشير المصطلح إلى مجموعة من الناس يتشاركون قيماً معين ويجمعهم ترابط اجتماعي ما في بقعة جغرافية ، وعموماً فهذه المجموعة أكبر من نطاق الأسرة الواحدة .
- وقد خلق هذا المصطلح جدلاً كبيراً بين علماء الاجتماع في محاولة لوضع تعريف محدد لهذا المصطلح.

لذلك تتعدد تعريفات المجتمع المحلي (community) ومنها:

١- **تعريف روبرت ماكيفر :** المجتمع المحلي هو وحدة اجتماعية تجمع بين أعضاءها مجموعة من المصالح المشتركة ، وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء ، بالدرجة التي مكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة.

٢- **تعريف لويس ويرث :** أن المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس مكاني إقليمي يتوزع من خلاله الأفراد والجماعات والأنشطة ، وبما يسوده من معيشة مشتركة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد ، وبخاصة في مجال تبادل المصلحة.

٣- **تعريف تالكوت بارسونز :** المجتمع المحلي هو تجمع الفاعلين في منطقة محددة بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة.

٤- **تعريف بلين ميرسر :** المجتمع المحلي هو تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية ، ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن ، كما يشتركون في ثقافة عامة ، وينتظمون في بناء اجتماعي محدد ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم وكيانهم المستقبل كجماعة.

٥- **تعريف رونالد وارن :** إن مصطلح المجتمع المحلي يتضمن بعداً سيكولوجياً وآخر جغرافي وثالث سوسيولوجي

- فهو من الناحية السيكولوجية يتضمن المصالح المشتركة والخصائص المميزة للأفراد والروابط المشتركة بينهم كما هو الحال بالنسبة لمجتمع المصلحة كما أنه من الناحية الجغرافية يشير إلى منطقة بعينها يحتشد فيها جماعات من الأفراد
- ومن وجهة النظر السيسيولوجية يرتبط البعدان السيكولوجي والجغرافي معاً ليشير المصطلح إلى المصالح المشتركة وإلى أنماط متميزة من السلوك يختص بها جماعات بعينها من الأفراد نظراً لاشتراكهم في نفس المنطقة أو المكان.
- ويشير مفهوم المجتمع المحلي أيضاً إلى البيئة الريفية أو الصحراوية أو الحضرية التي تشتمل على تجمعات بشرية تقطن أماكن محددة على مساحات معينة ، ويتكون المجتمع المحلي من عدد متنوع من الوحدات الإدارية التي قد تكون مستقلة أو غير مستقلة ، وهي ذات أحجام وبيئات متنوعة ووظائف قد تكون مختلفة أيضاً.

- ويشير مفهوم المجتمع المحلي بشكل عام ، إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ، ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي ، تسودها قيم عامة يشعرون بالانتماء إليها . ومن أمثلة المجتمع المحلي : (المدينة ، المدينة الصغيرة ، القرية والحي .... الخ).

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد أبعاد ومقومات المجتمع المحلي في :

١- الحدود الجغرافية: يتكون المجتمع المحلي من مساحة معينة ومحددة من الأرض.
٢- الجانب السكاني للمجتمع المحلي: المجتمع المحلي ليس مكان أو مساحة محددة فقط بل هو مجموعة من الناس الذين يعيشون معاً في هذه المساحة لذلك فإن عوامل مثل عدد السكان ، تركيبتهم العمرية ، أصولهم العرقية ، معدل المواليد والوفيات ، تعتبر من العوامل الهامة في تحديد المجتمع.
٣- الاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع: تعدد وتنوع حاجات الإنسان وعدم قدرته على إشباعها بمفرده أو حتى في ظل مجموعات محدودة يجعل من الصعوبة بمكان إشباع هذه الاحتياجات ويترتب على ذلك انضمامه للتجمعات البشرية.
٤- العلاقات والنظم الاجتماعية: المجتمع المحلي يتضمن فكرة الاشتراك في القيم والسلوكيات والنظم الاجتماعية ، وتختلف المجتمعات وفقاً لنوع القيم والتقاليد والسلوك العام.
٥- الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع: أن الاشتراك في القيم والسلوكيات بالإضافة إلى عامل المكان والسكان من شأنه أن يقوي من الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع.
٦- التفاعل الاجتماعي بين جماعات المجتمع: هذا التفاعل بين أفراد المجتمع من شأنه إتاحة الفرصة لظهور القادة ويسمح بتحديد الأدوار والمكانات الاجتماعية للأعضاء والجماعات المكونة للمجتمع . ويمكن عن طريق التفاعل الاجتماعي أن يتواصل سكان المجتمع إلى تكوين تنظيمات أو منظمات يتحركون من خلالها لإشباع حاجاتهم.

وفقاً للتعريفات السابقة للمجتمع المحلي يتضح أن الخصائص المميزة للمجتمع المحلي هي:

١. الإقليم أو المكان المحدد : يتحدد المجتمع ، بالضرورة ، بموقع ومكان محددين ، وتتعين حدود المجتمع المحلي أو تثبت من طريق ما تمارسه جموع السكان من نشاطات ، ومن ثم يُشير المصطلح ، عادة، إلى منطقة محددة ذات خصائص ـ طبيعية أو مصطنعة ـ فريدة ومتميزة ، تتوافق ، بالضرورة، مع ما يطوره المجتمع من نسق خاص للتنظيم الاجتماعي.

٢. الاستقلال والاكتفاء الذاتي : يمثل المجتمع المحلي جماعة من الأفراد مكتفية بذاتها. ففي إطار المجتمع المحلي وحدوده يعتمد الأفراد على بعضهم للقيام بالوظائف الأساسية.

٣. الوعي الذاتي : الوعي الذاتي أو الوعي بالذات Self awareness من أهم الخصائص المميزة للمجتمع المحلي. وتتضمن هذه الخاصية الاعتراف المتبادل بين الأفراد، إلى جانب الشعور بالانتماء والتميز. يترجم هذا الوعي –عادة- في اتجاهات الأفراد، كالاعتزاز والمباهاة بالمجتمع المحلي والولاء له والدفاع عنه. كما أن المنافسة مع المجتمعات المحلية الأخرى والتدعيم المتحمس للمشروعات المحلية، تؤكد بدورها آليات (ميكانزمات) توحد الأفراد والجماعات بالمجتمع المحلي، الذي ينتميان إليه.

٤. القيم والمعايير المشتركة:

من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى، هو ما يسوده من أنساق خاصة للقيم والمعايير إذ عادة ما تُعاد صياغة الكثير من القيم المطلقة في الثقافة الكبرى، في ضوء الرموز والأحداث ذات الدلالة والمغزى ـ في السياق المجتمعي المحلي.

كما أن ما يسود المجتمع المحلي من نسق قيمي خاص من شأنه أن يدعم الاتفاق والاتصال بين الأفراد بطريقة متميزة ومتكاملة، ويدعم -في الوقت نفسه- الشعور بالجماعة والوعي بالذات بين أفراد المجتمع المحلي، إلى جانب إنماء الشعور بالتمايز عن كل ما هو خارج المجتمع.

٥. المجتمع المحلي كوحدة نفسية وثقافية : أوضح علماء الاجتماع أن المجتمع المحلي يمثل وحدة نفسية، يكتسب الأفراد ـ من خلال توحدهم بها ـ شعوراً بالأمن والانتماء والاستقرار النفسي.

- وقد تأكدت الفكرة نفسها لدى بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ممن تبنوا منظوراً ثقافياً بحتاً في تحليلهم للمجتمع المحلي؛ فذهبوا إلى أن توحد الأفراد بمجتمعاتهم المحلية ينجم أصلاً عن مشاركتهم في عدد من القيم والمعايير والأهداف المشتركة والمعتقدات... إلخ، ومن ثم يصبح المجتمع المحلي في نظرهم وحدة ثقافية في المقام الأول.

هذا وتتسم المجتمعات المحلية المعاصرة بالخصائص التالية :

١) زيادة التنوع والتعقيد ، واثر ذلك على الروابط والعلاقات الاجتماعية.

٢) ازدياد كافة أنواع المتغيرات التي يتعرض لها المجتمع المحلي ، وصعوبة التنبؤ بها .

٣) زيادة الارتباط بين القطاع الاقتصادي وسائر القطاعات المجتمع المحلي.

٤) بزوغ نوع من الترابط بين التكنولوجيا المعاصرة وأسلوب حياة مواطني المجتمعات المحلية.

٥) مركزية السلطة وتجمعها في بعض الوحدات الإدارية للمجتمع وأثر ذلك على عملية اتخاذ القرارات الفورية الرشيدة.

ثانياً: المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر:

إن المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع القومي الكبير يحتويان على العديد من الدلالات منها:

١) أن هنالك جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية.

٢) أن لهؤلاء الأفراد أهداف وقيم وعادات وتقاليد.

٣) تقوم بين هؤلاء الناس العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٤) يدخلون في العديد من العمليات الاجتماعية.

وفي الحقيقة لا يمكن تناول المجتمع المحلي بالدراسة بمعدل عن تفاعله مع المجتمعات المحلية الأخرى أو المجتمع الأكبر ، إذ أن المجتمع المحلي ليس وحدة منفصلة بذاتها ، ولكنها خلية من نسيج أكبر وأشمل هو المجتمع ككل.

إن المجتمع المحلي سواء كان مدينة أو حي أو قرية لا يمثل نظاماً مغلقاً في حد ذاته ، فكثير من المشاكل المحلية لا تقتصر على حدود المدينة أو القرية ، بل يجب أن تُدرس على نطاق شمولي على مستوى المحافظة أو الإقليم والدولة ككل ، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشاكل تتجاوز الوحدات الوظيفية والتنظيمية في المحليات.

ويمكن النظر للمجتمع المحلي كمنسق فرعي ، بتفاعل مع المجتمع الكبير(النسق الأكبر) من خلال علاقات متداخلة ، ويعكس مشاكله الرئيسية ، سواء ما تعلق منها بالبناء الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي ... وغير ذلك.

ويؤدي المجتمع المحلي وظائف للمجتمع الأكبر منها:

١. توفير منتجات أو مواد خام.

٢. إمداد المجتمع الأكبر ببعض الخدمات.

٣. تسويق منتجات المجتمع الأكبر داخل المجتمع المحلي.

٤. الاشتراك في بعض القرارات التي تتخذ على مستوى المجتمع الأكبر.

وفي المقابل يوفر المجتمع الأكبر للمجتمع المحلي ما يلي:

١) بعض المنتجات لتوزيعها واستهلاكها بواسطة المجتمعات المحلية.

٢) النظم الرسمية للمجتمعات المحلية ، بالإضافة إلى التوجيهات الإدارية والتنسيق فيما بين المجتمعات المحلية.

٣) بعض الموارد والخدمات التي لا توفرها المجتمعات المحلية لنفسها وتعتمد في توفيرها على المجتمع الأكبر.

يمكن النظر المجتمع المحلي من خلال ثلاثة مداخل هي:

١. المدخل الأول كموقع محلي: ويعنى وجود مستوطنة بشرية تقع في نطاق أرض محلية معينة.

٢. المدخل الثاني كنسق اجتماعي: وتضمن مجموعة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون في نفس الموقع المحلي.

٣. المدخل الثالث كنمط بين العلاقات: بمعنى يمثل عنصر الهوية قد توجد بين أفراد متباعدين من الناحية الجغرافية.

وعلى الرغم من تباين وجهات النظر حول مفهوم المجتمع المحلي إلا أن هناك اتفاقاً بين مختلفة المداخل حول نقاط أساسية ينبغي النظر إليها بعين الاعتبار في دراسة المجتمع المحلي أو تنميته هي بإيجاز:

١) لا شك أن طبيعة البيئة الجغرافية تؤثر بطريقة مختلفة على الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمع المحلي ، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تأكيد الجهود البشرية في عمليات التغيير . ولكن ينبغي عند دراسة المجتمع المحلي وتنميته ، التعرف على الظروف والأوضاع الجغرافية والبيئية التي تميز مجتمع محلي عن غيره ، ومدى تأثير هذه الظروف على الأوضاع الاقتصادية والسكانية .... الخ.

٢) أن تكامل العلاقات الاجتماعية والجماعات والظواهر والنظم التي يتألف منها المجتمع المحلي ، مسألة منهجية لابد من وضعها في الاعتبار عند دراسة التنمية المحلية ، لأنها تؤدي إلى معرفة بطبيعة الجماعات ونوعياتها والبناء الطبقي القائم ... الخ ، ومع أن التغير الاجتماعي قد يصلح أحياناً ، إلا أن المتغير الثقافي الذي يتناول العادات والتقاليد والعرف والقانون السائد أي كل ما يكتسبه الفرد من خبرات في مجتمعه المحلي يعتبر مكملاً ضرورياً للفهم المتكامل المحلي.

٣) إن التركيز في دراسة المجتمع المحلي على البعد الإنساني أمر لا يقل في الأهمية ، بل يزيد في كثير من الأحيان ، عن الأبعاد المادية الأخرى ، لذلك فإن دراسة البعد الإنساني "سيكولوجيا" ، أمر بالغ الأهمية ، خاصة في عملية التغيير التنموية وما تتطلبه من "دافعية".

ثالثاً: مفهوم المجتمع المحلي :

ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي في عام ١٩٤٤م عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي ، واعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة.

كما ألقى الضوء عليها في عام ١٩٤٨م في مؤتمر كمبردج والخاص بالإدارة الأفريقية والذي عقده مكتب الإستعمارات البريطانية

وحدد تعريفاً لها بأنها " حركة تستهدف تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل ، وتعتمد أساساً على المشاركة الايجابية والمبادأة المحلية لبناء المجتمع ، وإذا لم تظهر هذه المبادأة تلقائيا ، وجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة .

وتشمل تنمية المجتمع المحلي على كل أشكال وأنماط التنمية ويجب أن تستخدم الحركة التعاونية ، وان ترتبط بالهياكل الحكومية ، وفي عام ١٩٤٩م قام معهد لندن للتعليم بتنظيم برامج دراسية عن تنمية المجتمع.

وفي عام ١٩٥٤م أوصى مؤتمر أشردج الذي عقد في انجلترا بضرورة تنمية المجتمع المحلي ، وعرفها بأنها "حركة صممت وخططت للوصول إلى حياة أفضل للمجتمع ، على أساس المشاركة والمبادأة الفعالة لهذا المجتمع المحلي".

هذا ولم تلبث أن نالت هذه الحركة اهتماماً خاصاً من الأمم المتحدة تهتم بدراسة منهج تنمية المجتمع ، لاسيما بعد أن أدرك جميع الخبراء في الأمم المتحدة، أن لهذا المنهج نتائجه المثمرة والفعالة ، وفي عام ١٩٥١م قررت المنظمة الدولية تخصيص قيم لتنمية المجتمع.

وفي عام١٩٥٥م قررت وجهت سكرتارية الأمم المتحدة أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي موضوعه " التقدم الاجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي" وعرفت تنمية المجتمع المحلي بأنها "عملية صممت لخلق ظروف تقدم اجتماعي واقتصادي من أجل المجتمع المحلي ككل من خلال المشاركة الفعالة" ،

وبعد عام واحد قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفاً جديداً لتنمية المجتمع المحلي لاقى قبولاً كبيراً من العاملين في مجال التنمية وهو "تنمية المجتمع المحلي عبارة عن عمليات يمكن بها توجيه جهود الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية" ، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع" .

ومنذ ذلك الحين اعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي في البلدان النامية

كما صاغ العلماء والمتخصصين في التنمية العديد من التعريفات التي تحدد مدلول اصطلاح تنمية المجتمع المحلي ، ومنها ما يلي:

تعريف عبدالمنعم شوقي : تنمية المجتمع المحلي بأنها" العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

تعريف أرثر دانهام Arthur Dunham : تنمية المجتمع المحلي بأنها" نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع ، وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي حيث يقوم أسلوب العلم على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين وترتبط بمساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية".

تعريف باتن Batten : تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي من خلالها يلتقي سكان المجتمع المحلي ويحددون حاجاتهم ويخططون ويعملون معاً لإشباعها ، وأن تنمية المجتمع المحلي هي الوسيلة التي يتحقق من خلالها التغير".

تعريف كمال التابعي : تنمية المجتمع المحلي بأنها" مجموعة عمليات دينامية ومتكاملة تحدث في المجتمع المحلي من خلال الجهود الأهلية والحكومية بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة ، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي الريفي أو الحضري أو البدوي ،

وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أفراد المجتمع المحلي ، وإدماج المجتمعات المحلية في الحياة القومية وتمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التقدم الاجتماعي".

تعريف بورصة تنمية المجتمع المحلي (Community Development Exchange (CDX : تنمية المجتمع المحلي بأنها "مهنة أو وظيفة أو حرفة (سواء كانت مدفوعة الأجر أو بدون أجر) تهدف إلى بناء مجتمعات محلية فعالة ومؤثرة بالاعتماد على العدالة والمساواة والاحترام المتبادل".

تعريف الإطار البريطاني للمعايير المهنية الوطنية: تنمية المجتمع المحلي بأنها " قيمة طويلة المدى تعتمد على عملية هدفها معالجة اختلال التوازن في القوة وتحقيق التغيير المستند على العدالة والمساواة والدمج،

هذه العملية تمكن الناس من التنظيم والعمل سوياً من أجل:

- ✓ تحديد حاجاتهم وتطلعاتهم.
- ✓ القيام بفعل ما لممارسة التأثير على القرارات المؤثرة في حياتهم.
- ✓ تحسين نوعية حياتهم ، والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها ، والمجتمعات الأكبر التي يعتبرون جزء منها.

وفي ضوء التعريفات السابقة تتحدد الخصائص العامة لتنمية المجتمع المحلي:

١) تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل الناس أكثر من اهتمامها بجزء من السكان أو أي جماعة بالرغم من أنه ليس من الضروري أن يشاك كل الناس في مشروعات تنمية المجتمع.

٢) تهتم تنمية المجتمع المحلي بحياة المجتمع ككل وكل احتياجات سكانه بدلاً من اهتمامها بقطاعات خاصة كالتعليم أو الزراعة أو الصحة.

٣) تركز تنمية المجتمع المحلي دائماً إحداث التغيير الاجتماعي المرغوب.

٤) تركز تنمية المجتمع المحلي دائماً على حل المشكلات وإشباع الاحتياجات المجتمعية.

٥) تقوم تنمية المجتمع المحلي على فلسفة المشاركة لأكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع وعلى مساعدة أنفسهم ذاتياً.

٦) تتضمن تنمية المجتمع المحلي دائماً مساعدات فنية في أشكال مختلفة مثل الأدوات والتمويل والاستشارات من مصادر حكومية أو شبه حكومية أو منظمات تطوعية سواء الوطنية أو الأجنبية.

٧) تتضمن تنمية المجتمع المحلي تخصصات عديدة فهي تتضمن محاولات تكاملية لإتاحة الخدمات من كافة التخصصات للمجتمع مثل العلوم الاجتماعية والزراعية والتعليم والصحة العامة وتعليم الكبار وتخطيط المدن والخدمة الاجتماعية.

٨) تهتم تنمية المجتمع المحلي بكلُ من الأهداف المادية والأهداف المعنوية وذلك لأنها بتحقيق أهداف واقعية محددة مع تقوية صفات وخصائص المشاركة وتوجيه الناس ذاتياً والتعاون.

٩) تنمية المجتمع المحلي عملية تعليمية فهي دائماً تهتم بالناس ، فمثلاً لو كان الاهتمام الرئيسي للمشروع هو شق طريق جديد أو بناء مدرسة فهي مشروعات لتحسين المجتمع ولكن الهدف النهائي ليس المشروع فقط ولكن ما يحدث للناس من تغييرات فكرية ووجدانية ايجابية تنعكس على سلوكياتهم فيما بعد.

١٠) تتطلب عملية تنمية المجتمع المحلي فترات زمنية طويلة فهي ليس برامج تدريبية أو برامج متعجلة ولكنها في الحقيقة أكثر برامج تدريبية ، **وذلك لتحقيق الآتي:**

- جلب الناس لاستكشاف حياتهم وقضاياهم سوياً وفهم اهتماماتهم.
- تحديد المنظمات أو الناس المؤثرين في دعم تحقيق أهداف التغيير.
- مساعدة المجتمعات المحلية على تحديد التغييرات التي يريدون تحقيقها.
- تشجيع المجتمعات المحلية ليشعروا بأنهم يمكن أن لهم قدرة على التأثير.
- استكشاف المحاولات السابقة لتغيير الأشياء وما الذي تم تعلمه منها.
- دعم المجتمعات المحلية للوصول إلى رؤى وأولويات مشتركة للعمل
- الاتفاق على طريق مفيد للوصول إلى التقدم وتقييم تأثيرهم (المخرجات والمؤشرات).

- بناء هياكل سهلة الاستخدام للمساعدة في صنع خطط المجتمعات المحلية وتكوين منظماتهم الخاصة.
- التدريب وإتاحة فرص التعلم.
- اكتشاف الموارد التي يحتاجها سكان المجتمعات المحلية.
- مساعدة المجتمعات المحلية على التفكير والتعلم.
- ترتكز تنمية المجتمع المحلي في اتخاذها للقرارات على حتمية من الاتفاق أو الإجماع والموافقة التامة أكثر من عمليات التصويت الضيق.
- أن وحدة تنمية المجتمع المحلي ، هي أي مجتمع محلي ، فهي تمارس في: المجتمع المحلي الحضري ، المجتمع المحلي الريفي ، المجتمع المحلي الصحراوي و المجتمع المحلي المستحدث.

اسئلة المحاضرة :

١- ما هي الخصائص العامة لتنمية المجتمع المحلي ؟
٢- ما هي أبعاد ومقومات المجتمع المحلي ؟

المحاضرة (٢)

تابع الفصل الأول "مفاهيم أساسية "

اولا : فلسفة تنمية المجتمع المحلي:

تقوم تنمية المجتمع المحلي على بعض الافتراضات الأساسية هي:

١) أن كرامة واحترام الإنسان هي القيمة الأساسية في المجتمعات الديمقراطية.

٢) أن كل إنسان لديه شيء يستطيع أن يضيفه لحياة مجتمعه.

٣) الناس لديها المقدرة على التعلم والنمو.

٤) أن التغير الاجتماعي يمكن إحداثه عن طريق التعاون المقصود من خلال التخطيط والإجراء المقصود.

هذا وهناك مجموعة من المعتقدات والقيم التي تقوم عليها تنمية المجتمع المحلي:

١. للناس حق المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم.

٢. للناس الحق في الكفاح لخلق البيئة التي يرغبونها.

٣. للناس الحق في اتخاذ قرارات غير رسمية ورفض أو تعديل الشروط الخارجية المفروضة عليهم.

٤. الديمقراطية التشاركية أفضل طريقة للقيام بأعمال المجتمع المحلي.

٥. تحقيق حد أقصى من التفاعل الإنساني سيزيد إمكانية التنمية الايجابية.

٦. خلق حوار مجتمعي وتفاعل بين المواطنين سيزيد تحركهم للعمل نيابة عن مجتمعهم المحلي.

٧. ملكية العملية والالتزام بالعمل يُخلق عندما يتفاعل الناس لوضع خطة إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي.

٨. بؤرة تركيز تنمية المجتمع المحلي على بناء قدرة الناس للتعامل بشكل فعال مع القضايا الحاسمة في مجتمعاتهم المحلية.

كما تحدد بورصة التنمية المحلية CDX قيم تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:

١) المساواة وعدم التمييز : Equality and Anti discrimination.

٢) العدالة الاجتماعية : Social Justice

٣) العمل الجماعي : collective Action

٤) تمكين المجتمع المحلي : Community Empowerment

٥) العمل والتعلم معاً : Working and Learning Together

ثانيا : أهداف تنمية المجتمع المحلي:

أن الهدف الرئيسي لتنمية المجتمع المحلي هو مساعدة سكان المجتمعات المحلية على مقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بأنفسهم ومن ثم النهوض بالمجتمعات المحلية ورفع مستوى معيشة سكانها وتحسين نوعية حياتهم.

والجدير بالذكر أن أهداف تنمية المجتمع المحلي تختلف من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع من وقت لآخر طبقاً لأيديولوجية المجتمع والسياسة العامة والاجتماعية والاقتصادية له من ناحية، وطبقاً للمتغيرات العالمية والمحلية المستجدة من ناحية ثانية ، وطبقاً لطبيعة كل مجتمع محلي واحتياجاته ومشكلاته وموارده وامكانياته من ناحية أخرى.

ولقد تغيرت أهداف تنمية المجتمع المحلي منذ نشأة هذه الطريقة وحتى اليوم طبقاً للمتغيرات العالمية التي حدثت على مر الزمن .

فبدأت في أواخر الأربعينات بالاهتمام الشامل بالمجتمعات المحلية والتركيز على عمليات الإصلاح الريفي والحضري وتنمية روح المبادأة والطموح لسكان المجتمع .

وكانت الأهداف في الخمسينات تنصب على التنسيق بين المؤسسات التي تقدم خدمات مباشرة بالإضافة إلى التنمية .

وفي الستينات وكنتيجة لحركة الحقوق المدنية وبرامج عمل المجتمع المحلي فقد اتجه التركيز على الإصلاح الاجتماعي وسيطرة المجتمع المحلي .

وفي السبعينات كان التركيز على مشاركة المواطنين وسبل تدعيمها والاعتماد على الجهود الذاتية كأهداف تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها ،

وفي الثمانينات وبداية التسعينات اهتمت تنمية المجتمع بالبرامج والمشروعات التي تعمل على الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية بالاعتماد على منظمات المجتمع المدني خاصة جمعيات تنمية المجتمع المحلي والقروض الخارجية التي تمنح لها من المنظمات الدولية ،

كما أخذت برامج تنمية المجتمع المحلي تنصب على تحديد المشكلات والاحتياجات الخاصة بالمجتمع المحلي واكتشاف الموارد المحلية واستثمارها وتدريب وتنمية القيادات

كما اهتمت تنمية المجتمع بتحسين نوعية الحياة وتحسين القدرة الإنتاجية لأهالي المجتمع المحلي ، وكل هذا يجب أن يتم في إطار السياسات والقوانين الخاصة بالمجتمع القومي.

هذا ويقسم عبدالحليم رضا عبدالعال أهداف عملية تنمية المجتمع المحلي إلى:

أ- أهداف إنجاز : ويقصد بها كل ما تحققه عملية التنمية المحلية من منجزات مادية مثل ردم برك وإقامة منشآت أو استثمار موارد مادية وتمثل أهداف الإنجاز العائد لعملية التنمية المحلية.

ب- أهداف معنوية : تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم وقيامهم بعملية التنمية المحلية

وهذه الأهداف رغم أنها غير ملموسة ، إلا أنها محسوبة سلفاً ويخطط لكي تحدث وتقع في شخصيات ممارسي عملية التنمية المحلية أي أنها تغير الإنسان نفسه

أما أهداف الإنجاز فهي تغير يحدثه الإنسان في بيئته ، وتمثل الأهداف المعنوية العائد غير المادي لعملية التنمية المحلية .

والجدير بالذكر أن هنالك تكامل بين أهداف الإنجاز والأهداف المعنوية لعملية التنمية المحلية

حيث أنه بدون تحرك المجتمع لتحقيق أهداف مادية ، فإنه لن تطرأ تغيرات على شخصيات سكان المجتمع من ناحية

ومن ناحية أخرى فإن التغيرات الإيجابية التي تطرأ على شخصيات سكان المجتمع تؤدي إلى زيادة مقدرتهم على التحرك لتحقيق المزيد من التغيير في بيئاتهم.

أما عن الأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكر بعض منها :

١) إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها .

٢) مساعدة جماعات المجتمع المحلي على توضيح وتحديد احتياجاتهم وأهدافهم والقيام بالعمل نحو الحصول عليها وتحقيقها.

٣) تنمية قدرات ومهارات المواطنين لكي يشبعوا احتياجاتهم ويحددوا مشكلاتهم ويحققوا المستوى اللائق لهم اقتصادياً واجتماعياً.

٤) حشد وتنمية الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.

٥) دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات(صناعة ، زراعة وخدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.

٦) التخفيف من الفوارق التنموية بين المجتمعات المحلية وداخل المجتمع المحلي الواحد.

٧) ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم وكل مجتمع ملحي من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

٨) تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي.

٩) تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية ، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.

١٠) ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير ، التزود بالماء الصالحة للشرب ، الإنارة ، الغاز ، الكهرباء ، المواصلات ، الاتصالات ، الصحة ، التربية والتكوين ، الرياضة ، الترفيه ، الثقافة والشئون الاجتماعية والدينية).

١١) محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.

١٢) تحسين المستوى المعيشي لغالبية أهالة المجتمع المحلي من خلال المشاركة الواسعة في البرامج والمشروعات التي يمكن تنفيذها.

١٣) تدعيم المسئولية الاجتماعية وإحداث تغييرات في اتجاه المواطنين تجاه بعضهم البعض وتجاه السلطات الحكومية.

ثالثاً : مجالات تنمية المجتمع المحلي:

تهدف برامج مشروعات التنمية المحلية إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي والعمراني للمجتمع المحلي :

وتعمل في مجالات متعددة وتشمل نشاطاتها كل جوانب الحياة في المجتمع المحلي:

١- المجالات الاقتصادية :

وتشمل النشاط الزراعي في

زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة ومقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية، وإدخال زراعات جديدة ، والتوسع في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وإدخال سلالات جديدة وتغذية الحيوان وحمايته ، وعلاجه وتربية الدواجن والنحل والتسويق الزراعي والإرشاد الزراعي وتكوين رأي عام

تعاوني وإنشاء جمعيات تعاونية وتنشيط الجمعيات التعاونية القائمة وهناك الصناعات التقليدية وتكون في حصر ودراسة الصناعات التقليدية القائمة وتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة وتسويق المنتجات والتدريب المهني.

٢- المجالات الثقافية : ومنها مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإنشاء المكتبات ونشر الثقافة العامة عن طريق الندوات وغيرها.
٣- المجالات الصحية : تتمثل في تحسين البيئة والمرافق الصحية ومكافحة الأمراض المعدية ورعاية الأمومة والطفولة وتوفير المساكن ونشر الوعي الغذائي وتوفير المياه النقية للشرب والتثقيف الصحي.
٤- المجالات الاجتماعية : وتكون في تنظيم المجتمع المحلي وتشجيع وتطوير القيادات المحلية والقيام بالمشروعات الاجتماعية وإجراء البحوث الاجتماعية وتنظيم شئون الشباب.
٥- المجالات وتحسين النسائي : حيث يمكن تطوير وتحسين قدرات المرأة وتحسين أدائها عن طريق التعليم والتدريب وإنشاء وتشجيع التنظيمات النسائية وإدماج المرأة في عمليات التنمية والاقتصاد والتدبير المنزلي والإرشاد الأسري وتربية الأطفال.
٦- مجالات الخدمات العامة : فتكون في فتح ورصف الطرق الفرعية ورصف الشوارع وإدارتها وإنشاء المرافق العامة وصيانتها وتحسين المشهد العام للمنظمة المحلية.

رابعا : العلاقة بين طريقة تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع المحلى:

إن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي ليس وليدة اللحظة وإنما تعود إلى تجربة محمد شلبي بقري المنيل وشطانوف خلال الثلاثينات من القرن الماضي

حيث أنها تعد تجربة رائدة في هذا المجال وأثرت فيما بعد على تطور التنمية المحلية في الكاتبات الغربية

واتضحت هذه العلاقة بشكل قوي عندما أشار جاك روثمان في نموذجه أن هنالك ثلاثة نماذج أساسية لممارسة تنظيم المجتمع هي:

١) التنمية المحلية .

٢) التخطيط الاجتماعي .

٣) العمل الاجتماعي .

وهذا يعني أن جاك روثمان اعتبر التنمية المحلية نموذجاً من نماذج ممارسة تنظيم المجتمع التي تمثل أحد أهم طرق الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى طريقتي خدمة الفرد وخدمة الجماعة.

وفي الحقيقة وعلى الرغم من ظهور تنمية المجتمع المحلي في أحضان مهنة الخدمة الاجتماعية وتحديداً طريقة تنظيم المجتمع

إلا أنه في الفترة الأخيرة ظهرت كتابات بالتأكيد لها أصول قديمة (توماس شيراد) تنظر لتنمية المجتمع المحلي على أنها مهنة Profession.

هذا وقد أوضح رأفت جلال العلاقة بين تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع من خلال ترجمته لأحد الفصول أو المقالات لتوماس شيراد بكتاب ارثر دانهام (تنظيم المجتمع الجديد ، ١٩٧٠م) ، وما يهمنا في هذا السياق عرض لأوجه التشابه بينهما ،

والتي تتمثل في :

١. الاهتمام بحاجات المجتمع وحل مشكلاته.

٢. الاهتمام بالعمل مع الناس والعلاقات سواء الفردية أو الجماعية.

٣. استخدام العديد من نفس الطرق والأساليب.

٤. أن بعض الأدوار للأخصائي متشابه بينهما.

٥. عادة ما يتضمنا مساعدات فنية أو تكتيكية ومهنية.

٦. التشابه في الفلسفة والقيم وبصفة خاصة في المجتمع الأمريكي وربما في بلاد ديمقراطية أخرى.

أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف فيمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

١- الموضوع : تنمية المجتمع تركز على كل جوانب حياة المجتمع المحلي في حين أن تنظيم المجتمع يركز على الرفاهية ، أي أن تنمية المجتمع تتعامل بصورة أكثر من الحاجات الأساسية كالغذاء والمأوى بدرجة أكبر مما يفعل تنظيم المجتمع.
٢- المجال : تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل السكان ، في حين أن تنظيم المجتمع يهتم بفئات معينة كالشباب والأطفال وبعض الأقليات.
٣- الأشخاص الموظفين : تنظيم المجتمع له نمط متخصص في ممارسة الخدمة الاجتماعية ، في حين أن تنمية المجتمع المحلي يجب أن يكون ممارس عام للتخصصات الفنية المختلفة.

وخلاصة الأمر كما يشير محمد رفعت قاسم أن المتفق عليه حالياً أن تنمية المجتمع المحلي تعتبر بمثابة "المجال أو الميدان اما طريقة تنظيم المجتمع في نطاق مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر إحدى التخصصات المهنية التي تعمل داخل هذا المجال أو الميدان مثلها في ذلك مثل باقي التخصصات والمهن ، وبالإضافة إلى ذلك فإن تنظيم المجتمع بمثابة التخصص الوحيد الذي يلعب دوراً أساسياً في هذا المجال على اعتبار أنه التخصص الوحيد الذي يمكنه بحكم طبيعته إحداث التنسيق والتكامل بين كل هذه المهن والتخصصات.

اسئلة المحاضرة :

١- اشرح / اشرحي المعتقدات والقيم والافتراضات التي تقوم عليها فلسفة تنمية المجتمع المحلي ؟
٢- أن أهداف تنمية المجتمع المحلي تختلف من مجتمع لآخر وفي نفس المجتمع من وقت لآخر . ناقش / ناقشي هذه العبارة السابقة ؟
٣- أذكر / أذكري أوجه التشابه بين تنظيم المجتمع وتنمية المجتمع ؟

المحاضرة (٣)

عملية تنمية المجتمعات المحلية

أولاً: النظريات المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي:

يرى رونالد جي هيوستيدي Ronald j. Hustedde : أن هناك سبعة نظريات أساسية من المهم أن يكون أخصائي تنمية المجتمع المحلي ملماً بها جيداً حتى يستطيع العمل مع المجتمع المحلي

تفيد هذه النظريات في تطبيق برامج تنمية المجتمع المحلى وهذه النظريات هي:

١/ نظرية رأس المال الاجتماعي

تفيد هذه النظرية في التعرف على نوعية العلاقات الاجتماعية التي تكون ضرورية لبناء التضامن ومبادرات المجتمع المحلي الناجحة .

فالصداقات والثقة والرغبة في المشاركة والتبادل والتعاون والعمل الجماعي جميعها أساسية لنجاح مبادرات التنمية المحلية ، وفي الحقيقة تلك المتغيرات أساسية للعمل الناجح في تنمية المجتمعات المحلية.

مفهوم رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي والتنمية : ليست التنمية البشرية مفهوماً جديداً فقبل بضعة عقود كانت تُستعمل للإشارة بشكل أُضيف له الاستثمار في المهارات البشرية، وكان يُنظر لها على أنها مكون ضروري للاستثمار في رأس المال المادي

وجوهر التنمية هو جعل التنمية البشرية في خدمة الناس بدلاً من وضع الناس في خدمة التنمية.

إن النموذج التقليدي للتنمية يركز على الفرد وعلى مفهوم التنافس فيما يركز منهج التنمية البشرية على السياق الاجتماعي وعلى التعاون وعلى إقامة الروابط، فلا يمكن لبرامج وخطط التنمية أن تحقق مبتغاها في التنمية إلا باعتبار أن الخصوصية الحضارية والتقاليد الخاصة بكل حضارة تعتبر شيئاً نافعاً للتنمية لا عائقاً لها، فالنظريات الحديثة تركز على الاستثمار في اقتصاديات الثقة ما بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق التنمية المطلوبة

إن رأس المال الاجتماعي يختلف عن باقي أشكال رأس المال الأخرى بأنه يهتم بالعلاقات الاجتماعية في المجتمع منها العمليات الاجتماعية وتوقعات أفراد المجتمع من علاقاتهم داخل وبين الجماعات ولها أصولها ومدلولها الثقافي والحضاري في المجتمع والذي يدفع الأفراد إلى الشعور بالأمان والانتماء والثقافة السياسية والالتزام بالقوانين والأعراف الاجتماعية وتدعيم اتجاهاتهم والتعبير عن المشاركة والمشاعر والمنفعة وابتكار الأساليب والأدوات باعتبارها جزءاً من التقدم والرفاهية.

٢/ النظرية الوظيفية البنائية structural functional theory

حيث يدرس الانسياق والاعتماد المتبادل بينها وكيفية تحقيق التوازن والوظائف الظاهرة والمستترة وغيرها من المفاهيم الضرورية للعمل على تنمية المجتمع المحلي.

فالوظيفية تقوم على فكرة النسق المكون من اجزاء مترابطة حيث يؤدي كل جزء وظيفته كما أن أي تغير يحدث لجزء يترتب عليه تغير في بقية الاجزاء .

٣/ نظرية الصراع conflict theory

حيث يتعرف على مفاهيم القوة والتحكم والوصول إلى الموارد ، ويستطيع أن يحدد المؤثرين على صناعة واتخاذ القرار ، الائتلافات ، الصراع البناء ، المساومة والتفاوض والمصالحة وتوزيع القوة وغيرها من المفاهيم والمتغيرات التي تعينه في عمله في تنمية المجتمع المحلي.

٤/ النظرية التفاعلية الرمزية international symbolic theory

للتعرف على طبيعة التفاعل الإنساني والمعاني المشتركة ، الرموز والإشارات ودورها في التفاعل .

كيفية الاستفادة من ذلك في تقوية التضامن بين سكان المجتمع المحلي وجماعاته ومنظماته.

مما يساعد على نجاح برامج تنمية المجتمع المحلي

٥/ نظرية الفعل الصريح communicative action theory

للتعرف على كيفية الاستفادة من الاتصال في تحقيق التغيير المطلوب حيث أن تنمية المجتمع المحلي تحدث ضمن سياق الديمقراطية القائمة على التداول والتشارك ، مفاهيم الحرية والانفتاح والاتصال غير المحدود وأهمية ذلك في العمل من أجل التغيير.

٦/ نظرية الاختيار العقلاني rational choice

للوقوف على أهمية توافر المعلومات لاتخاذ القرارات العقلانية ، ومدى ارتباط المعلومات وتوافرها بمشاركة أو عدم مشاركة سكان المجتمع المحلي سواء في الأنشطة أو اتخاذ القرارات ، ومفاهيم المنفعة وتحقيق المصلحة من جراء المشاركة في نشاط معين وعدم المشاركة في نشاط آخر ، والحوافز الانتقائية والتهديدات العقابية وتأثيرها على المشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي.

٧/ النظرية البنائية لجيدنز theory Giddens's structuration

دراسة التقاليد الثقافية والاعتقادات والمعايير الاجتماعية الحضارية وتأثيرها على أفكار وتفاعل سكان المجتمع المحلي في عملية تنمية مجتمعهم المحلي.

والجدول التالي يلخص اهتمامات كل نظرية من النظريات المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي:

اهتمامات النظريات المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي

- نظرية رأس المال الاجتماعي / تهتم بالعلاقات
- البنائية الوظيفية / تهتم بالبناء
- نظرية الصراع / تهتم بالقوة وتوزيعاتها في المجتمع
- نظرية التفاعلية الرمزية / تهتم بالمعاني المشتركة
- نظرية الفعل الصريح / تهتم بالاتصال من اجل التغيير
- نظرية الاختيار العقلاني / تهتم بحوافز اتخاذ القرار
- النظرية البنائية لجيدنز / تهتم تكامل الاهتمامات المتباينة او المتناقضة

ثانياً: طبيعة عملية بتنمية المجتمع المحلى:

يستخدم روس مفهوم العملية للدلالة على قيام المجتمع بتحديد مشكلاته ثم القيام بإجراءات لحل تلك المشكلات.

ويميز عبدالحليم رضا عبدالعال بين نوعين لعملية التنمية المحلية:

أ- العملية الذاتية:

أي يقوم بها المجتمع بنفسه لحل بعض مشكلاته وتوفير احتياجاته ، وتتم بدون تدخل من مؤثر خارجي.

وهذه العملية إرادية واعية وهادفة لأنها وليدة الوعي بوجود مشكلات وحاجات غير مشبعة وإدراك سكان المجتمع المحلي وقياداته المحلية بذلك ثم العمل على مواجهة تلك المشكلات وإشباع تلك الحاجات.

وتتميز هذه العملية بأنها:

١) معبرة عن احتياجات ومشكلات المجتمع أصدق تعبير لأنها نابعة من سكانه.

٢) تعتمد على الجهود الذاتية ومن ثم استثمار موارد وإمكانيات المجتمع المحلي.

٣) مقياس مهم لمدى قدرة المجتمع المحلي على تحمل المسئولية والاعتماد على نفسه.

٤) تنمي الشعور بالانتماء للمجتمع المحلي.

ولكن يعيب على هذه العملية:

١. أنها قد تحدث متأخرة وبعد تفاقم المشكلات.

٢. أنها عملية بطيئة ولا يتمشى معدلها مع معدلات تغير الحاجات المجتمعية.

٣. قد تبدأ نتيجة للتحمس لموقف طارئ، ثم ما تلبث وأن تزول.

٤. افتقارها إلى الخبرات المتنوعة والمتمرسة مما يؤثر سلبياً على معدلات إنجازها.

٥. تعرضها للتوقف وعدم الاستمرارية.

ب- العملية التي تتم بوجود مؤثر خارجي:

هي تلك العملية التي تتم بوجود مؤثر خارجي فعال يؤدى إلى استثارة سكان المجتمع، أي بدء العملية، كما أن هذا المثير الخارجي يحرص على تتابع واستمرار تلك العملية.

ويتميز هذا النوع بما يلي:

١) الجمع بين الجهود الذاتية والجهود الخارجية التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع المحلي.

٢) وجود خبرات متنوعة خاصة الخبرات التقنية والتي غالباً ما يفتقر إليها المجتمع المحلى.

٣) تسير بمعدلات محسوبة ومرغوب فيها.

٤) تتابع واستمرارية تلك العملية بفضل المثير الخارجي .

ولكن يعيب على هذا النوع من التنمية المحلية:

١. تأثر المجتمع المحلي بمثير خارجي يوجه ويرشد ويساعد.

٢. قد تؤدي إلى تعود المجتمع المحلي على الموارد الخارجية ، ومن ثم التقليل تدريجيا من الاعتماد على موارده الذاتية.

٣. قد يوجه المثير الخارجي مسار عملية التنمية بالشكل الذي يريدونه هم، أكثر ما يريده المجتمع.

وفي ضوء العرض السابق لنوعي عملية التنمية المحلية يفضل الجمع بين النوعين للاستفادة من مزايا كل نوع .

ثالثاً: مناهج ومداخل تنمية المجتمع المحلي:

للتنمية المحلية منهجين أساسيين هما:

المنهج الأول : مرتبط بالبنى الاجتماعية والهياكل والهيئات والمنظمات والمؤسسات الحكومية والأهلية على المستوى المحلي والمنخرطة في تنفيذ السياسات وأهداف البرامج التنموية وتنفيذ ومتابعة مشروعاتها ، وهي بذلك يمكن أن تعرف بأنها عملية مجتمعية ديناميكية شاملة يتم من خلالها إحداث تغيرات تراكمية منظمة ومخططة في البنى والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

المنهج الثاني : يرتبط بالتفاعل السلوكي حيث ينظر إلى تنمية المجتمع المحلي كعملية إحداث تغيير في اتجاهات الأفراد وسلوكهم ، كما ينظر لها على أنها عملية متكاملة تشمل أبعاداً ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، كما أنها طريقة جماعية للتغيير.

هذا وينبغي الجمع بين المنهجين عند التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية المحلية للاستفادة من مزايا كل منهج.

ويميز أنا هاينز Anna Haines بين مدخلين أساسيين لتنمية المجتمع المحلي هما:

١/ مدخل تنمية المجتمع المحلي القائم على الحاجة : يطلق عليه المدخل التقليدي ، حيث يكون التركيز على الاحتياجات والمشكلات والعمل على حلها.

٢/ مدخل تنمية المجتمع المحلي القائم على الأصول : يطلق عليه المدخل البديل ، حيث يكون التركيز في تنمية المجتمع المحلي على الأصول ، التركيز على قدرات المجتمع أكثر من نقائصه ، حيث أنه بدلاً من التركيز على الأمور البسيطة المفقودة يتم التركيز على أعمال تجارية صغيرة تحقق نجاحات كبيرة أو التركيز على الاستفادة من مهارات السكان أو الموارد الطبيعية للمجتمع المحلي وثرواته وتطويرها ، هذا المدخل لا يهمل الاحتياجات والمشكلات ولكن يرفض فكرة التركيز عليها فقط ، فهو يحاول بناء وتنمية أصول المجتمع المحلي التي بدورها ستشبع حاجاته وتحل مشكلاته تلقائيا.

هذا وتوجد مداخل متعددة للتنمية المحلية منها:

- التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي .
- بناء قدرات المجتمع المحلي.
- تكوين رأس المال الاجتماعي.
- التنمية للتشاركية السياسية .
- العمل المباشر السلمي.
- التنمية المستدامة بيئياً.
- التنمية المعتمدة على الإيمان.
- ممارسة الخدمة الاجتماعية لتنمية المجتمع المحلي.
- البحث التشاركي المعتمد على المجتمع المحلي
- تعبئة المجتمع المحلي .
- تمكين المجتمع المحلي.
- مشاركة المجتمع المحلي.
- التخطيط الاستشاري متضمناً التخطيط المعتمد على المجتمع

- التنمية التي يقودها المجتمع المحلي
- مداخل لتمويل المجتمع المحلي مباشرة.

رابعاً: نماذج تنمية المجتمع المحلى:

هنالك ثلاثة نماذج أساسية لتنمية المجتمع المحلي في الأمم المتحدة (UK)، ولكل نموذج إطاره السياسي وأنشطته المثالية هذه النماذج هي :

- الاجماع
- التعددية
- الصراع

الاطار السياسي للإجماع : هو المحافظون الرأسماليون

الانشطة المثالية :

- -التخطيط الاجتماعي
- جماعات المساعدة الذاتية
- التطوع

الاطار السياسي للتعددية : الليبراليون الديموقراطيون

الانشطة المثالية

- عمل شراكة
- بناء قدرات المجتمع المحلي

الاطار السياسي للصراع: الاشتراكية الراديكالية

الانشطة المثالية

- تنظيم المجتمع
- ادارة الحملة
- عمل المدافعة

النموذج الأول: الاجماع

يفترض بأن هناك إجماع واسع حول القضايا الاجتماعية ، وكيف يمكن معالجتها وبشكل عام كيف يمكن تنظيم المجتمع ، وضمن هذا النموذج ، مشروعات تنمية المجتمع المحلي المدعومة من قبل الدولة تستهدف:

- تشجيع المسئولية المحلية لتنظيم أنشطة المساعدة الذاتية.

- تسهيل تسليم الخدمات الاجتماعية ، خصوصاً إلى القطاعات المهمشة من السكان.

- تحسين عمل ارتباطات وشراكات المجتمع المحلي.

- دعم مشاركة المجتمع المحلي في العمليات "الديمقراطية" من الاستشارة والارتباط.

والهدف من هذا النموذج في تنمية المجتمع المحلي هو الانسجام الاجتماعي من خلال الرعاية "شبكة الأمان" للأكثر احتياجاً ، وتستند أفكار المحافظين حول المسئولية الاجتماعية والأسرية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتطوع ، الأبوة والمواطنة النشطة والمجتمع المدني ، ومعبر عنها من خلال المساعدة الذاتية الجماعية والأشكال التطوعية للجمعية.

النموذج الثاني: التعددية

يتضمن إحساس قوي بأن المجتمع يتكون من جماعات مصلحة مختلفة وأنهم يتنافسون للتأثير على اتخاذ القرارات ، و يعترف هذا المدخل بان بعض قطاعات السكان مضارة في هذا النضال ، وتنمية المجتمع تبدو كتحسين لاتخاذ القرارات العامة من خلال تمكين لأن يسمعوا ويتناقشوا ويتفقوا.

وتحدد مهمة أخصائي تنمية المجتمع المحلي في مساعدة المجتمعات المحلية على تنظيم نفسها ، لإيجاد صوت جماعي وتركيز الضغط على صناع السياسة للانتباه بدرجة أكبر لحاجاتهم ، تطوير وتدعيم المجتمعات المحلية المعتمدة على الهوية للمشاركة في المنتديات الاستشارية ، والبدء بعمل شبكات تمكين المجتمع المحلي لاختيار ودعم ممثلي المجتمع المحلي في الشركات الإستراتيجية المحلية.

النموذج الثالث: الصراع

النسخة الأكثر جذرية لتنمية المجتمع المحلي تتحدد في ما يسمى بـ "تضارب المصالح" داخل المجتمع وما يعكسه من تأثيرات سلبية على الجماعات الفقيرة والجماعات المضطهدة الأخرى ، هذا النموذج يجادل بأن أسباب الفقر والضرر تكون موجودة في النظام الاقتصادي ويعكس أنماط تاريخية من الاستغلال ترسخت في النظم الاجتماعية والسياسية

ويهدف هذا النموذج لتخفيض التفاوت ومعالجة قضايا التمييز والإجحاف ، ويؤكد على أن يجب أن يركز عمل المجتمع المحلي الراديكالي على حقوق الناس المدنية ومكافحة العدالة الاجتماعية ، وتطوير الوعي السياسي والأشكال القوية من التنظيم الجماعي لإحداث التغير الاجتماعي من خلال إعادة توزيع القوة والموارد.

أخصائيي تنمية المجتمع الذين يستخدمون هذا النموذج يروا أنفسهم كمدافعين ومنظمين ، يساعدوا المجتمعات المحلية على تنظيم نفسها بفعالية حول القضايا التي يحددونها لأنفسهم ، من أجل مواجهة تحدي الفقر والتمييز.

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن العديد من التعريفات الحالية لتنمية المجتمع المحلي تؤكد على النموذج الراديكالي للكفاح من أجل العدالة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، ولكن هناك صعوبة في تطبيقه عملياً ، لأن أخصائيي التنمية المحلية يجدوا أنفسهم في مواقف حيث نواياهم الجيدة تكون معاقة من خلال أصحاب الأعمال والمولين الخارجيين ،

كما أن الكثير منهم يفتقر إلى الوعي الثقة والمهارات اللازمة لممارسة النموذج الراديكالي ، وفي الواقع أخصائيي تنمية المجتمع المحلي ربما يدمجوا هذه النماذج ، ويتبنوا مداخل مختلفة معتمدة على الظروف والقدرة.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الثالثة بالبلاك بورد

المحاضرة (٤)

تابع عمليـة تنميــة المجتمـعات المحلية

اولا : مراحل عملية تنمية المجتمع المحلى :

تتعدد وجهات النظر حول تحديد مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي ومنها:

وجهة نظر الدكتور عبد المنعم شوقي: حدد مراحل تنمية المجتمع المحلي في أربعة مراحل أساسية هي:

١- المرحلة التمهيدية : تتضمن شرح الموضوع للمواطنين وإكساب ثقتهم والتعرف على المجتمع بمنظماته وأجهزته وقياداته وبناء الجهاز الذي يتولى القيام بالتنمية.
٢- المرحلة التخطيطية: تتضمن الدراسة العلمية ووضع خطة التنمية.
٣- المرحلة التنفيذية : وتشمل إيقاظ رغبة المواطنين بأهمية التغيير وإحداثه ، وتثبيته ، وتنفيذ خطة التنمية ومتابعتها.
٤- المرحلة التقويمية : وتتضمن الوقوف على العائد من برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

وجهة نظر الدكتور عبد الحليم رضا عبدالعال :

تمر عملية التنمية المحلية بالمراحل التالية وفقاً لوجهة نظر الدكتور عبدالحليم رضا عبدالعال :

١- مرحلة مبدئية:
- تتسم بقلة خبرة المجتمع المحلي بجهود التنمية ـ ولذلك تواجه عملية التنمية المحلية بقدر من المقارنة ناجمة عن تشكك سكان المجتمع المحلي في مقدرته على خدمة نفسه وتحقيق أهدافه.
- وتبدأ عملية التنمية المحلية بحذر وبمعدلات بطيئة من حيث حجم مشاركة السكان ومن حيث معدلات الأداء أيضاً .
- وتزداد حدة المقاومة في هذه المرحلة أيضاً خاصة إذا كان الاتجاه السائد لدى سكان المجتمع المحلي أن توفير الخدمات من مسئولية السلطة وليس واجبا عليهم من ناحية .
- وإذا آمن سكان المجتمع المحلي أن مشكلاتهم تفوق قدراتهم وطاقاتهم من ناحية أخرى .
- ومن ثم من المتوقع أن يبدأ منحنى عملية تنمية المجتمع المحلي صعوداً ببطء وربما ببطء شديد.

٢- مرحلة الانطلاق:
- في هذه المرحلة يكتسب المجتمع القدرة على تغيير ظروفه وتنكسر حدة المقاومة لعملية التنمية ويصاحب ذلك زيادة إحساس سكان المجتمع المحلي بمسئولياتهم والتزاماتهم تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم.
- وتبدأ هذه المرحلة عندما يبدأ منحنى عملية التنمية المحلية في الصعود التدريجي بغير ذبذبة .
- وفي ذلك دلالة على اجتياز سكان المجتمع للعوائق التي كانت تحد من تحمسهم للمشاركة في تنمية مجتمعهم .
- وتبدأ عملية التنمية المحلية في الصعود ببطء ولكن بغير تراجع ثم يأخذ في الصعود بثبات.

٣- مرحلة نهاية جزئية:
- عندما يحقق المجتمع المحلي الهدف الذي تحرك من أجله . تصل عملية التنمية المحلية إلى نهاية مرحلية لها .
- غير أن تحقيق الهدف يصبح في حد ذاته قوة جذب لكي تعود العملية سيرتها الأولى ويشرع المجتمع في العمل من أجل تحقيق أهداف أخرى مدفوعاً بقوته الذاتية المولدة من الانتشار بالإنجاز.
- لذلك تعود دورة عملية التنمية المحلية من جديد مجتازة المرحلة المبدئية وبادئه بمرحلة الانطلاق فمرحلة نهاية جزئية وهكذا تستمر الدورة مدفوعة بقوة المجتمع المحلي الذاتية.

٤- مرحلة القيمة المضافة:
- بتوالي سريان عملية التنمية المحلية وبتتابع تحقيق الأهداف تكتسب العملية في حد ذاتها قيمة لدى سكان المجتمع المحلي ، إذ أنها تكنيك المجتمع المحلي لتنمية لذاته وتحسين بيئته.

- وكلما كانت احتياجات المجتمع تشبع تباعاً ، فإنه يتوقع استمرار سريان عملية التنمية المحلية بفضل القيمة المضافة عليها ـ مع عدم بلوغ المجتمع المحلي مستوى المنفعة الحدية بالنسبة لاحتياجاته ـ فإن المحتمل استمرار عملية التنمية المحلية مدفوعة بثلاثة متغيرات.

أ) القوة الذاتية للمجتمع.
ب) أثر القيمة المضافة.
ج) الرغبة في الحصول على منفعة أكثر.

٥- مرحلة هبوط :
يحدث أن يأخذ المجتمع المنحنى عملية التنمية المحلية في الهبوط التدريجي بلا توقف وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها :

أ) وصول المجتمع إلى قدر من المنفعة يقترب من المنفعة الحدية للاحتياجات المشبعة من عملية التنمية المحلية.

ب) طول أمد عملية التنمية المحلية مما يولد لدى المجتمع إحساساً بالملل أو الإرهاق نتيجة لاستنفاذ قدر كبير من الجهد التطوعي عند ممارسة تلك العملية.

ج) إحساس المجتمع بأن العائد الحقيقي للعملية لا يتناسب مع الجهد المبذول فيها ، مما يضعف من القيمة المضافة على العملية.

د) تعرض المجتمع لنوع حاد من الفشل في تحقيق هدف أو أهداف هامة مما يتولد عنه الإحباط كرد فعل ، وذلك يؤثر سلبياً على القوة الذاتية للمجتمع.

هـ) نشوب نزاع بين سكان المجتمع المحلي ، مما يؤدي إلى بعثرة الجهد في تغذية النزاع على حساب طاقة وقدرة المجتمع على بذل الجهد التطوعي لتنمية ذاته.

٦- مرحلة إحياء:
- يحاول المجتمع المحلي ، وبمساعدة مهنية من جانب الممارس التنموي أن يوقف الهبوط ثم إعادة دوران العملية.
- ويمكن أن يقلل من معدل الهبوط إلى أن يوقف إذا ما حدد سببه وتم التعامل معه بنجاح .
- ثم تبدأ عملية الإحياء باختيار الأهداف الميسور تحقيقها نسبياً ، والتي يتوقع ألا ينشب حولها أو من جرائها نزاع حاد ـ والتي تتطلب قدراً أقل لتحقيقها على أنه إذا تحقق هدف ، كان التحرك لتحقيق الهدف الذي يليه متباعداً بعض الشيء خشية الانتكاس إلى هبوط حاد.
- ولا يجوز الافتراض بعدم حتمية حدوث الهبوط ،لأنه في بعض الأحيان ـ وإن لم تكن له أسباب قوية واضحة ـ فإنه يعد بمثابة فترة راحة أو تجديد نشاط للمجتمع المحلي ـ ولذلك فإن حتمية حدوث الهبوط تؤكد أيضاً على ضرورة أن يعالج بالإحياء.
- ويشير عبدالحليم رضا عبدالعال إلى أن المدى الزمني لكل من هذه المراحل المقترحة يختلف من مجتمع محلي لآخر وفقاً للمتغيرات المؤثرة والمتفاعلة فيه كما أن مدى كل منها يتذبذب في المجتمع المحلي الواحد أيضاً تبعاً لاختلاف التوقيت وما يصاحب ذلك من اختلاف المتغيرات المتفاعلة في ذلك المجتمع المحلي.

وجهة نظر كارل تايلور Carl Taylor: حدد مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي في أربعة مراحل أساسية هي:

١- مرحلة تحديد الاحتياجات : وفيها يتم مناقشة وتحديد احتياجات الأهالي ، ويمكن لأخصائي التنمية أن يتدخل لتنظيم المناقشات أو لاستشارة سكان المجتمع المحلي وتنمية وعيهم بالاحتياجات والمشكلات المجتمعية.
٢- مرحلة التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية : وفيها يتم تحديد أولويات البرامج والمشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي وفق معايير متفق عليها بين الأهالي والمسئولين والخبراء .
٣- مرحلة التعبئة الكاملة لكل الموارد والإمكانيات البشرية والمادية :وذلك لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية.
٤- مرحلة متابعة وتقويم : البرامج والمشروعات لمواجهة معوقات التنفيذ وقياس فعالية تلك البرامج والمشروعات.

- يرى كارل أن الموضوع الرئيسي في عملية تنمية المجتمع المحلي هو أن يكون الناس في بيئة مفتوحة وحرة ليتمكنوا من التفكير العمل سوياً لتصميم مستقبلهم الخاص .
- ويشير إلى أن الممارس التنموي في أغلب الأحيان يبدأ عمله في بيئة معقدة جداً ، حيث يميل المواطنين للإحباط والعجز والانشقاق ووجهات النظر المختلفة المتعارضة.
- ويؤكد على أن عملية تنمية المجتمع المحلي يتعلم من خلالها سكان المجتمع المحلي كيف يمكن أن يساعدوا أنفسهم .
- وخلال عملية المساعدة الذاتية يصبح الناس والمجتمعات المحلية أكثر اعتماد متبادل على انفسهم بدلاً من الاعتماد على الغرباء لاتخاذ وتطبيق القرارات ، ويرى أن عملية التنمية المحلية عبارة عن مجموعة من الخطوات التي تواجه إلى تحديد برنامج العمل والتحرك نحو تحقيق الهدف النهائي لتنمية المجتمع المحلي ، وهذه الخطوات متداخلة ومتفاعلة ، وتتمثل في:

٥- **تأسيس جماعة التنظيم :** ربما تكون لجنة تخطيط إستراتيجية أو لجنة مهمة التنمية والتي ربما تكون جديدة ، فقد تكون منظمة مستقلة لها تمثيل واسع من العديد من المنظمات المختلفة بالمجتمع المحلي وتتضمن قطاع عريض من قيادات المجتمع المحلي ، أو قد تكون منظمة مجتمع محلي ناجحة تكون لها شراكات عامة وخاصة تتضمن مزيج من المواطنين البارزين ورجال الدين وقادة الجيرة وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمسئولين المنتخبين وكبار رجال الأعمال المحليين.

٦- **تحديد الرسالة :** والتي ربما تكون مهمة لجنة التخطيط الإستراتيجية لتوضح لماذا هي شُكلت؟ وما الأهداف التي ينشدوها؟ هذا البيان مهم لأنه يقلل التهديد ويساعد على منع صراع الدور مع منظمات المجتمع المحلي الأخرى ، من خلال إبلاغها برسالتهم الفريدة ودورهم.

٧- **تحديد أصحاب المنفعة بالمجتمع المحلي :** من هم أصحاب المصلحة الذين يجب أن يشاركوا في العملية؟ وما الأدوار التي يجب أن يلعبوها؟ ومتى؟ مع مراعاة حضور المواطنين أو ممثلين عنهم كل اللقاءات والاجتماعات التي تتم مع أصحاب المنفعة بالمجتمع المحلي.

٨- **جمع وتحليل المعلومات :** قبل البدء في العمل من المهم تحديد البيئة الحالية للمجتمع المحلي وهناك طرق عديدة لتطبيق هذا المسح البيئي وأنواع كثيرة من المعلومات التي تجمع لدعم المجتمع المحلي وهو مفيد لإعطاء صورة واضحة عن المجتمع المحلي من كافة جوانبه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً.

٩- **تحديد القيادة وتأسيس فريق إدارة الخطة :** منذ بداية العملية يحتاج الممارس التنموي لتحديد أولئك الذين سيصبحون القادة ويتحملون مسئولية العملية عندما يترك المجتمع المحلي هؤلاء الأفراد ربما يكونوا من جماعة التنظيم الأصلية ، أو من المواطنين العاديين خارج تلك الجماعة وبشكل عام يتراوح عددهم من ٧ إلى ٩ أفراد ، على أن يجتمع الفريق بشكل دوري لإدارة العملية باستمرار وعضويته يجب أن تعكس الجمهور بمعنى أن يكونوا ممثلين للقضايا الحاسمة أو المناطق المستهدفة ،ومهمة هذا الفريق هي تطبيق الأهداف لدفع العملية التنموية للأمام وقد يجتمع أولئ كمرتين في الشهر لدفع الخطة للتقدم ، وبعد ذلك يجتمعوا مرة في كل شهرين ويجب أن يهتموا بالتقارير المكتوبة والشفوية التي يجب أن تكون مع كل أعضاء الفريق.

١٠-**تنفيذ الخطة :** وهذا وقت حاسم وهام جداً لأنه قد يكون هناك فقد للثقة بسرعة إذا لم تكون هناك نتائج ملموسة لذلك يجب التركيز على الأهداف قصيرة المدى ، المرئية والملموسة جدا، ومواردها متوفرة وتهم غالبية السكان وتعرضها للفشل يكون منخفض لأن ضمان النجاح المبكر مهم لكسب الثقة وجذب المتطوعين وغرس الاعتقاد بأن الأمور تتغير للأفضل.

١١- مراجعة وتقويم مخرجات التخطيط :

- السمة الرئيسية لإدارة الجودة الشاملة هي : الخطة ، العمل ، المراجعة والفحص ، وتعديل الدورة .
- ومن المهم ايضا إدراك أن التخطيط عملية ديناميكية وبعض الأهداف ستتحقق قبل الموعد وأهداف أخرى ستتأخر لذلك يجب مراجعة الجدول والتوقيت .
- ومن المهم مراعاة إمكانية تغيير الأهداف بما يتلاءم مع الظروف الجديدة ، ويجب على فريق إدارة الخطة أن يقوم بعمل تقييمات دورية للخطة تتضمن : مراجعة كل هدف ، ما النجاح الذي تحقق؟ وما المشكلات التي تواجه تحقيقه؟ وما الذي يجب أن يتغير؟ فمهمتهم الأساسية الإبقاء على تقدم أنشطة التخطيط للأمام.

١٢- **الاحتفال بالنجاحات والإنجازات التي تحققت :** من الضروري بالإضافة إلى التقرير السنوي أن يتم الاحتفال بانجازات المجتمع المحلي ، لأن ذلك يشكل حافز مستمر للمتطوعين والمواطنين ومن الممكن أن يتضمن الاحتفال بعض الدعاية

في الصحف والمشروبات والوجبات الخفيفة وشهادات التقدير والجوائز للمتطوعين وفانيلات أو قبعات خاصة لأولئك الذين ساهموا بشكل أو بآخر في تحقيق الإنجازات ويجب أن ينظم القادة هذه الاحتفالات ويدعون المواطنين للمشاركة.

١٣- خلق أهداف وأغراض جديدة حسب الحاجة : يجب أن تجدد الخطة باستمرار، وان تضاف أهداف جديدة ولكن ذلك في ضوء واقع وحاجات المجتمع المحلي.

ثانياً: أجهزة تنمية المجتمع المحلى :

رغم أن تنمية المجتمع المحلي عملية شعبية يقوم بها سكان المجتمع المحلي بالتعاون مع المتخصصين إلا أنها لابد وأن تمارس من خلال أجهزة لضمان حسن سير العملية حتى تنتهي بتحقيق الأهداف الموضوعة لها وتنظم هذه الأجهزة الجهود الشعبية لممارسة عملية تنمية المجتمع المحلي على أساس مخطط ومدروس ، ولكي تجذب أكبر عدد ممكن من المشاركين من سكان المجتمع المحلي في عملية التنمية.

وتنقسم أجهزة تنمية المجتمع المحلي إلى:

١) أجهزة حكومية : قد تكون داخل المجتمع المحلي مثل الوحدات الاجتماعية ، الإدارة المحلية، وقد تكون خارجة مثل جهاز بناء وتنمية القرية ، الصندوق الاجتماعية للتنمية.

٢) أجهزة شعبية : وهي التي يقوم بها سكان المجتمع المحلي بتكوينها بأنفسهم ، وقد تكون تقليدية أو مستحدثة ، ومن أمثلة الأجهزة الشعبية، وجمعيات تنمية المجتمع المحلي.

والجدير بالذكر الإشارة إلى أن هناك تكامل وتتداخل بين أجهزة التنمية المحلية الحكومية والشعبية ، فبعض الأجهزة الحكومية تنشأ باشتراك شعبي كالمراكز الاجتماعية الريفية ، كما أن هناك أجهزة حكومية يديرها السكان كالمجالس الشعبية ومن ناحية أخرى فإن بعض أجهزة التنمية المحلية الشعبية تخضع لإشراف حكومي مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلي ،لذلك من الخطأ النظر إلى تنمية المجتمع المحلي كعملية شعبية مستقلة عن الالتزامات الحكومية بل هي عملية مشتركة ومتكاملة.

وخلاصة الأمر أن عملية تنمية المجتمع المحلي لا يمكن أن تتم دون تتضافر الجهود الشعبية والحكومية .وجدير بالذكر الإشارة إلى أن القطاع الخاص منذ أواخر القرن الماضي وبداية القرن الجديد بدأ يساهم في برامج تنمية المجتمعات المحلية.

ثالثاً: مبادئ ممارسة تنمية المجتمع المحلي:

حدد جون دبليو جاك فاينسينت مجموعة من المبادئ من خلال عمله كباحث ومستشار لتنمية المجتمع المحلي لأكثر من ٢٥ عاماً، وهذه المبادئ هي:

١- المساعدة الذاتية والمسئولية الذاتية مطلوبة لنجاح التنمية : حيث أنه لا أحد يعرف ما الذي يجب عمله أو تغييره أكثر من أولئك الذي يعيشون بالمجتمع المحلي فمستشار التنمية المحلية لا يستطيع فعل ذلك فهو يساعد المواطنين على تنظيم أنفسهم وإدراك قوتهم وقدراتهم وإمكانياتهم أثناء عملية التغيير.
٢- يجب أن تكون المشاركة في اتخاذ القرارات العامة اختيارية ومفتوحة : فالمشاركة في أنشطة تنمية المجتمع المحلي لها أشكال متعددة ومستمرة طوال عملية تنمية المجتمع المحلي كالأفكار والآراء والعمل الطوعي وحضور الاجتماعات والعمل في لجان وغيرها..
٣- التمثيل الواسع والعرض المتزايد من منظور فهم الظروف التي تحقق التنمية المحلية الفعالة : حيث يبذل متخصصي التنمية المحلية أقصى جهد لديهم لتنظيم جماعة القيادة التي تمثل المجتمع المحلي وأصحاب المنفقة به فالأفراد الذين يمثلون كل الجماعات الرئيسية بالمجتمع المحلي يجب أن يعرض عليهم التقدم للعضوية في هذه الجماعة ويجب أن يتم تشجيع ناخبيهم على المشاركة إلى حد ما في العديد من أنشطة التنمية لخلق دعم لرؤيتهم المشتركة.
٤- الطرق التي تنتج معلومات دقيقة يجب أن تستخدم لتقييم المجتمع ، لتحديد القضايا الحاسمة : القوى والضعف والفرص والتهديدات، هذا التقييم أو المسح البيئي يمكن أن يؤدي إلى إيجاد تحليل وصورة واضحة لحالة المجتمع الذي يتضمن تفاصيل كل المعلومات التي جمعت عنهوربما يتضمن مراجعة أدبية ومقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومقابلات

مناقشة جماعية ومسوح لآراء المواطنين ورجال الأعمال ومراجعة التحليل الإحصائي المتعدد ومصادر البيانات الديموغرافية نتائج ذلك التقييم تدعم إيجاد خطة تنمية إستراتيجية وفي النهاية تكون بمثابة مادة تسويقية.

٥- الاتفاق العام والمفهوم (الإجماع) يكون بمثابة قاعدة لتغيير المجتمع المحلي حيث يحتاج المواطنين إلى اتخاذ قرارات غير رسمية ، والحوار المجتمعي والتقييم يعينان تلك العملية التعليمية ، فعندما تؤخذ القرارات يجب أن يكون الإجماع قد حدث.

٦- كل الأفراد لهم الحق في أن يسهموا في المناقشة المفتوحة سواء كانوا متفقين أو مختلفين مع معايير المجتمع المحلي لأن ذلك يساعد على عرض كافة وجهات النظر والآراء التي بدورها توفر معلومات كثيرة تكون مهمة عند اتخاذ القرارات على أية حال الحقوق الفردية يجب أن تمارس باحترام ولا تنتهك إلى الحد الذي يعرقل أنشطة وقرارات أغلبية المواطنين ، فالأفراد ليس لهم الحق في المماطلة السياسية.

٧- ربما يشارك كل المواطنين في بناء وإعادة بناء مجتمعاتهم المحلية فالشيء الرائد في تنمية المجتمع المحلي أن لكل شخص دور ، الفقير والغني ، الصغير والكبير ، المتعلم وغير المتعلم المواطنين من كل الأجناس والثقافات يمكن أن يرتبطوا بمشروع لدعم المجتمع المحلي المشتركة ويجب على متخصصي التنمية المحلية المواطنين أن يبحثوا باستمرار عن أفراد جدد ليدخلوا ضمن العملية ويصفوا خبراتهم ومعارفهم ومهاراتهم واهتماماتهم لعمل الحاجات التي يجب فعلها.

٨- مع الحق في المشاركة تأتي المسئولية لاحترام الآخرين ووجهات نظرهم فكل مواطن يجب أن يعامل باحترام وبتعاطف ، لذلك يجب على متخصصي التنمية المحلية أن يعملوا بجدية لتسهيل العملية لكي يشعر الأفراد بإيجابية مشاركتهم واحترام حقوق الآخرين لأن الهجمات الشخصية تضفي طابع شخصي على القضايا والأفكار ويؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية.

٩- الاختلاف يجب أن يركز على القضايا والحلول وليس على الشخصيات أو السلطة السياسية فالخلاف ليس أمراً سيئاً فهو نتيجة طبيعية للتفاعل الإنساني لذلك يجب أن يركز متخصصي التنمية المحلية على نقاط الاتفاق بدلا من نقاط الاختلاف ، ويجب أن يركزوا على تحديد المشكلة والحلول أكثر من الذي عمل هذا ومتى....

١٠- الثقة ضرورية لعمل علاقات عمل فعالة ويجب أن تنمى داخل المجتمع المحلي وفي الحقيقة الثقة ستنمو إذا تم ممارسة المبادئ السابقة ، مع الآخذ في الاعتبار أن تنمية الثقة سوف تأخذ بعض الوقت.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الرابعة بالبلاك بورد

المحاضرة (٥)

تابع عملية تنمية المجتمعات المحلية

اولاً: مواصفات الممارس التنموي ومهامه وأدواره:

١- المواصفات المطلوب توافرها في الممارس التنموي للعمل في تنمية المجتمعات المحلية

كي يكون الممارس التنموي ناجحاً وفعالاً في العمل مع المجتمعات المحلية فمن الأفضل أن تتوفر فيه المواصفات التالية:

أ- يملك مهارة التواصل مع الأفراد والمجتمعات والمؤسسات المحلية.
ب- يحب العمل الطوعي والتضحية.
ج- يتميز بروح المبادرة الذاتية.
د- يكون محل ثقة ويحظى باحترام الآخرين.
ه- يملك الاستعداد الكامل للتعرف على مشاكل المجتمعات والفقراء ولديه التزام قوي بالعمل معهم.
و- معرفة ثقافة ، لغة ولجهة المجتمعات التي يعمل معها.
ز- أن يكون من أبناء المنطقة ولديه خبرة في التعامل مع الجهات المحلية.

٢- مهام وأدوار الممارس التنموي في تنظيم المجتمع:

عمليات تنظيم المجتمع تتطلب من الممارس التنموي القيام بجملة من المهام والأنشطة يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- الترويج لتكوين المجموعات والتنظيمات المجتمعية.
ب- تشجيع المبادرين في المجتمع لتكوين المجموعات والتنظيمات المجتمعية.
ج- تعريف أعضاء المجتمع بمتطلبات تكوين الجمعيات ومساعدتهم في الوصول إلى الجهات المعنية.
د- المساعدة في وضع اللوائح والنظم الإدارية الخاصة بالتنظيم المجتمعي.
ه- المساعدة في تحديد المشكلات واقتراح الحلول وتبني برامج عمل.
و- المساعدة في تخطيط وتنفيذ الأنشطة التنموية في المجتمع.
ز- المساعدة في إجراء المسوح الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المستهدفة.
ح- المساعدة في تقدير الاحتياجات التدريبية للأفراد والتنظيمات المجتمعية.
ط- المساعدة في التواصل بين الجمعية وأعضاء المجتمع وكذلك بين الجمعية والجهات الداعمة.

وللقيام بهذه المهام يقوم الممارس التنموي بأربعة أدوار رئيسية:

١- منشط لأفراد المجتمع: يشارك الممارس التنموي بتنشيط المجتمع لتكوين تنظيمات مجتمعية.
٢- ناصح لأفراد المجتمع: يشارك الممارس التنموي في تحديد الموارد وتقييم وترتيب المشاكل واقتراح الحلول.
٣- مدرب بالمشاركة: يساعد الممارس التنموي في تحديد الاحتياجات التدريبية لأفراد المجتمع ومن ثم العمل على تلبية هذه الاحتياجات بتوفير التدريب اللازم بواسطة الممارس التنموي نفسه أو من خلال التنسيق مع الجهات الأخرى.
٤- وسيــط: هنا يكون الممارس التنموي حلقة وصل بين المجتمع والمؤسسات التنموية والمحلية.

ثانياً: المعايير المهنية للممارسة الأخلاقية لتنمية المجتمع المحلي:

١- القيم المهنية:

تلك القيم يجب أن يلتزم بها الممارس التنموي أثناء عمله في تنمية المجتمع المحلي:

أ- الأمانة .

ب- الولاء .
ج- العدل والأنصاف.
د- الشجاعة.
ه- الإرادة والاهتمام والرعاية.
و- الاحترام .
ز- التحمل .
ح- الواجب .
ط- التعلم الدائم.

٢- المبادئ المهنية :

أ- إن غرض تنمية المجتمع المحلي يتمثل في رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحماية للمواطنين ككل.
ب- تسعى تنمية المجتمع المحلي إلى بناء المبادرات حول القيم المشتركة والقضايا الحاسمة بعد تحديد القوى والضعف والفرص والتهديدات الحالية.
ج- التغيير الايجابي يبدأ بخلاف رؤية مشتركة يمكن أن تتحول إلى واقع من خلال أفعال المواطنين مستخدمين الأهداف والأغراض وخطط العمل.
د- تنمية المجتمع المحلي تشمل وتتضمن تنمية القادة بعيدا عن فروق الطبقة والنوع والعرق والثقافة والخطوط الثقافية والدينية.
ه- تنمية المجتمع المحلي أكثر من برامج خدمة اجتماعية وبناء إنها مبادرة شاملة لتحسين كل جوانب الاعتماد المتبادل للمجتمع المحلي : البنية التحتية الإنسانية ، البنية التحتية الاجتماعية ، البنية التحتية الاقتصادية ، البنية التحتية الطبيعية.
و- تنمية المجتمع المحلي تتضمن بناء إجماع للبحث عن أفضل الحلول لمشكلات المجتمع أكثر من منفعة سياسية أو شعبية لبضعة مواطنين.
ز- تنمية المجتمع المحلي موجهة مباشرة نحو زيادة قدرات قادة المجتمع المحلي من أجل حل المشكلات وتحرك المواطنين من التبعية نحو الاعتماد المتبادل.
ح- القيادة في مبادرات تنمية المجتمع المحلي تكون مشتركة لذلك يجب أن يشجع المسئولية والالتزام عبر قاعدة عريضة من السكان.
ط- قادة التنمية يعملوا لنقل مجتمعاتهم المحلية نحو الأحسن ويتلوهم الآخرين لعمل هذا.
ي- تنمية المجتمع المحلي عملية تعليمية لمساعدة المواطنين لفهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية للحلول المختلفة.
ك- تنمية المجتمع المحلي تركز على العمل الذي يحسن المجتمعات المحلية من خلال التعلم التحولي داخل الأداء.
ل- تنمية المجتمع تتضمن مبادرات تنمية اقتصادية للمساعدة على جلب فرص توظيف ، ومهن وعمل عالي الجودة للمواطنين.
م- المبادرات الناجحة على مستوى المجتمع المحلي تضع الأساس للتحالفات والتعاون الإقليمي الموجه نحو حل المشكلات المشتركة.

٣- المعايير الأخلاقية:

من المعايير الأخلاقية التي تبناها مجلس تنمية المجتمع المحلي ما يلي:

أ- إقامة وتأسيس علاقة مهنية موضوعية مع المجتمع المحلي وممثله.
ب- دائما يكون الأداء في أسلوب قانوني وأخلاقي.
ج- يفصل فوراً من الأنشطة ،عندما تكون غير شرعية أو لا أخلاقية ويبلغ عن الأنشطة غير الشرعية السلطات الملائمة.
د- يلتزم بالمبادئ المهنية.
ه- يحدد بوضوح المعرفة الشخصية بالتفصيل والخبرة والقدرات ونتائج الاستشارة السابقة عندما تطلب.
و- يحدد بدقة ووضوح مجال العمل الذي يؤديه (ونتائجه المتوقعة) والأجر بالنسبة للعمل السابق قبل العمل في الاستشارة.
ز- يتجنب تضارب المصالح والعلاقات الثنائية ، وخصوصاً التي يترتب عليها منفعة شخصية (خارج مجال العمل) على حساب المجتمع المحلي العملي وممثليه.

ح- يفصل من الأنشطة التي قد تؤدي إلى افادة جماعة واحدة أو فرد بشكل لا أخلاقي وغير قانوني على حساب جماعة أو فرد آخر.
ط- يلتزم بكل المبادئ والممارسات المهنية بخصوص اختيار وإدارة وتفسير وتقرير مقاييس تقييم المجتمع المحلي.
ي- يحفظ الأسرار ويكشف المعلومات السرية فقط في الأوقات المناسبة وبالسلطة الصحيحة.
ك- يصون السجلات السرية في موقع آمن ويستطيع الرجوع إليها في أي وقت.

ثالثاً: معوقات عملية تنمية المجتمع المحلى :

يقصد بالمعوقات مجموعة العوامل السلبية التي تجتمع معاً وتحول دون تحقيق أهداف عملية تنمية المجتمع المحلي ، ومنها:

أ- القيم الاجتماعية الجامدة والمختلفة كالانعزالية والتواكل على الغير وعدم تقديس قيمة العمل والخوف من الجديد وعدم تقدير قيمة الوقت .. الخ.
ب- الأمية، حيث أن للتعليم دور هام في ابتكار وتنفيذ خطط وبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.
ج- معوقات إدارية ومنها صعوبات التنسيق بين الأجهزة القائمة على تنمية المجتمع المحلي وعدم وجود القيادات المهنية والشعبية الكفاءة العالية ، والتعقيدات الروتينية ... الخ.
د- التركيز على المصلحة الشخصية والأغراض الخاصة بدلاً من تركيز على المصلحة العامة سواء من المواطنين أو القائمين على تنمية المجتمع المحلي.
ه- قلى موارد وإمكانيات المجتمعات المحلية سواء كانت موارد بشرية أو مادية أو تنظيمية أو تكنولوجية.
و- تجاهل المشاركة الشعبية أو ضعفها.
ز- المثالية في تحقيق الأهداف.
ح- إهمال مفهوم العملية في تنمية المجتمع المحلي يؤدي إلى وجود حالة من قصر النظر بمعنى أنه ما أن يتم انجاز مهمة معينة فإن ذلك يفسر على أن المشروع قد اكتمل في حين أنه في الحقيقة يكون من المشروعات المستمرة أو الدائمة وأنه مع عدم التركيز على بناء قدرات المجتمع وعدم تحقيق الحكم الذاتي فإن كل ما تم إحداثه من التغيرات سوف تتلاءم بمجرد مغادرة أخصائيو التغيير بالمجتمع المحلي وهذا ما يحدث بالنسبة للمشروعات الممولة من الجهات الأجنبية حيث يكتفي فقط ببعض المؤثرات التي بدأت في الظهور مثل إنشاء شبكة الصرف الصحي بإحدى القرى ... أو الإنارة وسعادة الأهالي بها ، إلا أن أعداد الأهالي للمحافظة عليها ... والعمل على صيانتها ... كل هذا لا يهتمون به وتكون النتيجة هي فشل هذا المشروع بعد فترة.
ط- سوء التخطيط وعدم التكامل في خطط وبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

رابعا : رؤية مقترحة للتغلب على معوقات عملية تنمية المجتمع المحلى:

يقترح دونالد Donald . F: بعض النقاط من خلالها يمكن مواجهة معوقات تنمية المجتمع المحلي وهي:

أ- البدء بالاحتياجات الفعلية المحسوسة لسكان المجتمع والتي يعطونها أولوية قصوى في حياتهم.
ب- توفير المعلومات للمشاركين أثناء اشتراكهم ومساهمتهم الفعلية للمساعدة على تغيير اتجاهاتهم السلبية التي تعرقل المشاركة والبدء في تكوين اتجاهات إيجابية.
ج- يجب أن ترتبط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية الاقتصادية ، قد يبدو أن التنمية الاقتصادية ليست كل شيء ولكن ما لم تساهم تنمية المجتمع المحلي وبشكل واضح في إحداث التنمية الاقتصادية فإنه سيكون من الصعب إعطاء وزن كبير لتنمية المجتمع المحلي في خطط التنمية القومية في المستقبل.
د- يجب أن تشجع تنمية المجتمع المحلي أنواعاً معينة من البرامج والمنظمات على المستوى المحلي فهي تستطيع أن تقدم إسهاماً كبيراً في المساعدة في بناء المؤسسات المحلية التي يمكن أن تقوم بدور هام في تنمية الناس في المجتمع المحلي.
ه- ينبغي أن تزداد الرابطة بين تنمية المجتمع المحلي وبين التنمية الإقليمية فليس في الإمكان مثلاً توفير مدرسة ثانوية أو مستشفى لكل قرية بدون تحسين المواصلات ويكون من الأفضل إيجاد خدمات تكفي مدينة صغيرة وما حولها.

و- أنه من الضروري أن تحافظ تنمية المجتمع المحلي على قيمتها الأساسية وأن تعمل على إشاعة تلك القيم وإدخالها في صلب البرامج الأخرى بالإضافة إلى برامجها خصوصاً التأكيد على مساعدة الناس لكي يزداد وعيهم بأنفسهم وليشاركوا في شئون مجتمعهم المحلي

وكذلك قيم الجهود الذاتية والتعاون والعمل من خلال الإجماع والاتفاق ما أمكن وإيجاد التكامل في العمل بين التخصصات المختلفة في خدمة المجتمع المحلي.

وبشكل عام توجد قواعد أساسية لتنمية المجتمع يمكن الاعتماد عليها للتغلب على معوقات تنمية المجتمع المحلي ، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

أ- التغيرات المعنوية وتوعية المواطنين وتحفيزهم وتغيير رؤيتهم وإيمانهم بالنهوض بالمجتمع حيث لا تقل في أهميتها عن التغيرات المادية : (حيث أن التغير في اتجاهات الناس وميولهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج المنفذة.)

ب- الاعتماد على القيادة المحلية : ويقصد بالقيادة هنا صفوة أبناء المجتمع المحلي الذين يحوزون ثقة الناس ويقومون بمساندة الناس وحل مشاكلهم والذين يلقون التقدير والاحترام والمحبة من باقي أبناء المجتمع وهؤلاء القادة هم أقوى المؤثرين في اتجاهات مواطني المجتمع المحلي ، على اعتبار أنهم القوة الأساسية للتنمية.

ج- زيادة الاعتماد على الشباب والتركيز على المرأة : حيث أن الشباب هم أكثر الفئات استعداداً لتقبل التغيير باعتبارهم في مرحلة تغير بيولوجي بالإضافة إلى أنه لم تثبت في وجدانهم قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه المتوارثة مثل كبار السن وبالتالي فإن القيم الجديدة لا تلقى في نفوسهم المقاومة التي يمكن أن تلقاها لدى الأكبر سناً الذين أصبحت القيم الاجتماعية السائدة لديهم جزءاً من كيانهم مما يدفعهم للدفاع والتصدي ضد محاولات التغيير .
أما المرأة فهي نصف المجتمع ومربية أجياله والمسئولة عن رعاية الأسرة وتنظيم معيشتها وغالباً ما تعتمد عليها الكثير من الأنشطة والأعمال خاصة في غالبية المجتمعات الريفية وبالتالي يجب الاهتمام بها مع ضرورة أن يشملها التغيير التنموي في المجتمع.

د- تشجيع مساندة المنظمات الأهلية والعمل على تكامل أنشطتها : فالمفروض أن تقوم بوظائف ومهام تعبر عن احتياجات حقيقية للمجتمع المحلي ومن ثم فبرامج التنمية لابد وأن تلقى دعماً ومساندة مثل هذه المنظمات وليس معارضتها أو منافستها أو إعاقتها بالقوانين والإجراءات والتطبيق بل يجب أن تسعى جهود التنمية المخططة بما يحقق الانسجام والتجانس بين هذه المنظمات ونهضة المجتمع.

ه- التخطيط لمشروعات وبرامج التنمية : ويتطلب هذا التخطيط اختياراً جيداً لطبيعة المشروعات والبرامج التنموية بحيث يتحقق فيها نواحي مختلفة **من أهمها أن تكون تلك البرامج:**

- مراعاة احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي.
- الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والثقافية.
- أن تكون متعددة الأغراض.
- أن تكون متعددة الأساليب.
- أن تكون موجهة لجميع فئات المجتمع.
- توافر التمويل اللازم.
- قوية البداية.
- مساندة الحكومة وإزالة العراقيل المختلفة لممارسة الأنشطة.
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- التصنيع والزراعة والإنتاج وتوفير فرص العمل وتبني سياسية تنموية ذات اتجاه داخلي.
- كفالة الحقوق الإنسانية المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الخامسة بالبلاك بورد

المحاضرة (٦)

القيادات المحلية وتخطيط برامج تنمية المجتمعات المحلية

مقدمة :

أن القيادة عمومًا قديمة قِدم المجتمع البشري نفسه، وتمتدّ جذورُها إلى الوقت الذي بدأ فيه التَّفاعُل الاجتماعي، وتوْزيع العلم بين الأفراد والجماعات وأنصارهم، في تنظيمات ونظُم اجتماعيَّة متعدّدة، ومن الحكْمة الإلهيَّة أنَّ الأفراد في أيَّة جماعة عادةً ما ينقسمون إلى فئَتين: فئة مسيْطِرة تصلح للقيادة والتَّوجيه، وفئة تابعة يكون منهم التَّابعون وأعضاء الجماعة الَّذين لا تستطيع الجماعة أن تَحيا أو تتقدَّم أو تحقِّق أهدافها بدون وجودهم .

وتستطيع القيادة أن تفعل المعجزات، وأن تحقِّق الكثير من النَّفع في أشقِّ الظُّروف وأحلك السَّاعات، إنَّها تستطيع أن تحقِّق الوحدة والتَّماسُك وغزارة الإنتاج، كما أنَّها تعبِّئ الجهود وتجنِّد الصفوف وتبثُّ روح العزم والرَّغبة في العمل وسط العاملين معه

أولاً: مفهوم القيادة والمفاهيم المرتبطة :

- القيادة ظاهرة تبدو في مختلف ميادين الحياة والعمل، والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتربوية وغيرها .
- إن أي مجتمع أو جماعة بحاجة إلى قيادة ، فللأسرة قيادتها وللمدرسة قيادتها وكذلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والخدمية والنوادي الرياضية وأي عمل آخر.

يمكن تعريف القيادة بانها قدرة وفاعلية وبراعة القائد بمساعدة النخبة:

- على تحديد الأهداف وترتيبها تصاعدياً حسب اولوياتها .
- واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الاهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع .
- وادراك الابعاد المختلفة للمواقف التي تواجهه، وتشخيص المشاكل التي تصاحبها، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والازمات التي تفرزها هذه المواقف .
- ويتم ذلك كله في اطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع " .
- إن القيادة هي عملية إلهام الأفراد ليقدموا أفضل ما لديهم لتحقيق النتائج المرجوة.
- وتتعلق بتوجيه الأفراد للتحرك في الاتجاه السليم، والحصول على التزامهم، وتحفيزهم لتحقيق أهدافهم.
- ووفقاً لما قاله المفكرين فإن المديرين يفعلون الأشياء بطريقة صحيحة ولكن القادة يفعلون الأشياء الصحيحة.

- وتتجه التعريفات لوصف هذه الظاهرة إما باعتبارها عملية Process أو نشاط Activity أو من خلال تمييز شخصية القائد في الموقف التفاعلي ، سواء بطبيعة الأفعال التي تصدر عنه أو السمات الفردية لشخصيته .
- ويبدو بالتالي أن السلوك القيادي للفرد يرتبط بتوفير عدد من السمات المميزة لشخصية الفرد.
- وهو ما يشير إلى أن هذا الدور ليس من قبيل الأدوار المفروضة غالباً ـإلا في حالات نادرة ـ وإنما هو دور مكتسب يتطلب خبرة معينة ، يمكن تلقيها سواء من خلال الممارسة .
- كما قد ينفي ذلك ضرورة توفر حد أدنى من المقومات الأساسية غير المكتسبة ـ والموروثة غالباً ـ لدى الفرد للقيام بالدور القيادي.

وتتعدد تعريفات القيادة وفقاً لتلك الاتجاهات على النحو التالي:

- يعرف هيمان القيادة بأنها العملية التي يستطيع فرد ما بواسطتها أن يوجه أو يرشد أو يؤثر أو يتحكم في الأفكار والمشاعر أو سلوك الآخرين "وهي عملية تتضمن بالتالي محاولات من قبل فرد ما للتأثير في الآخرين .

- فإذا أثمرت هذه المحاولات في قبول الآخرين لتأثيره ظهر الدور القيادي للفرد وإلا فإنها في دائرة عملية التفاعل الاجتماعي .
- ولا شك أن أساس حدوث تلك العملية هو ذلك التمايز الناجم عن عملية توزيع القوة بين أفراد الجماعة و التي تخص البعض بالقدرة على التأثير والبعض الآخر بقوة أقل .
- ومن ثم قبولهم لهذا التأثير إذا ما أتفق مع حاجاتهم وأهدافهم".
  - ✓ ويعرف تيد القيادة بأنها "النشاط الذي يؤثر في الآخرين ليجعلهم يتعاونون من أجل تحقيق هدف مشترك يرغبون في تحقيقه" .
  - ✓ ويبدو من هذا التعريف التركيز على طبيعة القيادة من حيث هي نشاط مميز .
  - ✓ حيث أن هدف هذا النشاط هو التأثير على سلوك أعضاء الجماعة لتجميع جهودهم في اتجاه الغايات المشتركة ، والتي تحدد وفق رغباتهم وحاجاتهم
- ويأتي في سياق هذا الإطار من التعريفات ما ذكرته جينجزJennings عن القيادة باعتبارها " طريقة التفاعل مع الآخرين والتي يتم بها دفعهم في اتجاهات يبدو أنها مرغوبة من قبلهم" .
- برغم أنهم قد يكونوا يعملون قليلاً من أجل الوصول إلى هذه الاتجاهات .
- (فالتركيز هنا ينصب) على أنشطة التفاعل التي تبلور وجهات مرغوبة لنشاط أعضاء الجماعة لم يكن ليبلغوها بدون هذا النشاط .
- فالقيادة إذن نشاط يتم في إطار تفاعلي.
- وينتمي إلى النمط الثالث تعريف وايتهد الذي يجري فيه النظر للقائد على أنه " الشخص المختار من قبل باقي أعضاء الجماعة باعتباره من يملك القدرة والاستعداد على معاونتهم في عمل ما يرغبون بالفعل في عمله"
- ومن الواضح أن هذا التعريف يركز على ذلك التميز لدى القائد من حيث توفر القدرة ـ بما يعينه ذلك من معارف ومهارات .
- وكذا الاستعداد لمعاونة باقي أفراد الجماعة ، بما يشير إليه ذلك من عواطف ومشاعر تتعلق بالحماس لقضايا تهم الجماعة والرغبة في الحفاظ على تماسكها وتطورها.
- وبوجه عام القيادة Leadership هي القدرة على تحريك الجماعة نحو أهداف محددة ، والتأثير في نشاط الأفراد والجماعات ، وتنسيق ذلك النشاط لتحقيق هدف لمصلحة الجماعة .
- ويتم ذلك عن طريق التعاون في رسم الخطة ، وتوزيع المسئوليات بحسب الكفاءات والإمكانيات المتاحة لتنفيذها.
- وخلاصة الأمر نتفق مع القول بأن جوهر القيادة يتمثل في توافر القدرة على التأثير في الآخرين .
- وأن القيادة ليست حكراً ولا ترتبط بشخص معين أو نشاط قيادي يقوم بممارسته شخص ما داخل الجماعة أو التنظيم.

وهناك عدد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم القيادة ، والتي من الضروري توضيح الفروق بينها وبين مفهوم القيادة:

١- القيادة والإدارة :

الحديث عن القيادة قديم منذ قدم التاريخ ، بينما الحديث عن الإدارة لم يبدأ إلا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، ومع ذلك فالقيادة فرع من علم الإدارة:

أ- تركز الإدارة على أربع عمليات رئيسية هي: التخطيط ، التنظيم ، التوجيه والإشراف ، الرقابة ، وترتكز القيادة على ثلاثة عمليات رئيسية هي: تحديد الاتجاه والرؤية ، حشد القوى تحت هذه الرؤية، التحفيز وشحذ الهم.

ب- القيادة تركز على العاطفة بينما الإدارة تركز على المنطق.

ج- تهتم القيادة بالكليات " اختيار العمل الصحيح" بينما تهتم الإدارة بالجزئيات والتفاصيل "اختيار الطريقة الصحيحة للعمل".

د- يشتركان في تحديد الهدف وخلق الجو المناسب لتحقيقه ، ثم التأكد من إنجاز المطلوب وفق معايير وأسس معينة.

- وهناك من يرى أنه: كما أن ثمة تداخلاً كبيراً بين القيادة والإدارة وثمة اختلافات بينهما أيضاً .
- ومن هذه الاختلافات نلاحظ أن القيادة تكون نتيجة تفاعل بين القائد والجماعة وينبثق نفوذها تلقائياً من دون أن يُنصَّ عليه، ويحدد بإجراءات معينة .

- أما الإدارة فهي تفرض من قبل هيئة رسمية ولذلك فهي تعمل في إطار الرسميات ، وتكون السلطات فيها مخولة من قبل التشريعات واللوائح الناظمة.

٢- القيادة والرئاسة:

يمكن التمييز بين كلا من مفهوم القيادة ومفهوم الرئاسة من خلال ما يلي:

أ- القيادة : هي اعتراف تلقائي من جانب الأفراد بمساهمة الشخص في تحقيق أهداف الجماعة ، بينما الرئاسة تقوم نتيجة نظام.

ب- القيادة : تحدد الجماعة الهدف ، بينما يتم اختيار الهدف في الرئاسة طبقاً لمصالح الرئيس.

ج- القيادة : السلطة مستمدة من داخل الجماعة ، في حين تستمد السلطة في الرئاسة من خارج الجماعة.

د- القيادة : تتضمن قوة المشاعر والعمل المشترك ، في حين أن المشاعر المشتركة قليلة والعمل المشترك ضئيل في الرئاسة لتحقيق الهدف.

ه- القيادة : فيها تقارب اجتماعي كبير يستخدم كوسيلة لتحقيق مصالح الجماعة ، بينما في حالة الرئاسة يظهر التباعد الاجتماعي الكبير بين الرئيس والجماعة ، حيث غالباً ما ترغم الجماعة على تحقيق مصالحه.

- ويميز جيد Jead بين مفهومي القيادة والرئاسة فبالرغم من التداخل الحاصل بين هذين المفهومين إلا أن هناك فرقاً بينهما :

✓ فالقيادة تتبع طوعاً من الجماعة ، وقد لا تكون الرئاسة كذلك .
✓ والقيادة تعمل في ظروف عادية وغير رسمية وغير روتينية ، أما الرئاسة فتعمل ضمن شروط رسمية ومنتظمة .
✓ وقد تلقى الرئاسة بالقيادة وبذلك يمكن للفرد أن يجمع بينهما في آن واحد .
✓ غير أنه ليس من الضروري أن يكون كل رئيس قائداً وإنما يصبح الرئيس قائداً إذا أمكنه اكتساب النفوذ القيادي من خلال تفاعله مع الجماعة .
✓ كما أن القائد قد يصبح رئيساً إذا ما حصل على منصب رسمي في الجماعة التي يقودها.

للقيادة مجموعة من العناصر :

- وجود قائد قادر وفاعل وبارع وقادر على الاقناع .
- لدية قدرة في تحديد الاهداف وترتيبها وفق الاولوية .
- وجود فريق عمل يسمى النخبة يساعد القائد في اداء مهامه
- اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق الاهداف بما ينسجم مع القدرات والامكانيات الحقيقية .
- تعريف دقيق للمواقف التي تواجه القائد
- اتخاذ قرارات لمواجهة تلك المواقف وحل الاشكاليات المصاحبة لها
- قيم وقواعد ومبادئ عليا تنظم عملية ممارسة القيادة

أهمية القيادة :

يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب التي تدعوا إلى وجود القائد منها :

١- أهمية العمل الجماعي ونتائجه الجيدة مقارنة بالجهد الفردي من حيث التفاعل والتعامل والتفاهم المشترك بين القائد والعاملين معه .
٢- التأثير الإيجابي من حيث تشجيع وتحفيز ودفع العاملين لبذل أقصى جهد ممكن والاستمرار في الأداء المتميز .
٣- توجيه أداء العاملين نحو الإنجاز والنتائج وتشجيع الإبداع والابتكار في العمل.
٤- يستطيع القائد التغيير نحو الأفضل بما يطبق ما لديه من أفكار وأساليب عمل جديد .

ثانياً نظريات القيادة :

لقد شغلت ظاهرة القيادة تفكير المختصين والباحثين منذ القدم وقاموا ببحوث ودراسات كثيرة بغية التعرف علىطبيعتها وخصائصها وقدأ سفرت عن نتائج مختلفة حيث ساهم تطور الفكر الإداري في تطوير نظريات القيادة التي حاولت تحديد أهداف القيادة وخصائص القائد الإداري الناجح والأعمال التي يجب علية القيام بها .

فقد بدأت مساهمات المفكرين والكتاب في نظريات القيادة مع بداية ظهور الفكر الإداري وقد مرت نظريات القيادة بتطورات عديدة تبعاً للتطورات العامة في الفكر الإداري ولذلك تعددت النظريات والنماذج التي توصل إليها العلماء حول نظريات القيادة.

إن أبرز النظريات التي تناولت القائد والقيادة هي:

١- نظرية الرجل العظيم :

- سادت نظرية الرجل العظيم في مجال القيادة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي تقوم هذه النظرية على الافتراض القائل بأن التغيرات الجوهرية التي طرأت على حياة المجتمعات الإنسانية إنما تحققت عن طريق أفراد ولدوا بمواهب فذة .
- وأن هذه المواهب والقدرات لا تتكرر في أناس كثيرين على مر التاريخ ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الرجال العظام يبرزون في المجتمع لما يتمتعون به من قدرات غير مألوفة وامتلاكهم مواهب عظيمة وسمات وراثية تجعل منهم قادة أيا كانت المواقف التي يواجهونها .
- تفترض هذه النظرية أن التغيرات في الحياة الجماعية والاجتماعية تتحقق عن طريق أفراد ذوي مواهب وقدرات غير عادية ، وقد سادت في هذه الفترة تصورات المفكرين والفلاسفة للقدرات الشخصية الفذة للقادة وما خصوهم به من قدرات أسطورية خارقة تفوق كثيراً ما يتصف به الإنسان العادي ، كالقدرة على معرفة ما يجري في عقول الآخرين واستقراء المستقبل .
- أي أن القائد في نظرهم إنسان فائق القدرات والطاقات ، وكثيراً ما كانت تنسج حوله وحول سلوكه ومهاراته وقدراته حتى يتحقق ما يمكن أن نسميه "مفهوم القائد الأسطوري" في علاقات القادة مع الأتباع.
- البعض يقبلها كحقيقة مطلقة والبعض الآخر يقبلها في ظل ظروف معينة .
- إلا أن هذه النظرية تعمل على بناء نظام يعتمد على الفرد ، ولا يترك مجالاً ومكاناً للجماعة بل يشجعها على السلبية .
- فالمطلوب منها هو الطاعة والخضوع ، والعناصر التابعة للقائد يتم اختيارهم بناء على عنصر الولاء قبل الكفاءة .

ومن أهم عيوبها:

- ✓ لا يوجد احترام كامل لكل أفراد الجماعة.
- ✓ لا توجد معارضة أو حوار .
- ✓ قد يكون الزعيم مخلصاً إو غير مخلص.
- ✓ قد يتصرف تصرفات بطولية تهدف إلى مجد نفسه ، تضر تابعيه وتسيء إليهم.
- ✓ لا تعطي هذه النظرية مكاناً للقدرات الفردية.
- ✓ إن البطل يضم حوله المخلصين للعمل.

٢- نظرية السمات :

- تقوم النظرية على أن الفرد الذي يملك مجموعة من الصفات الشخصية مثل: (الذكاء والدهاء والحزم والقدرة على التعاون والحماس والشجاعة والمبادأة والقدوة الحسنة، والمهارة اللغوية والتقدير والمسئولية والإنجاز والقدرة على التكيف ،مراعاته للعلاقات الانسانية ، يعتبر قائداً .
- حيث إنه غالباً ما تكون هذه السمات ذات جذور عميقة في نفسه ولا يمكن اكتسابها في فترة وجيزة من التدريب والإعداد .
- وعادة ما تتأثر سمات الشخصية بنمط الثقافة السائد في المجتمع .

- حيث تركز هذه النظرية على الخصائص التي يتمتع بهاء القائد والمميزات التي يتميز بهاء عن غيره من الأفراد حيث تم تحديد مجموعة من السمات التي ينبغي توافرها بالقائد .
- ويمكن أن نقول :اهتمت هذه النظرية بدراسة مميزات القادة من النواحي الجسمية أو العقلية أو سمات الشخصية .
- وتقوم هذه النظرية على أن القائد يولد قائداً ، وأنه لا يمكن لشخص لا يملك صفات القائد أن يصير قائداً ، فإضافة إلى صفات متميزة مثل الذكاء والشجاعة والقدرة على التوجيه ،
- فإن من صفات القائد: التمسك بالقيم الأخلاقية والمثابة وحسن التصرف وقوة الإرادة وقوة التأثير والتضحية ودماثة الخلق والتكامل.
- ولكن هذه النظرية أخفقت في الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة مثلاً: هل يمكن تحديد هذه الصفات ربما كانت موروثة فهل تنحصر القيادة في أسر معينة عبر التاريخ؟ .

ومن أهم عيوبها:

- ✓ تعتمد النظرية على الصفات لا على قدرة الشخص على أن يتعامل مع الجماعة ولا قبول الجماعة له.
- ✓ تفتقر علمياً إلى المساندة التطبيقية لتحقيقها بنجاح.

٣- النظرية الموقفية :

- تشير النظرية الموقفية الى أن اختيار القائد بناء على العوامل الخارجية وليس على أساس صفاته الشخصية وحدها وإنما ترتبط بتفاعل القائد مع موقف معين.
- فلسفة النظرية أن المواقف هي التي تبرز القادة وتكشف عن إمكانياتهم الحقيقة باختلاف المواقف التي تواجههم ولذلك فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية هي القادرة على إيجاد القادة ونجاحهم
- فعلى سبيل المثال قد يصلح الفرد لقيادة الجماعة في وقت الحرب، ويفشل في قيادتها في وقت السلم.
- وعلى ذلك فإن النمط القيادي الفعال يختلف باختلاف الموقف، فالقائد الفعال يجب أن يدرس الموقف بجميع عناصره منها :
  - ✓ الوقوف على قدرات وخبرات العاملين .
  - ✓ تحليل توقعات العاملين من الأعمال التي يؤدونها.
  - ✓ دراسة المناخ العام السائد في المنظمة.
- وتقوم هذه النظرية على أن القيادة هي نتيجة مباشرة للتفاعل بين أفراد الجماعية في مواقف معينة ، وليست نتيجة لسمات محددة في شخص ما
- وطبقاً لهذه النظرية يقرر سيسيل Cecilأن القيادة لا ترتبط كلياً بالشخص القائد ، بل ترتبط بالعلاقات الوظيفية functional relationship بينه وبين أعضاء الجماعة.
- ويقرر وليم وجنكنز William &Jenkins أن الموقف هو الذي يحدد القائد ؛ لأن الموقف يحدد المعايير التي تتطلبها العناصر المكونة له ؛ فتبحث الجماعة عن الشخص الذي تنطبق عليه تلك المعايير أكثر من غيره ليصبح هو القائد.
- ولكن الواقع يشير إلى صعوبة تطبيق هذه النظرية كما هي ، لأن القيادة يصعب أن تكون وفقاً تاماً على المواقف والظروف بل لابد من أن تكون هناك صفات شخصية ومبادرات قيادته تتوافر لدى بعض الأفراد ولا تتوافر لدى الآخرين

ومن أهم عيوبها:

- القيادة هنا نتيجة ثواب.
- تعتمد على البيئة والظروف.
- القائد لا يظهر ما لم تظهر المواقف التي تدفعه إلى الظهور.
- إن نجاح شخص في موقف ما قد يفشل في موقف آخر ، وقد لا ينجح في نفس الموقف إن تكرر.

٤- النظرية التفاعلية / الأسلوب الانتقائي للقيادة:

- يطلق على هذه النظرية (التوافقية) تقوم هذه النظرية على فكرة أن القيادة عملية تفاعلية بين الجوانب الشخصية والظروف الخارجية .
- هي مزج بين الصفات الوراثية والصفات المكتسبة من البيئة وعلية تتحدد خصائص النظرية التفاعلية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية :

  - ✓ السمات الشخصية للقائد
  - ✓ العناصر المختلف للموقف
  - ✓ أدراك متطلبات وخصائص الجماعة التي يقودها

- تعطي النظرية التفاعلية أهمية كبيرة لإدراك القائد لنفسه ، وإدراك الآخرين له ، وإدراكه للآخرين
- والقيادة حسب هذه النظرية تتوقف على الشخصية وعلى الموقف وعلى الوظائف التفاعل بينها جميعاً.
- فالقيادة ظاهرة دينامية من الظواهر السيكولوجية الاجتماعية بمعنى أنها ظاهرة دائبة التغير يصعب الإمساك بها
- وليس من شك في أنه يترتب على تغير حاجات الجماعة تغير في الصفات اللازمة للقائد
- وعلى ذلك فكثيراً ما يتحتم استبدال القائد بغيره .
- وفي هذا ما يكشف عن طابع التغير الذي يميز ظاهرة القيادة.
- وتقوم هذه النظرية على فكرة التفاعل بين المتغيرات التي نادت بها النظريات الأخرى .
- فهي تأخذ في الحسبان السمات الشخصية والظروف الموقفية والعوامل الوظيفية معاً .
- كما تقوم هذه النظرية على إرادة التابعين وانتقاد رأي أغلبيتهم في السير وراء شخص معين بذاته .
- وهي تعتبر عنصرا هاماً في توضيح صورة القيادة المؤثرة والفعالة.

ثالثاً: أنماط (أنواع) القيادة والنمط المناسب لبرامج تنمية المجتمعات المحلية:

توجد أربعة أنماط رئيسية للقادة وتحدد تلك الأنماط وفقاً للكيفية والدرجة التي يساهم فيها القادة في عملية اتخاذ القرار في أي موقف جماعي وهذه الأنماط هي:

١- القائد الأوتوقراطي :

- و يعرف بأسماء متعددة أبرزها الاستبدادي .
- هذا النوع من القادة يقود الآخرين بمفهوم الرئاسة
- حيث يتفرد بالسلطة فيصدر الأوامر للتابعين له لتنفيذها و هو لا يهتم بالتعرف على اتجاهات الآخرين و الناقدين له بل عادة ما يصف هؤلاء بالخيانة و العداء .
- تدور القيادة الاوتوقراطية حول محور واحد وهو اخضاع كل الامور في التنظيم لسلطة القائد الذي يقود المنظمة، فهو يبلغ المرؤوسين بالأوامر وعليهم السمع والطاعة دون مناقشتهم ويستخدم اسلوب التحفيز السلبي غالبا

٢- القائد الفوضوي أو المتسيب :

- يميل إلى عكس ما سبق ذكره (قيادة عدم التدخل)
- فهو يترك الأمور للمرؤوسين دون أي توجيه أو رقابة بل يتركهم يحددون الأهداف ويتخذون القرارات .
- وتتميز جماعة هذا القائد بالتفكك والضعف لأن المسؤوليات غير محدودة .

يعتبر هذا النمط نموذج مفرط للنمط الديمقراطية، ويقوم القائد فيه يعمل ما يلي :

- يفقد القائد مقومات القيادة الفعالة نظرا لتخلية عن المسؤولية في اتخاذ القرارات .
- يقوم القائد بتوصيل المعلومات الى افراد مجموعته ويترك لهم الحرية في التعرف دون أي تدخل منه.
- يمنح القائد اكبر قدر من التحرر والحرية الكاملة للأعضاء في اتخاذ القرار دون أن يساهم مساهمة فعالة.
- ينحصر الاتصال بين القائد والأعضاء في أضيق نطاق ممكن.

- لا تحترم الجماعة قائدها إيمانا من أفرادها بان شخصية القائد ضعيفة .

٣- القائد البيروقراطي :

- و هو قائد يعمل في ظل سياسة معينة ، يعتمد فيها على التركيز والاهتمام بالشكل عند التنفيذ على حساب كفاءة المحتوى أو المضمون .
- يدفع التابعين للعمل لتحقيق أهدافه و يحاول الظهور بمكانة خاصة مميزة عن الآخرين ، و يتهرب من المسؤولية و يوزع العمل على الآخرين .

٤- القائد الديمقراطي :

- يعتمد على أساليب الإقناع و المناقشة أو الاستشهاد بالحقائق و أهم صفاته الاهتمام بآراء الآخرين
- ويلعب دوراً فعالاً في تنمية الأفكار، وهو غالباً يظهر على أنه أحد أفراد الجماعة ويعيش الواقع و يفسر الأمور بصورة صحيحة .
- ولا يستطيع تحقيق أهدافه ما لم يتوفر حد أدنى من الوعي لدى التابعين.
- وتتطلب الأنشطة التنموية تطبيق النهج الديمقراطي تحديداً .
- فهو الذي يمكن من خلاله رفع الثقة في الذات ومن ثم الاعتماد المتزايد على الذات ، بما يحقق مزيداً من الاستقلالية والتخلص من التبعية ، دون أن يتعارض ذلك مع الاندماج في النسيج الاجتماعي الأشمل
- فالاستقلالية ليست مرادفاً للانعزال أو الانفصال ، وإنما هي تعني مزيداً من العلاقات المتوازنة مع الآخرين والتي تقوم على الاندماج الفعال في الكيانات الاجتماعية الأشمل
- فضلاً عن المشاركة الفعالة والشاملة من المستوى المحلي إلى المستويات الأعلى ، دون أن يفقد الكيان الأصغر ذاتيته أو إدراكه لخصوصيته وهو ما ينظر إليه في علوم الإدارة على أنه لا مركزية الإدارة واتخاذ القرار.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة السادسة بالبلاك بورد

المحاضرة (٧)
تابع القيادات المحلية وتخطيط برامج تنمية المجتمعات المحلية

اولاً: مقومات القيادة الفعالة :

- على الرغم من أن القادة يتميزون عادة بصفات شخصية معينة كالذكاء، الدافعية ، والطموح ، والثقة بالنفس ، والمبادأة ، والإقناع والابتكار والاتزان الانفعالي والقدرة على اتخاذ القرارات والمرونة والتوافق ... الخ . وهذه كلها صفات ضرورية
- فقد ظل من الصعوبة بمكان تحديد صفات بعينها أو قيمة بخواص محددة أو سمات يجب أن تتوافر في القادة في كل زمان ومكان وموقف .
- كما يتعذر اختيار القادة على أساس توافر كل الصفات التي يتعذر حصرها والتي يندر أن تجتمع كلها في شخص واحد بدرجة عالية.
- وإزاء هذه الصعوبات تم تحديد بعض المهارات المكتسبة والضرورية التي يجب أن يعمل القائد على اكتسابها لكي تتوافر له مقومات القيادة الفعالة

وهذه المهارات هي :

١- المهارة السياسية أو الفكرية: وهي تتعلق بمعرفة القائد بالبيئة السياسية والاجتماعية التي يعمل في حدودها ، وتتضمن قدرة القائد على التوفيق وتحقيق التوازن بين الاتجاهات والضغوط المختلفة الموجودة بالمجتمع ، كما تعنى أيضاً المهارة في التخطيط بحذر وروية لضمان نجاح المشاريع والخطط العامة على ضوء القيم والمبادئ والمعتقدات السائدة في المجتمع.

٢- المهارة الإنسانية : أي معرفة القائد للجماعة التي يقودها ، وتتضمن قدرة القائد على التعامل مع الأفراد والجماعات ، وهي صفة ضرورية تميز سلوك القائد عند اتصاله مع الأفراد والجماعات وتعامله معهم ، وتستلزم هذه المهارة توافر الفهم المتبادل بين القائد وأفراد جماعته ، والقدرة على التأثير فيهم كي يقوموا بانجاز واجباتهم ومهامهم بصدق وأمانة وإخلاص وتفاني لتحقيق الأهداف المنشودة للجماعة

وهذه المهارة تستلزم أن يقوم القائد بما يلي:

- ✓ أن يكون قدوة حسنة في تصرفاته وسلوكه.
- ✓ يحسن معاملة أفراد جماعته ويهتم بشئونهم وأن يكون عادلاً في معاملته معهم.
- ✓ أن يستشيرهم ويحترم آرائهم.
- ✓ أن يدربهم على القيام بمسئولياتهم.
- ✓ أن يثق في قدراتهم فيفوض لهم بعضا من صلاحياته.
- ✓ أن يراقبهم ويحاسبهم على أداء الأمانة.

٣- المهارة الفنية : أي معرفة القائد لطبيعة العمل الذي يقوم به ، ويقصد بالمهارة الفنية للقائد تلك المعرفة المتخصصة لفرع من فروع العلم والمقدرة على الأداء الجيد في حدود التخصص ، وسهولة استخدام الأدوات المتاحة ، والقائد الذي يجيد حقل تخصصه يصبح قدوة للجماعة ويكون مرجعاً لهم في شئونهم ، وبذلك ينال ثقتهم واحترامهم ، كما أن المعرفة الفنية تتيح للقادة التمكين من تخطيط العمل وتوزيعه على الجماعة ثم مراقبة أداء الجماعة للتأكد من تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف المرسومة.

- القائد الناجح يخرج افضل ما في فريقه ويفجر طاقاتهم .
- القائد الناجح لديه ثقه بالنفس وقدرة على الاقناع .
- القائد الناجح يستطيع أن يحقق انجازات مميزة في العمل .
- القائد الناجح يستطيع ان يطور من شخصيته ومن العاملين معه .

- القائد الناجح يبدع في عمله ويدير الفريق بنجاح ونظام وعدالة .
- القائد الناجح يتمتع بقدر عال من المرونة ويتكيف مع الظروف المحيطة بسلاسة .
- القائد الناجح يكون محبوبا في بيئة عمله و قادرا على التأثير في أعضاء الفريق .
- القائد الناجح يتقن فن الاصغاء و الحوار مع الآخرين .
- القائد الناجح لديه بعد نظر و قدرة على رؤية الافكار الجديدة .
- القائد الناجح يتمتع بالقدرة على التعامل مع المخاطر و تجاوزها بسهولة.

فيما يلي سنحاول العرض بشيء من التفصيل لأهم وظائف القائد والتي تحدد القائد الفعال :

١- **القدرة على التخطيط :** ان كل دقيقة نبذلها من وقتنا للتخطيط توفر أربع ساعات عند التنفيذ والتخطيط هو أحد وظائف الإدارة الرئيسية إضافة إلى التنظيم والتوجيه والرقابة ونعني به وضع مجموعة من الافتراضات حول الوضع في المستقبل ثم وضع خطة تبين الأهداف المطلوب الوصول إليها خلال فترة محددة مع تقدير الاحتياجات المادية والبشرية لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية .

للتخطيط مجموعة من الفوائد :

- الاستعداد للطوارئ..
- رفع الكفاءة للعاملين بتحديد الوظائف والمسؤوليات.
- القدرة على التنظيم للموارد والإمكانيات بوضعها في المكان الصحيح.
- الإحساس بروح الفريق والمشاركة بين العاملين..
- المساعدة على النمو والتطور للأفراد وللفريق وغيرها من الفوائد .

معوقات التخطيط :

- الجهل بأهمية التخطيط والحاجة إليه .
- الخوف من الإخفاق والفشل .
- عدم وجود الوقت الكافي للتخطيط .
- الحاجة إلى موارد مالية ومادية لوضع الخطط ومن ثم تنفيذها .
- التعود على عدم التخطيط فهم يقولون: إنا وجدنا آباءنا على أمة .
- الخوف من تبعات التخطيط بالتكليف بأعمال جديدة مما يستدعي مقاومة التغيير .

خطوات عملية التخطيط :

- تحديد الرؤية .
- تحديد الرسالة .
- وضع اهداف .
- اهداف اجرائية .
- مراجعة الخطة و تقويمها .
- **اهم خاصية يمكن ان تدعم التخطيط هو القدرة على الاتصال** .

٢- **مهارات الاتصال :** يبالغ البعض بالقول إن الإدارة ما هي إلا مجموعة من الاتصالات ويستند هذا الرأي إلى نتائج الأبحاث التي أثبتت أن المدير يقضي ٨٠% من وقته في العمل بالاتصال فهو يستمع ويتحدث ويقرأ ويكتب المذكرات والتقارير .

وفي بحث آخر كانت النتيجة كما يلي :

- ٢٠% من وقت المدير أو الرئيس تنفق في اتصالات خارجية خاصة بالعمل .
- ٣٠% اتصالات بالمرؤوسين والمنفذين .
- ٤٠%اتصالات بالمستوى الإداري الأعلى .
- ١٠% تنفق في أداء أعمال فنية .

مفهوم الاتصال :

- يشير الاتصال الى عملية انتقال المعلومات و الافكار و الاتجاهات و العواطف من شخص او جماعة الى شخص او جماعة اخري من خلال الرموز. و يوصف الاتصال بانه فعال حينما يكون المعني الذي يقصده المرسل "القائد" هو الذي يصل بالفعل الى المستقبل "مجموعة المقودين". و الاتصال هو اساس العمل داخل كافة التنظيمات .
- و يري بعض العلماء ان الاتصال لا يشير الى مجرد نقل لفظي محدد و هادف للرسائل فقط بل ان مفهوم الاتصال يشير الي كل العمليات التي يؤثر الناس بمقتضاها على بعضهم البعض .

للاتصال اهمية كبيرة فيما يلي :

١- لتوجيه سلوك الأفراد اتجاه الأهداف المرغوبة .
٢- توفير البيانات والمعلومات ونقلها إلى مركز اتخاذ القرار .
٣- تقرب بين الأفكار والمفاهيم للعاملين وتوحد أنماط العمل .
٤- تنقل أفكار العاملين إلى مراكز اتخاذ القرارات .

عوامل تزيد من فاعلية الاتصال :

- الثقة في مصدر الرسالة .
- المعرفة والوعي الكامل لقيمة المعلومات والبيانات .
- لغة مفهومة .
- اختيار الوقت المناسب .
- استخدام المؤثرات الدالة .
- جذب الانتباه الكامل .
- التحدث بطريقة مشوقة .
- ضرب الأمثلة واستخدام وسائل الإيضاح .
- عدم التسرع في اتخاذ القرارات .
- اختيار المكان المناسب لإبلاغ المعلومات .
- تنظيم الأفكار قبل عرضها .
- الإنصات جيدا.

<u>ثانياً: الخصائص الواجب توافرها في القائد الجيد في برنامج تنمية المجتمع الريفي:</u>

يمكن تقسيم صفات وخصائص القادة إلى:

١- خصائص ذاتية "فطرية" : كالتفكير والتخطيط والإبداع والقدرة على التصور.
٢- مهارات إنسانية "اجتماعية" : كالعلاقات والاتصال والتحفيز.
٣- مهارات فنية "تخصصية" : كحل المشكلات واتخاذ القرارات.

- **مما يؤكد على أهمية التخطيط والتنظيم حديث الدكتور ابراهيم الفقي .**

حيث يشير إبراهيم الفقي إلى أن الصفات أو السمات الواجب توافرها في الشخصية القيادية هي:

١- **التخطيط //** الأبحاث تؤكد أن القائد يمضي ٨٠% من وقته في التخطيط، بنما ٢٠% في التنفيذ ، ولا يترك شيء للصدفة.
٢- **التنظيم //** القائد يعمل في محيط منظم منضبط ، وهو يمتاز بالتنظيم بدءً من وقته وأهدافه وأولوياته إلى تنظيم مكتبه وأوراقه.
٣- **اتخاذ القرار //** القيادة هي فن اتخاذ القرار ، القائد يصنع الحدث ولا ينتظر ما يحدث.
٤- **الذكاء الاجتماعي //** ما هو في تواصله مع الآخر، يعرف كيف يتحدث ويواصل رسالته للآخر ، كما أنه مستمع جيد ، ومحاور رائع.
٥- **التفويض //** يعرف كيف يفوض، ومتى يفوض، ويعطي المهام للأشخاص القادرين على إنجازها.
٦- **يمتلك رؤية ثاقبة //** يرى مالا يراه الآخرون ، يتقبل النقد الموجه إلى خيالاته ، وهو إلى يضع الخطط المبدعة الجديدة ، ويغرس الحماسة لهذه الأفكار الجديدة المبدعة في الآخرين.
٧- **التحفيز //** قادر على بث روح الحماسة والتحفيز في نفوس إتباعه ، يؤمن بقوة التحفيز في استنفار قدرات رجاله.
٨- **الثقافة //** غزير المعرفة ، على درجة عالية من العلم ، يطور من نفسه، ويرتقي بقدراته من خلال القراءة والدورات التدريبية والندوات.
٩- **الثقة //** لا يوجد قائد مزعزع الثقة ، ثقة القائد في قدراته ومبادئه ـ هي التي تعطيه القوة في السيطرة على المواقف والمشكلات.
١٠-**الالتزام بالخطط //** شديدة الالتزام بالخطط التي يضعها ، يعرف أن الوصول للغاية يستلزم جهد ووقت ، وانه يجب الالتزام بالخطط حتى النهاية بلا يأس ولا استسلام.
١١-**الالتزام الخلقي //** وتعد هذه الصفة أحد أهم وأقوى خصائص القائد الناجح ، لاسيما في الرؤية الإسلامية، فالقائد لا يمكنه تحقيق مكاسب دنيوية أو سريعة على حساب مبادئه وقيمه ومعتقداته.
١٢-**الذكاء العقلي //** لا يشترط أن يكون القائد عبقرياً ، لكنه يجب أن يتمتع بالذكاء فوق المتوسط، يؤهله للتعامل مع المعلومات المختلفة والمشكلات الطارئة والمواقف الصعبة.

ويمكن تحديد أهم الخصائص الواجب توافرها في القيادات المحلية في:

١- الاستعداد لتحمل المسئولية .
٢- القدرة على اتخاذ قرارات سليمة .
٣- القدرة على التنظيم والتنسيق .
٤- الخبرات السابقة .
٥- الشعور باحتياجات أفراد مجموعته ووضع طموحاتها ومصالحها قبل طموحاته مصالحه الشخصية .
٦- القدرة على التحدث ومواجهة المسئولين باحتياجات مجموعته .
٧- القدرة على جمع أفراد المجموعة وتوحيد كلمتهم .
٨- أن يكون نشطاً وقادراً المجموعة ويعمل على حلها .
٩- أن يستمع لمشاكل أفراد المجموعة ويعمل على حلها .
١٠-أن يبذل كل جهد لخدمة مجموعته ومساعدتها .
١١-أن يكون أميناً ، صبوراً ومتواضعاً .
١٢-أن يكون قدوة وذو سلوك قويم .

ثالثاً: اكتشاف وتدريب القيادات المحلية:

تمر عملية اكتشاف القيادات بست مراحل أساسية هي:

١- مرحلة التنقيب : تحديد مجموعة من الأشخاص ودراسة واقعهم من كافة النواحي .

٢- مرحلة التجريب : وهي اختبار وتمحيص المجموعة المختارة في المرحلة السابقة ، بحيث تكون تحت المراقبة والملاحظة من خلال الممارسات اليومية والمواقف المختلفة ومن خلال اختبار القدرات الإنسانية والذهنية والفنية لديهم.
٣- مرحلة التقييم : تقيم فيها المجموعة بناء على معايير محددة سابقاً ، حيث يكتشف فيها جوانب القصور والتميز والتفاوت في القدرات.
٤- مرحلة التأهيل : يتضح مما سبق جوانب القصور والضعف في الشخصيات، وبناء عليه تحديد الاحتياجات التدريبية حسبما تقتضيه الحاجة العملية ويختار لهذه البرامج المدربون ذوي الخبرة والتجربة والإبداع ..
٥- مرحلة التكليف : بعد التدريب والتأهيل يختار مجموعة منهم في مواقع قيادته متفاوتة المستوى والأهمية لفترات معينة لنضع على محك التجربة.
٦- مرحلة التمكين : بعد أن تأخذ هذه العناصر فرصتها من حيث الممارسة والتجربة تتضح المعالم الأساسية للشخصية القيادية لكل واحد منهم ثم تفوض لهم المهام حسب قابليتهم لها ومناسبتها لهم .

وتتحدد منهجية إعداد وصناعة القاعدة هي:

١) اعتماد برامج ومناسبات خاصة لتدريب القادة وتعليم القيادة .

٢) توفير المناهج القيادية اللازمة .

٣) تشجيع النقاش والحوار من خلال مؤتمرات قيادية تعقد خصيصاً لهذا الأمر.

٤) إتاحة الفرصة للمشاركة في المواقع القيادية وتحمل المسئولية والشعور بها عملياً.

٥) تطعيم بالعناصر الواحدة الجديرة .

٦) الصبر على القائد اليافع فإن المعاناة اليومية ونظرية التراكم كفيلتان بإكمال الصناعة وتحسين الصياغة.

٧) إلزام جميع المستويات القيادية بتحديد البدائل المؤهل.

ومن طرق تدريب القيادات في برامج ومشروعات التنمية المحلية:

هناك مجموعة من الطرق لتريب القيادات في مشروعات تنمية المجتمعات المحلية مثل :

١- المحاضـــرة:

- تعتبر المحاضرة واحدة من أقدم طرق التعليم والتدريب ، ورغم أن العددي من البحوث والدراسات التعليمية ، بالإضافة إلى الخبرات الشخصية ، توضح أن المحاضرة هي طريقة قليلة الكفاءة نسبياً في نقل المعرفة ، إلا أن الكثير من المعلمين والمدربين يقضون من ٣٠ -٦٠% من وقتهم في تقديم المحاضرات . ويرجع السبت في ذلك إلى أن المحاضرة تعتمد على المادة التعليمية ، وفلسفة التدريس للمعلم أو مركز التدريب وكذلك على الموقف التعليمي العام .
- ولقد استخدمت المحاضرات الرسمية بصفة أساسية لزيادة المعرفة النظرية التي يجب اكتسابها قبل الممارسة أو قل جلسات التدريب بالمشاركة ، وعندما يكون هناك عدد كبير من المتدربين ، وعندما تكون المصادر قليلة أو نادرة ، وكذلك عندما تكون الساعات أو الوقت المتاح للتدريب قليل ،
- فإن المحاضرة قد تكون الطريقة الوحيدة . وهناك قدر من المحاضرات لابد أن يتضمنه أي مقرر دراسي أو تدريبي وذلك لتجديد أهداف المقرر أو التدريب وحفز المتدربين بالإضافة إلى توفير الشرح والتحليل الذي يرتبط بالتدريبات والتمرينات العملية.

٢- مناقشات الجماعة الصغيرة :

- يمكن تعريف هذه الطريقة بأنها تبادل الأفكار والآراء ، وجها لوجه ، بين أعضاء جماعة صغيرة نسبياً (عادة من خمسة إلى عشرين) ، وهي تتضمن أكثر من المحادثة العشوائية التلقائية التي تحدث عندما تلتقي جماعات صغيرة ، ذلك أن لها منهاجاً وبناءً ، ولكنها في وسعها أن تظل غير مقيدة بالشكليات والرسميات ، و ديمقراطية ، بكل معنى الكلمة.

٣- طريقة تمثيل الدور :

- وهي عبارة عن أسلوب تدريبي يفترض المشارك شخصية غير شخصيته هو ، وذلك لكي يتمكن من التوافق مع أو مسايرة مشكلات حقيقية أو مشكلات افتراضية في مجال العمل أو مجال الحياة . ويمكن استخدام هذا الأسلوب في أي موقف تدريبي ، وعند إتباع هذا الأسلوب يقوم المشاركون بالتصرف بالأنماط السلوكية التي يعتقدون أنها تميز الأدوار المحددة في المواقف الاجتماعية المختلفة.
- وعلى سبيل المثال فقد يشارك اثنان من المتدربين في هذا الأسلوب بحيث يقوم أحدهما بتمثيل دور أخصائي التنمية الريفية والآخر بدور مزارع يواجه مشكلة معينة .

وعلى ذلك فهناك العديد من المتغيرات التي تصاحب هذا الأسلوب مثل

- الدور في حد ذاته ومتطلبات هذا الدور من حيث أنماط السلوك التي يقوم بها المشارك للقيام بهذا الدور
- وكذلك الموقف الاجتماعي المقدم إلى الشخص الذي يقوم بالدور
- بالإضافة إلى شخصية المشارك والتي تتحكم في طبيعة الأنماط السلوكية التي يقوم بها خلال تمثيل الدور ،
- وتتلخص الأهداف الأساسية لهذا الأسلوب في السماح للمتدرب بممارسة ردود الأفعال المختلفة خلال مواقف الصراع ومواقف الضغط . ومحاولة تقليد الواقع بهذه الطريقة تؤدي إلى استبعاد الكثير من المخاطر والمحاسبة المتضمنة في الموقف الحقيقية في الحياة الاحتفاظ في ذات الوقت بجوانب أخرى كثيرة من التفاعلات الاجتماعية .
- وفي هذا الأسلوب يمكن مراقبة الأخطاء التي يقع فيها المشاركون كما يمكن تجربة الاستجابات المختلفة.

٤- ورش العمل :

- لقد أصبحت حلقات التدريب (الاصطلاح المعروف بالورشة) طريقة مشهورة جداً ، ولكن اسم الورشة نفسه غالباً ما يساء استعماله . فلقد أطلق اسم الورشة على ضروب من الاجتماعات المخططة تخطيطياً كاملاً سابقاً والتي تتألف في معظمها من خطب وكلمات تلقي على الأسماع ،
- ولكي تسمى الورشة بحق ، فلابد من وجود خصائص وملامح عديدة ، لا مناص من توافرها ، فالعمل الذي تتضمنه الورشة وتشمله ، ينبغي أن ينبثق ويتطور من كل الناس الحاضرين . ولابد من جلسة تخطيطية يسهم فيها كل المشتركين من البداية ،
- وينبغي تخصيص كثير من الوقت ، لدورات عمل يعمل فيها كل الناس مع الآخرين في حل مشكلات تعنيهم وتمسهم ، وفي الختام ينبغي أن يكون هناك دائماً جلسة للتخليص والتقويم.

٥- العصف الذهني :

- وهو أسلوب لإنتاج الأفكار الجديدة ، يتم من خلاله التعبير عن كل الأفكار دون النظر إلى قيمتها ، وفيه يتم تأجيل تقويم الأفكار حتى نهاية مرحلة الإنتاج ، ويتم كذلك فيه تشجيع استخدام فكرة شخص آخر من أجل مزيد من التفصيل "وينظر إلى هذه الطريقة على أنها نمط من تفاعل الجماعة الصغيرة
- يقصد بها تشجيع التقديم الحي الحر للأفكار على أساس غير مقيد ، أو بدون حدود بالقياس إلى إمكانية الإجراء أو التنفيذ ، إن طريقة القصف أو العصف الذهني (أو الزوبعة العقلية أو القارعة) تمكن الجماعة من وزن وتقدير الحلول البديلة للمشكلات دون أن تعوقها القيود التنظيمية أو المالية أو السنية
- أو حدود المهارات أو القدرات ، فكل الأفكار تقبل بلا تحد أو مقاومة ، إلا إذا تعارضت مع أي قواعد أساسية سبق وضعها . وهذه الطريقة وإن كانت غالبا غير مقيدة نسبياً ، إلا انه من الممكن تحديدها بحيث تقتصر على مشكلة واحدة
- أو حلول لمشكلة واحدة مفردة ، وأحياناً تتبع جلسة زوبعة عقلية متخصصة لمشكلة ذات مجال واسع ، جلسة أخرى تخصص لناحية محددة من المشكلة.

رابعاً: تخطيط برامج التنمية المحلية:

- إن التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي هو بمثابة عملية تفكير منظمة تركز على مواقف ومشكلات المجتمع المحلي وتتضمن مشاركة قوية من سكان المجتمع المحلي للعمل من أجل تحديد رؤية مجتمعهم المحلي واستراتيجية تنفيذها.

- إن التخطيط لبرامج ومشروعات المجتمع المحلي بمثابة الطريق للاستخدام الكفء للموارد النادرة ، **فهو يساعد على :**

- تحديد الأولويات الهامة لسكان المجتمع المحلي ومن ثم توجيه الموارد المتوفرة لمقابلتها.
- تحديد البدائل المختلفة لمعالجة المشكلات .
- تطوير الحلول وبناء المشروعات التي تقابل احتياجات المجتمع المحلي في نفس الوقت.

- ويعرف التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي بأنه عملية تشاركية فيما بين الأطراف المعنية ، بهدف الموازنة بين الحاجات المتعددة والإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع لتحقيق الأهداف في فترة زمنية محددة وبأقل التكاليف الممكنة (ما يسمى الكفاءة).
- هذا ويمكن تعريف التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية المحلية بأنه "العملية المرغوبة لمقابلة حاجات سكان المجتمع المحلي وحل مشكلاتهم من خلال التعاون بين سكان المجتمع المحلي وبعضهم البعض وبين منظماته الشعبية والحكومية وبينها وبين منظمات المجتمع الأكبر".

وهناك العديد من البرامج والمشروعات المتكاملة التي يمكن الاسترشاد بها في العمل على تنمية المجتمع المحلي بمشاركة سكان المجتمع المحلي أنفسهم ومنها:

١- برامج تعليمية: ومنها التوسع في إنشاء المدارس ، فصول التقوية للتلاميذ ، فصول محو الأمية ... الخ.
٢- برامج ثقافية: ومنها الندوات والمحاضرات ، إنشاء مكتبة عامة ... الخ.
٣- برامج اجتماعية: ومنها دور للحضانة ، مشروع الأسر المنتجة ، تكون لجان لفض المنازعات ... الخ.
٤- برامج صحية: ومنها بناء المستشفيات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ، ندوات صحية وتوعوية ... الخ .
٥- برامج ترويحية: ومنها تنظيم رحلات ترفيهية ، الاحتفال بالمناسبات العامة والقومية ... الخ.
٦- برامج خدمات عامة: ومنها رصف الطرق ، توفير المرافق الأساسية كالمياه والكهرباء ... الخ .
٧- برامج بيئية: ومنها التشجير والندوات البيئية .

- وغيرها من البرامج التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة السكان بالمجتمعات المحلية وتحسين نوعية حياتهم من ناحية وبناء قدراتهم من ناحية أخرى
- إن التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي يمثل عملية من عمليات تنمية المجتمع المحلي أو مرحلة من مراحل عملية تنمية المجتمع المحلي.
- إن تخطيط برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي يعتبر وسيلة لتحقيق رفاهية المجتمعات المحلية عن طريق استخدام كافة مواردها وإمكانياتها المتاحة والممكنة سواء كانت بشرية أو طبيعية او مالية الاستخدام الأفضل ، للوصول إلى أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

وتتحدد مراحل التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي في المراحل التالية:

١- المرحلة الأولى : مرحلة الدراسة وتحديد الأهداف.

٢- المرحلة الثانية : مرحلة وضع إطار الخطة .

٣- المرحلة الثالثة : مرحلة التنفيذ .

٤- المرحلة الرابعة : مرحلة المتابعة .

٥- المرحلة الخامسة: مرحلة التقييم .

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذه المراحل تتصف بأنها متداخلة ، مرنة ، ومستمرة .

وفيما يلي عرضا لهذه البرامج بشيء من التوضيح:

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة وتحديد الأهداف:

وفي هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات عن المجتمع المحلي ، وتكمن أهمية جمع البيانات والمعلومات في ضرورة توافر بيانات كاملة عن الموارد البشرية والمادية والتنظيمية والطبيعية التي يملكها المجتمع المحلي سواء المستغل منها وغير المستغل ،

إلى جانب تحديد احتياجاته ومشكلاته من ناحية أخرى ، لأن هذه المعلومات مهمة في كل مراحل التخطيط ، حيث أنه كلما كانت البيانات شاملة ودقيقة وحديثة كلما كان التخطيط دقيقاً واقعياً.

وفي ضوء البيانات المتاحة يتم تحديد الهداف ، وتعد خطوة تحديد الأهداف خطوة مهمة جداً

ولابد من تحري الدقة فيها لأنه إذا لم تكن الأهداف دقيقة ومعبرة عن احتياجات وتطلعات السكان فإن أمكانية فشل الخطة تكون كبيرة

بالإضافة إلى أن هذه الأهداف إذا لم تكن معبرة عن احتياجات المجتمع فان مشاركة السكان في تحقيقها ستكون محدودة لذلك نجد ان التخطيط الجيد هو التخطيط الذي يجعل أهداف واحتياجات المجتمع هي الموجة الأولى لعملية الإنتاج السلعي والخدمي.

ويتم في هذه الخطوة جدولة الأهداف المرسومة بحيث تصنف حسب طبيعتها أولا وحسب درجة أهميتها ثانياً ، والأهداف المرسومة يجب أن تتحلى بالموضوعية ، بالمرونة ، والأولوية.

وتتمثل المعايير الواجب مراعاتها عند تحديد الأهداف : أن تكون الأهداف واقعية ومحددة وواضحة ومتفق عليها ، أن يكون الهدف ملموس ومحسوس من سكان المجتمع ، يجب أن يكون متفقاً مع الأهداف العامة في المجتمع.

وجدير بالذكر الإشارة إلى الأهداف قابلة للتعديل حيث يجري مراجعتها لمعرفة مدى ملائمتها للظروف والأوضاع القائمة من ناحية وللأهداف والتطلعات المستقبلية من ناحية أخرى.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة السابعة بالبلاك بورد

المحاضرة (٨)

تابع القيادات المحلية وتخطيط برامج تنمية المجتمعات المحلية

اولاً: استكمال مراحل تخطيـط برامـج التنميـة المحليـة

المرحلة الثانية: وضع الخطة :

- في هذه المرحلة يتم وضع الإطار العام لبرنامج الخدمات ومشروعاتها ويجب أن يكون هذا الإطار شاملاً لنواحي النشاط على المستوى المحلي متمشياً مع متطلبات التنمية على المستوى الإقليمي والوطني.
- وفي هذه المرحلة أيضاً يتم اختيار مجموعة التكتيكات والطرق الملائمة لنوع التدخل المهني ، وتحديد المنظمات والجماعات المجتمعية والتي ستشترك في حل المشكلة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً ، وتخطيط الأنماط التبادلية التي تربط بين الاستراتيجيات والتكتيكات والبرامج.
- كما يتم الحرص على مشاركة سكان المجتمع مما يساعد على تحمسهم في عملية التنفيذ ويساعد على تحقيق الأهداف.

المرحلة الثالثة: التنفيذ :

- يقصد بمرحلة تنفيذ الخطة ترجمة الخطط إلى برامج يمكن تنفيذها ، حيث تقوم جماعات المجتمع المحلي بتنفيذ هذه البرامج تحت إشراف وتوجيه أجهزة التخطيط الحكومية والشعبية وغيرها من الفنيين والمشرفين على المشروعات الموكلة لهم.
- ولكي يتضمن نجاح الخطة بجميع الطرق والوسائل لابد من فهم الخطة فهماً كاملاً ، وتوفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ كل ما ورد بالخطة ، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ ما ورد في الخطة ، توفير لجان فيه ومؤهلة للقيام بعملية المتابعة نظراً لأهمية هذه العملية ، وضع برنامج زمني لعملية التنفيذ.

المرحلة الرابعة: المتابعة :

- المتابعة عملية مستمرة تبدأ منذ بدء مراحل وعمليات التخطيط حتى الانتهاء منه وتحقيق أهدافه ، ثم بعدها تأتي عمليات التقييم تعتمد على سجلات عملية المتابعة.
- وتهدف المتابعة إلى التأكد من أن البرامج والمشروعات تنفذ بالطرق المتفق عليها منذ البدء في إجراءات وضع الخطة حتى نهاية عمليات التخطيط وليس حصراً على مرحلة واحدة فقط فهو يرتبط أيضاً بعمليات التقويم المرحلية والنهائية.

وتتمثل أهمية المتابعة في:

- ✓ ضمان مطابقة ما يجري تنفيذه من برامج ومشروعات .
- ✓ اكتشاف مشكلات ومعوقات التنفيذ .
- ✓ معالجة هذه المشاكل حال اكتشافها .
- ✓ اقتراح التعديلات الملائمة على هيكل الخطة التي يجري تنفيذها.
- ✓ ضمان توفر شروط أفضل لنجاح الخطة.

- وينبغي عدم النظر إلى المتابعة على أنها عملية مراقبة ، فعلية المتابعة تساهم في تحسين التنفيذ ويتم فيها التوجيه وأحياناً يتم فيها تعديل للخطة ، أو حتى إلغاء للخطة إذا استحال تنفيذها.

- ومن وسائل عملية المتابعة: المؤتمرات التي تعقد لدراسة عمليات ومراحل التخطيط ، البحوث والقيام بالاستفتاءات ، الزيارات الميدانية ، كتابة التقارير ، استيفاء سجلات المتابعة.

المرحلة الخامسة : التقييم :

- التقييم هو أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرامج ومشروعات التنمية المحلية ... ووسيلته إلى ذلك هو الكشف عن حقيقة التغيير الاجتماعي ، المادي، التكنولوجي ، المعني.
- ويتحدد الهدف الرئيسي من التقييم في قياس مدى نجاح أو فشل البرنامج أو المشروع أو الخطة في تحقيق الأهداف المحددة وتقدير الاسهامات النسبية لمختلف العناصر التي ساهمت في وضع الخطة وتنفيذها وتحدي فاعلية وسائل التدخل المهني المستخدم.
- والتقييم قد يكون مبدئي أو مرحلي أو نهائي وذلك طبقا للمدى الزمني له ، قد يكون التقييم جزئي أو شامل.

ويمكن توضيح أهمية التقييم فيما يلي:

١) التأكد من نجاح البرامج في تحقيق أهدافها سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ.

٢) تحديد نقاط الضعف في العمل وكيفية التغلب عليها.

٣) معرفة الأسباب التي ساعدت على تحقيق الأهداف أو التي حالت دون تحقيق الأهداف.

٤) تعديل التوقيتات الزمنية إذا لزم الأمر.

٥) معرفة النتائج ومقارنتها بالمستويات والمحكمات الموضوعة بالتقويم .

٦) إضافة توصيات تساعد على زيادة فاعلية النشاط المختلفة خاصة في الخطط التالية.

- ومن الأدوات التي يمكن استخدامها في التقييم : الملاحظة ، المقابلات ، الاستبيانات ، الرجوع إلى الملفات والسجلات ، المقاييس.

ثانياً: دعائم نجاح التخطيط لبرامج تنمية المجتمع المحلي:

هنالك مجموعة من الدعائم التي تساعد على نجاح التخطيط لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي ومنها:

١- التخطيط التشاركي .
٢- ضرورة توفر نظم للمعلومات بالمجتمع المحلي.
٣- كفاءة ومهارة أخصائي تنمية المجتمع المحلي .
٤- تنمية الوعي التخطيطي لدى سكان المجتمع المحلي.

وفيما يلي عرضاً لهذه الآليات بشيء من التوضيح:

١- التخطيط التشاركي :

- يمكن تعريف التخطيط التشاركي بأنه أفعال مشتركة من جانب الناس المحليين وكادر المشروع بغرض صياغة خطط التنمية واختيار أفضل البدائل المتاحة لتنفيذها.
- وهو عملية تتعدد فيها فرص المشاركة لأفراد المجتمع أو ممثليهم في عملية التخطيط كمسئولين تجاه مجتمعهم بجانب الأدوار المهنية للمخططين الاجتماعيين.
- وتعتبر المشاركة مدخل أساسي أو مبدأ هام لنجاح برامج التنمية المحلية ، **وتعد المشاركة في التخطيط لبرامج التنمية مهمة للأسباب التالية:**

١- أنها وسيلة للحصول على المعلومات حول الأوضاع المحلية وأيضاً الاحتياجات والاتجاهات فبدونها تصبح البرامج والمشروع عرضه للفشل.
٢- إن الناس إذا شاركوا في تخطيط البرنامج وإعداده ، يكونون أكثر قابلية للارتباط به والنظر إليه على أنه مشروعهم.
٣- أن المشاركة الشعبية في معظم الدول تعتبر من الحقوق الأساسية ، فلابد أن يكون لأفراد المجتمع المحلي الحق في تحديد احتياجاتهم وأهدافهم ونوعية البرامج والمشروعات التي تحقق أهدافهم.

هذا ويمكن تحقيق مشاركة الناس في العملية التخطيطية عن طريق العديد من الأساليب لعل أهمها : المؤتمرات المحلية والمسرح ، الحكم المحلي ، المقابلات العامة ، الحوار والمناقشات الهادفة ، مجموعات العمل.

٢- ضرورة توفر نظم للمعلومات بالمجتمع المحلي:

- يجب أن تتوافر في المعلومات اللازمة للقيام بالعملية التخطيطية لبرامج ومشروعات التنمية المحلية الخصائص التالية: الدقة ، اتصالها مباشرة بالموضوع المطلوبة من أجله ، الحداثة ، الوضوح في تقديمها ، الكفالة والشمول ، الواقعية.
- ولا يمكن توفر المعلومات بالخصائص السابقة إلا إذا توفر نظم عرفت نظم المعلومات على كافة المستويات المحلية والإقليمية والقومية وتحديثها باستمرار.
- وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم نظم المعلومات حيث عرفت نظم المعلومات بأنها عبارة عن مجموعة العمليات التي تتم بواسطتها تجميع البيانات الخام وتشغيلها وتجديدها ، بالشكل الذي يساعد على توفير احتياجات الهيئات المختلفة في مختلف المستويات من المعلومات وتضمن وصولها لهم في الوقت المناسب وبالصيغة المناسبة.
- كما يعرف على أنه عبارة عن الإطار المتكامل الذي يكفل انسياب المعلومات بصورة مناسبة إلى مراكز استخدامها ومراكز اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لاتخاذ أكفأ قرار والتعرف على أحسن اصرف في وقت معين.

وتتضح أهمية نظم المعلومات لتخطيط برامج ومشروعات التنمية المحلية من خلال ما يلي:

- توفير المعلومات الضرورية عن احتياجات المواطنين.
- تتبع الأفراد والأسر خلال الخدمات المقدمة للتأكد من حصولهم عليها كما خطط سلفاً ، والحد من تكرار الخدمات.
- تمكن القائمين على التخطيط بالمجتمع بالمحلي من تبيين الآثار المتوقعة لقرار ما مقدماً ، وذلك بتقديم المعلومات الكاملة والدقيقة في موعدها المناسب بحيث يتم التخطيط واتخاذ القرارات على أسس سليمة.
- تجنب القائمين على التخطيط بالمجتمع بالمحلي من الوقوع في أخطاء تخطيطية أو اتخاذ قرارات غير صحيحة نتيجة الاعتماد على بيانات متضاربة أو متناقضة.
- تحقق نظم المعلومات استخداماً مثمراً للبيانات العادية والتي قد تبدو قليلة الأهمية حيث يتم وضع هذه البيانات جنباً إلى جنب بحيث تكامل الصورة ، ومن ثم يمكن استخدامها في أغراض التخطيط طويل الأجل واتخاذ القرارات.
- تمكين نم المعلومات من تحديد وقياس العلاقات السابقة بين المتغيرات واستخدامها للتنبؤ بالعلاقات المستقبلية وذلك اعتماداً على الأساليب الرياضية المتطورة في تحليل البيانات.
- تقلل نظم المعلومات من الوقت المستغرق في اتخاذ القرارات ، بما يؤدي على الاقتصاد في الجهد المبذول لاستقراء المعلومات والإفادة منها في اتخاذ القرارات.
- تمكن نظم المعلومات من الإفادة من الآلات والمعدات الحديثة في مجال الحاسب الآلي وغيره من آلات تحليل وعرض البيانات.
- من خلال الاستعانة بها يتم التوصل إلى قرارات سليمة ومن ثم تسهم في وضع خطط واقعية.
- تقلل الصراع والنزاع بين أفراد المجتمع المحلي وجماعاته ومنظماته حول أولوية البرامج والمشروعات.

٣- كفاءة ومهارة أخصائي تنمية المجتمع المحلي :

- مما لا شك فيع أنه لنجاح العملية التخطيطية يجب أن يتوافر لدى أخصائي تنمية المجتمع المحلي مجموعة من المهارات الأساسية اللازمة له للقيام بأدواره المهنية ، ولعل أهم هذه المهارات: المهارة في تقدير الاحتياجات ، المهارة في تحديد الأولويات ، المهارة في المتابعة ، المهارة في التقويم ، المهارة في إجراء البحوث الميدانية ، المهارة في الاتصال ، المهارة في الإقناع ، المهارة في التفاوض ، المهارة في القيادة ، المهارة في التقويم.
- ومن ثم يجب أن تركز البرامج الدراسية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وتنظيم المجتمع بصفة خاصة من ناحية والبرامج الدراسية لتنمية المجتمعات المحلية من ناحية أخرى على هذه النوعية من المهارات.

٤- تنمية الوعي التخطيطي لدى سكان المجتمع المحلي:

- من الشروط الأساسية بل ومن الضروريات الأساسية لنجاح التخطيط لبرامج ومشروعات التنمية المحلية في تحقيق أهدافه ، ضرورة مشاركة سكان المجتمع المحلي في كل مراحل العملية التخطيطية ، ونظراً لأن الأفراد بصفة خاصة في الدول النامية ينقصهم الوعي بالعملية التخطيطية بأهدافها وكيفيتها وأهميتها ، لذا كان ولابد من تنمية الوعي التخطيطي لدى أفراد المجتمع كإحدى الآليات التي يتطلبها نجاح التخطيط.
- وحقيقة إن الوعي التخطيطي يرتبط ببعض القضايا التي تعتبر محددات جوهرية لقياسه ، منها: مدى انتشار التعليم في المجتمع ، إقبال الناس على الادخار ، انتشار ظاهرة الإدارة المحلية.

ثالثاً: دور القيادات المحلية في تنمية المجتمع المحلي:

يمثل إدماج القيادات المحلية في برامج تنمية المجتمع المحلي أحد الضرورات الملحة في الوقت الحالي وفي المستقبل وذلك نظراً لما تقوم به تلك القيادات في برامج تنمية المجتمع المحلي ، ومن أهم أدوار القادة في تنمية المجتمعات المحلية ما يلي:

١- القيادات المحلية تعتبر محوراً للاتصالات ومصدراً للرأي والنصائح لأغلبية الريفيين في الموضوعات المختلفة التي تتطلب قرارات محددة.

٢- قدرة القيادات المحلية على التأثير في سكان المجتمع المحلي في مراحل التبني للمبتكرات الحديثة وخاصة في مرحلتي الاهتمام والتقييم خاصة أنهم يشكلون جزءاً مهماً من فئة المتبنون الأوائل.

٣- القيادات المحلية تمثل جماعات مرجعية Reference Groups لأفراد المجتمع المحلي حيث يعتبر سلوك القائد المحلي مثالاً يحتذى به في المواقف المختلفة.

٤- نشر وتبني المبتكرات الحديثة فيما يتعلق بأوجه الحياة في المجتمع المحلي باعتبارهم الفئة الأولى (بعد المبتكرون) التي تتبنى المبتكر ، والتي تقوم ـ من خلال الاتصالات المختلفة مع الأفراد والجماعات والمنظمات التي تنتمي إليها ـ بنشر هذه المبتكرات بين أعداد أكبر من أفراد المجتمع المحلي Multiplier Effect .

٥- إضافة الشرعية Legitimization إلى برامج ومشروعات التنمية المحلية، وذلك لأن القادة يمثلون بنيان القوة في المجتمع المحلي.

٦- القادة المحليون المؤثرون يتمتعون بمصداقية Credibility كبيرة تؤهلهم لن يكونوا مصدراً موثوقاً فيه للمعلومات والخبرات التي يحتاجها أفراد المجتمع المحلي في شتى جوانب حياتهم.

٧- القادة المحليون يمثلون عاملاً مساعداً Catalyst في تيسير الاتصالات بالريفيين ومساعدتهم على القيام بالأنشطة المختلفة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات حكمية تتعلق بكيفية إدارة الموارد الطبيعية المتاحة لهم ، وخاصة الموارد الطبيعية المشتركة.

٨- استحالة قيام وكلا التغيير (كأخصائي التنمية الريفية) بالاتصال المباشر بكل أفراد وجماعات المجتمع المحلي ، وبالتالي فإن القيادات المحلية تعتبر من أفضل الوسائل لربط Link aging وكلاء التغيير بأفراد وجماعات المجتمع المحلي ، جدير بالذكر أن العمليات الاتصالية المختلفة تتم على حلقات ، تمثل القيادات المحلية أحداها ، وتبدأ هذه الحلقات من المصدر الأصلي لجهود وأنشطة التنمية والتغيير ، وانتهاء بجماهير المجتمع المحلي.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الثامنة بالبلاك بورد

المحاضرة (٩)
تنمية المجتمع المحلي الريفي والحضري

أولا : خصائص المجتمع المحلي الريفي والمجتمع المحلي الحضري :

- لقد استرعى انتباه المهتمين بدراسة المجتمعات المحلية ، وجود طابعين متميزين من المجتمعات تختلف طبيعة كل منهما عن الآخر فهنالك المجتمع الريفي بطابعه البسيط ، والثقافة التقليدية الريفية .
- وعلى الجانب الآخر المجتمع الحضري بطبيعته ، وحياته المعقدة حيث تقوم العلاقة بين الأفراد على المصلحة الشخصية .
- وقد أشار علماء الاجتماع الأوائل إلى هذين المجتمعين كطرفين متضاربين من صور المجتمع .

ويمكن تعريف المجتمع الريفي

- المجتمع الصغير نسبياً ، والذي يعمل غالبية سكانه بالزراعة كعمل رئيسي لهم ، والذي يتميز بالعلاقات المباشرة والوثيقة المتمثلة في علاقات المواجهة ؛ لذلك فهم أكثر تجانساً واعتماداً على بعضهم .
- كما أنه يخضع لقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثلة في العادات والتقاليد والقيم والأعراف ، كما تنتقل معايير السلوك في مثل هذا المجتمع من جيل إلى جيل.

ويمكن تحديد أهم خصائص هذا المجتمع الريفي فيما يلي :

١- تزداد العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي بدرجة كبيرة وتكون فيه العلاقات السائدة قائمة على علاقات الوجه للوجه ، أي علاقات الأواصر القوية ، التي تقوم على اللقاء المباشر ، والتعاون والتكامل الدائم ، والتفاهم المشترك الوثيق ، والإيثار الكامل ، والاشتراك الكامل ، في كافة المناسبات الاجتماعية . ويسود التضامن الاجتماعي نتيجة للتشابه في السمات العامة ، والخبرات المتماثلة ، والاتفاق في الأهداف العامة المشتركة ، وما يؤدي إلى سيادة العلاقات الشخصية غير الرسمية.

٢- يتسم المجتمع الريفي بأحادية المهنة وهي الزراعة ، وعلى أساس أن العمل في الزراعة غير متخصص ، فإن على الفلاح العمل في كل نواحي الإنتاج الزراعي ، فعليه أن يجيد بعض المهام المكملة للعمل الزراعي ، كقطع الأخشاب أو إصلاح الجسور وأدوات الزراعة وما إلى ذلك . وقد أدى عدم التخصص إلى وجود نظام معين لتقسيم العمل ؛ فالرجال ـ مثلاً ـ يقومون جميعاً بالعمل نفسه مهما كان عددهم في الأسرة ، وكذلك الأمر للنساء

٣- يتسم المجتمع الريفي بالتجانس ، ولعل صفة التجانس هي التي تميز المجتمعات ذات المهنة الواحدة عن المجتمعات متعددة المهن، فالريفي يعيش في الواقع مجتمعاً واحداً بكل أبعاده المهنية والاقتصادية والاجتماعية، ويتفاعل فيه وينفعل به . فالقروي يعرف مجتمعه كله وذلك لتشابه اللغة والعقائد والأعراف وأنماط السلوك ، مع الاشتراك في المصالح العامة والمهنة الرئيسية . وهذا هو ما أطلق عليه إميل دوركايم "التضامن الآلي" الذي يسود هذه المجتمعات التقليدية ذات الحجم الصغير نسبياً، والتي يتصف سكانها بالتجانس والتشابه في طريقة الحياة ، وتقسيم العمل ، والارتباط القوي نظراً لمعرفة كل منهم بالآخر ، واشتراكهم سوياً في احترام القيم والسلطة العامة . كذلك فإن نطاق الفردية في هذا المجتمع محدود للغاية ؛ فالأبناء يترعرعون على منوال حياة آبائهم ومن ثم يتوقع لهم أ يعيشوا طريقة حياة آبائهم نفسها ، وهذا من شأنه دعم تجانس المجتمع الريفي .

٤- تتسم الحياة الريفية بالبساطة . وتظهر هذه البساطة في بعد الفلاح عن مظاهر التعقيد الموجودة في المدينة . ويرجع هذا إلى بساطة الأعمال التي يقوم بها ، والتي اتخذت شكلاً متكرراً ، إلى جانب بساطة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . ومن مظاهر بساطة الحياة في الريف أن الفلاح لا يعلق أهمية بالغة على الكماليات ، التي تصبح في المدينة في مرتبة الضروريات.

٥- تتسم الحياة الريفية بقوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي ؛ فالمجتمع الريفي يتميز بقوة الضبط المتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف .

- فالريفيون يعيشون حياتهم الخاصة متأثرين بالقواعد السلوكية غير الرسمية ، فيتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويحافظون عليها بشدة ويتناقلونها عبر الأجيال .
- كما تلعب الشائعات دوراً مهماً في الرقابة على السلوك وتصرفات الأفراد في القرية.

وبالإضافة إلى الخصائص السابقة ترى عبلة الأفندي أن هناك خصائص للمجتمع الريفي لعل أهمها:

أ- ثروة العائلة تقاس بما تملك من أرض زراعية ومن دواب وأدوات إنتاج.
ب- يمتاز أهل الريف عن أهل الحضر بتعاونهم في الملمات والمشكلات.
ج- يحترم الريفيون رأى الأكبر سنا وعادات الجماعة وتقاليدها.
د- الأسرة الريفية كبيرة العدد .

- أما التحضر فتشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينيةurbas : وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما.
- وقد حددت دائرة المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتبارها العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن أو المناطق الحضرية .
- وبالتالي فالتحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن .
- وهي عملية قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية التصنيع**Industrialization** وعلى هذا يعرف" كينجزلى دافيز " التحضر بأنه نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في مجتمع معين. وبالتالي قد تنمو المدن في الحجم دون حدوث تحضر .
- ويظهر ذلك إذا ما تزايد عدد السكان الريفيين بمعدل أكبر وتلك نقطة هامة، ففي أوروبا كان معدل النمو الحضري السريع راجعاً إلى الهجرة الريفية الحضرية الضخمة.
- أما في العالم الثالث فالتحضر أكثر بطئا لأن سكان الريف مستمرون في الزيادة السريعة بالرغم من الهجرة إلى المدينة.
- ويشير مفهوم الحضرية إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية ، وهي تتضمن : مستوى عالي التخصص من تقسم العمل ، ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية ، وضعف العلاقات القرابية ، ونمو المنظمات الطوعية ، والتعددية في المعايير ، والتحول العلماني ، وزيادة الصراع الاجتماعي ، وتعاظم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري .
- وقد حاول لويس ويرث في مقال مهم نشر عام (١٩٣٨م) عنوانه "الحضرية كأسلوب حياة" ، في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع أن يرجع تلك النماذج الاجتماعية إلى ثلاث سمات عامة مميزة للمدينة هي: الحجم ، الكثافة وعدم التجانس الاجتماعي.
- يشير مفهوم الحضرية كما عرفه" مارشال جوردن "إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية .
- والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال.
- أي أن الحضرية هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية (قد تأخذ شكل المدن) .
- وتتبلور في التغير النوعي الذى يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة والحضرية .

- وبهذا الشكل تتضمن كل الجوانب الكيفية التي تتصل بالمعيشة في المدينة مع ما يرتبط بذلك من مشكلات حضرية.
- والجدير بالذكر هنا أن الحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته الخاصة التي تميزه عن غيره .
- وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضراً وهو مع هذا لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفي سلوكه .
- فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.

ويعرف المجتمع الحضري بأنه :

- التجمعات التي يرتبط معظم السكان بها بأنشطة مختلفة غير الزراعة كالصناعة والتجارة والخدمات وغيرها .
- فالحياة الحضرية هي مجتمع له العديد من المميزات التي تجعل منه مكانا مرغوبا يهاجر إليه السكان وذلك لتوفر سبل الراحة فيه بغض النظر عن سلبيات ذلك المكان الناتجة عن الاعتماد على المصالح المادية والعلاقات الرسمية.
- المجتمع الحضري(الذى يقابله ويرث بالمجتمع الشعبي أو الريفي) والذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك(التنقل)الاجتماعي .
- والمجتمع الحضري الذى يتميز بكبر الحجم، وكثافة السكان ، واللاتجانس هو العامل الأساسي الذى نفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.

ويمكن تحديد أهم خصائص المجتمع الحضري في:

١- جماعات كبيرة وغير متجانسة .
٢- تعدد النشاط الاقتصادي (الصناعة ـ التجارة ـ الخدمات ـ الحرف).
٣- علاقات ثانوية وسطحية

وقد حدد علماء الاجتماع الحضري خصائص أساسية للمجتمع الحضري تميزه عن المجتمع الريفي ، من خلال ثمانية أبعاد رئيسية هي:

١- المهنــة : يعمل معظم أفراد المدينة أساساً بالأعمال التجارية والصناعية والحرف والإدارة . وقد ترتب على أنساق المهنة في مجتمع المدينة عدة نتائج ، من أهمها انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية ، والتخصص الدقيق والمتقن في مجال العمل ، وظهور معايير لتحديد المكانة المهنية للفرد ، ومقاييس مختلفة للنجاح المهني ، كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة الفنية ومستويات الكفاءة، وغير ذلك.
٢- البيئــة : يتميز مجتمع المدينة بعزلة نسبية عن البيئة الطبيعية ، الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية غلبة وسيطرة واضحة.
٣- حجم المجتمع : يتميز مجتمع المدينة بكبر حجمه النسبي عن النموذج الريفي ، ومن ثم فإن ثمة علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم.
٤- كثافة السكان : يتميز مجتمع المدينة بارتفاع معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة ، وترتبط فيه الخصائص الحضرية بعلاقة طردية مع ارتفاع معدل كثافة السكان.
٥- التجانس والتغاير : تتميز المدينة بالتغاير والتباين في الخصائص النفسية والاجتماعية والعرقية ، ومن ثم يرتبط التغاير ارتباطاً طردياً بالمدينة.
٦- التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي : يتميز مجتمع المدينة بتدرج المهن هرمياً ، وتؤسس المكانة الاجتماعية والطبقية للفرد في حدود ما استطاع أن يحقق لنفسه من كسب مادي ، بعيداً كل البعد عن انتمائه لجماعة قرابية معينة إضافة إلى ذلك فإنه مع زيادة تقسيم العمل وتخصصه في المجتمع الحضري ، تتضح وباستمرار أهمية الدور المهني للفرد ، كعامل من أهم عوامل كسب المكانة في المجتمع

٧- الحراك والتنقل : يتميز مجتمع المدينة بزيادة معدلات الحراك الاجتماعي بأشكاله المكانية والاجتماعية ، ومن ثم ، ترتبط معدلات الحراك في صورة المختلفة ارتباطاً طردياً مع زيادة الحياة الحضرية.
٨- أنساق التفاعل : يتميز المجتمع الحضري باتساع نطاق تفاعل الفرد ، ومن ثم تغلب العلاقات غير الشخصية والمؤقتة او الثانوية ، كما تبدو هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي رسمي انقسامي وباختصار يتفاعل سكان المدينة مع بعضهم كأرقام او عناوين وليسوا كأشخاص.

ثانيا : التكامل بين التنمية الريفية والحضرية :

- بدأت العديد من حكومات الدول النامية تبنى تنمية المجتمع المحلي كسياسة قومية وبرنامج قومي لإصلاح الأوضاع المتخلفة في تلك الدول وذلك بالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين من جهة وعلى الموارد المحدودة للدولة وبعض المساعدات الدولية من جهة أخرى.
- ومن هنا قد زاد الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية عندما تبنت الأمم المتحدة هذا المفهوم وهذا يتضح في قرارات الجمعية العامة التي اتخذتها بناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها .
- باعتبار تنمية المجتمعات المحلية وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.
- في معظم البلدان النامية الساعية إلى تطبيق سياسات مستدامة للتنمية تأتي قضية التفاوتات الحضرية / الريفية في توزيع الدخل وما يرتبط بها من تداعيات كالهجرة الريفية الحضرية ، التضخم الحضري ، استنزاف الأراضي الزراعية ونشأة المناطق الهامشية .. على رأس المعوقات التي تواجه نجاح تلك السياسات في تحقيق أهدافها.
- وفي ضوء البيانات التي تشير إلى تركز النسبة الأكبر من سكان هذه البلدان في المناطق الريفية والمؤشرات التي تؤكد التزايد المطرد في معدلات التحول الريفي / الحضري ،
- إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر المادي وفقر القدرات سواء بين سكان الريف أو بين معظم المهاجرين الريفيين إلى المدن .. يصبح التحدي الحقيقي أمام تلك البلدان هو كيفية إيجاد علاقات تكاملية بين قطاعاتها الريفية والحضرية يمكن من خلالها تضييق فجوة توزيع الدخل بين سكانها في مختلف القطاعات.
- وذلك يتطلب من صانعي سياسات التنمية بهذه البلدان إيجاد آليات فعالة للتحكم في إدارة منظومة الموارد البشرية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة متوازنة تضمن استدامة عمليات التنمية وتواصلها.
- وهناك العديد من التحديات التي تواجه عمليات التنمية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتشابكة بين الريف والحضر سواء كانت علاقات تكاملية أو علاقة غير متكافئة .
- وقد تناول هذا الموضوع العديد من الدراسات والكتابات.. ولكن تبقى حقيقة ان الموقع في حد ذاته كمكان من الصعب تقسيمه جغرافياً أو اقتصادياً واجتماعياً بحيث تكون حدود كل من الريف والحضر ذات معالم محددة حيث أن حياة البشر ذاتها أصبحت غير محدودة بمكان أو موقع او عمل ثابت واصبح الانتقال هو سمة العصر والحياة اليومية للإنسان أصبحت غير محدودة بمكان .

وهناك عدة نقاط بحب أن نلفت النظر إليها مرتبطة بالتكامل بين التنمية الريفية والحضرية :

١- أن الفصل بين الحضر والريف كمجتمع يكون نوع من التضليل حيث أن الأنشطة في كل منهما متفاعلة ومتكاملة لاعتماد أهل الريف على المدن كخدمات وأسواق وكذلك الريف هو مصدر المنتجات التي تحتاجها المدن.
٢- التغير السريع في كل من نمط الحياة وفي نوعية الروابط بين الريف والحضر سواء في الروابط الاقتصادية او المكانية أو التفاعلات المجتمعية بينهما.
٣- لا يمكن من تفهم التنمية الحضرية بمعزل عن تنمية الريف والعكس صحيح.
٤- لابد من تفهم التغير في العلاقة بين الريف والحضر والذي تدريجياً سوف ينتج عنه زيادة معدلات التنمية والإقلال من معدلات الفقر حيث تزداد الحدية الإنتاجية في الأقاليم التي تمتاز بالروابط الديناميكية بين المناطق الحضرية والريفية المحيطة بها.
٥- اهمال الروابط بين الريف والحضر وديناميات التغير فيها تؤدي إلى فشل السياسيات والخطط التنموية وذلك بسبب فشل تحقيق التوازن في التنمية بين قطاعات الدولة الواحد.

٦- تتجه معظم السياسيات بصورة أو بأخرى إلى دعم عدم التغير .. كمثال لذلك أن تتعامل السياسيات مع الهجرة من الريف إلى المدن على أساس أنها ظاهرة سلبية تهدف في خططها إلى منع هذه الهجرة دون النظر إلى أبعاد هذه القضية من منظور اقتصادي أو الاجتماعي لابد من التعامل معه بأسلوب علمي وتحليلي.

٧- أن تحضير الدول النامية ومشاكل التحضر بها لا تعني المعنى الحقيقي والظاهر لمعنى التحضر ـ نستخدم لفظ التحضير تجاوزا ـ فالأفضل ان نتكلم عن تريف المدن ، فانتقال السكان من الريف إلى المدينة يؤدي إلى تريف الحضر وفي نفس الوقت لا توجد عملية مقابلة لتحضر الريف

٨- أن المجتمع الريفي هو جزء من المجتمع القومي ؛ والمجتمع القوم هو جزء من المجتمع القومي والمجتمع القومي هو جزء من المجتمع الدولي ، كذلك فإن فهم التفاعل بين القرية والمدينة وبين القرية والمجتمع ككل يمثل مطلباً ضرورياً للتوصل إلى نظرة عامة وشاملة ، تساعد في وضع الخطوط العريضة لخطة تنموية مستديمة وشاملة.

ثالثاً: التنمية الريفية :

١- لماذا التنمية الريفية؟

- تعتبر قضية التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة في الآونة المعاصرة ، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والمواطنين

ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها:

- أن أغلب سكان العالم ـ خاصة في الدول النامية ـ يعيشون في الريف ، فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط نسبة سكان الريف في الدول العربية باستثناء الكويت تبلغ نحو ٦٠-٨٥% من إجمالي السكان.
- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال ، كما يرجع إلى قصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف.
- رغم معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر فإن سكان الريف في دول العالم النامي ما زالوا يزيدون عن سكان المناطق الحضرية بمعدل ٢% تقريباً.
- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر ،وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ ٤: ٦ مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الريفيين إذ تبلغ نسبة الأمية في الدول العربية نحو ٧٢,٦% من جملة عدد السكان ، إلا أننا نجد أن معظم هؤلاء الأميين من أبناء الريف.
- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي الذي صدر مؤخراً تحت عنوان" إستراتيجية التنمية الريفية" الفقراء إلى مجموعات: فهناك فقر كلى ومعناه أن دخل الفرد سنوياً ما يعادل ٥٠ دولاراً أمريكياً فأقل ، وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى الوطني وفي مصر تتزايد نسبة الفقراء وفي تقرير التنمية البشرية الأخير وصلت النسبة إلى حوالي ٤٠% من السكان غالبيتهم في الريف.

وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يصل عدد سكانها على ما يقرب من٨٠% من سكان العالم يتضح ما يلي:

- أن ما يقرب من ٨٥% من جميع الذين يعانون من فقر كلي يعيشون في مناطق ريفية.
- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدرات هؤلاء الشباب الذين يمكن أن يساعدوا في عمليات تطوير الريف.
- وعليه فإن التنمية تعد وسيلة هامة لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه ، خاصة في المجتمعات النامية حيث تعتبر مطلباً أساسياً بوصفها وسيلة مأمونة العواقب لعبور تلك الدول مرحلة التخلف إلى مصاف الدول المتقدمة.

٢- مفهوم التنمية الريفية وأهدافها :

ومع تزايد الاهتمام بقضايا التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بصفة خاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ظهرت اجتهادات كثيرة تحاول التعمق في مفهوم التنمية الريفية إلا أن التعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ هو أن التنمية الريفية: هي العملية التي توجه بمقتضاها جهود كل من الأهالي و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها علي الاندماج في حياة الأمم، والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن.

ويمكن رصد أهم النقاط التي تمثل جوانب تلك العملية في:

- ❖ التنمية الريفية عملية تغيير ارتقائي مخطط.

تستهدف التنمية الريفية كل من : تطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الريفيين ، وتحقيق الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والرضا النفسي

- ❖ تقوم علي أسس هامة أهمها المشاركة الشعبية و الجهود الحكومية والموارد البيئية المتاحة.
- ❖ وتعد التنمية الريفية الوسيلة والغاية التي تنشدها المجتمعات خاصة الريفية منها.

- وبما أن المجتمعات الريفية في أغلب دول المنطقة العربية هي بمثابة مجتمعات زراعية ، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافاً إليها مهام ترقية مختلف لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو (٢٠٠٣م) فإن "التنمية الريفية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية الريفية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية . والتنمية الريفية ، في مفهومها الواسع المتكامل ، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في المنطقة العربية ،

ومن هذه الأبعاد :

١/ البعد الاقتصادي : الذي تقترب به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام ، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢/ البعد الاجتماعي : الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف ، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر ، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.

٣/ بعد التنمية البشرية : الذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

- وتهدف التنمية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً ، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات ، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي.

٣- أسس التنمية الريفية :

تعد أسس التنمية الريفية حجر الزاوية لتحقيق أهدافها في النهوض بالمجتمع وفيما يلي عرض لأهم هذه الأسس:

- تلبية حاجات و رغبات الريفيين.
- مشاركة أفراد المجتمع في تخطيط و تنفيذ مشروعات التنمية الريفية.
- ضرورة أن تشمل برامج التنمية كل احتياجات فئات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية والصحية والأسرية و العمرانية و الترويحية و غيرها
- التكامل والتنسيق بين مشروعات التنمية الريفية

ومن أشكال ذلك التكامل :

أ- التكامل بين الجوانب المادية و البشرية ، بمعني أن التنمية لابد أن تحقق تكاملاً بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي و هو الارتقاء بمستوي معيشة الأفراد وإحداث تغير اجتماعي في حياة المجتمع ومؤسساته لتقليل الفقر وتحسين نوعية الحياة.

ب- التكامل بين الخدمات المختلفة، بما يقلل الفاقد ويحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يزيد من عائدها لصالح المجتمع

ج- الديناميكية و حركية التنفيذ و التكيف طبقاً للجوانب المختلفة في المجتمع .
د- الاستعانة بمنظمات المجتمع كشريك (حكومية و أهلية) للمساهمة في إعداد البرامج وتنفيذها سواء علي المستوي المحلى أو الوطني.
ه- الالتزام بالعلم والتخطيط وسيادة القانون من أجل استغلال الموارد المتاحة بكفاءة .
و- مراعاة البساطة في التكاليف إذا أريد النهوض بالمجتمع المحلي، نظراً لأن الظروف الاقتصادية لأي مجتمع لا تسمح بالمغالاة سواء في إقامة المنشآت أو في تكاليف الخدمات حتى تكون هناك فرصة لمشاركة الأهالي في مشروعات التنمية الريفية و إحساسهم بملكيتها وأنها تتمشى مع واقع مجتمعهم المحلي .
ز- تعزيز ودعم الدولة لقدرات المؤسسات الريفية وتحفيزها وتقليل الإجراءات والمعوقات المختلفة لخلق بيئة صالحة للعمل تؤهل العاملين بتحقيق الأهداف في النهوض بالمجتمع

كما توجد عدة أسس لتنمية المجتمعات بصفة عامة والريفية بصفة خاصة من أهمها:

- مشاركة القيادات المحلية عن طريق إثارة الوعي والاقتناع بالأساليب الجديدة وتطوير طرق التفاوض والتواصل سواء في مجال التفكير أو التنفيذ أو التعليم أو المحاسبة
- الاعتماد علي الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية ، وللجانب الإنساني أهمية قصوى في هذا المجال ، وذلك إذا ما علمنا أن القائد المحلي أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات الناس والتبشير بالجديد من الأفكار.
- إعادة بناء الثقة والتعاون بين المواطنين والمؤسسات والدولة وذلك بالإسراع بالنتائج المادية المحسوسة لأن الناس تعودوا علي استعجال الفائدة من المشروعات ، ولذلك فإن الإسراع بهذه النتائج لهؤلاء السكان تشجعهم علي القبول والإسهام في مشروعات أخري مستحدثة.

- ويتوقف نجاح برامج ومشروعات التنمية الريفية في المجتمع المحلي على مدى مراعاة تلك الأسس ، وعلى القائمين على أمر التنمية أن يضعوها نصب أعينهم عند تخطيط برامج التنمية .

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة التاسعة بالبلاك بورد

المحاضرة (١٠)

تابع تنمية المجتمع المحلي الريفي والحضري

" التنمية الريفية والحضرية "

اولا : استكمال التنمية الريفية :

الوضع الراهن للتنمية الريفية في بعض الدول العربية :

تنطوي سياسات التنمية الريفية بدول المنطقة العربية على أهداف في عمومها تتعلق بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

والدراسات المتوفرة، توضح بأن سياسات وبرامج التنمية الريفية في السودان على سبيل المثال تتأسس على إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي، وتسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق التوسع في برامج التنمية الريفية المتكاملة المدعومة بواسطة المنظمات الدولية .

ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وتحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في العمل التنموي في الريف، ودعم النشاط النسوي وتمكين المرأة لتنمية نشاطها الاقتصادي والاجتماعي.

وفي المملكة العربية السعودية تركز البرامج والسياسات على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم ، وتقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية ، وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين .

وتوجه برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقانات الزراعية، وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.

وفي العراق يتم التركيز في المناطق الريفية على إمداد المزارعين بالمستلزمات الزراعية المدعومة الأسعار، وتقدم لصغار المزارعين بالريف قروض ميسرة لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل، وتسهل الدولة عمليات التسويق وتعمل علي ضمان حصول المزارعين على أسعار لمنتجاتهم موازية للأسعار العالمية وتقديم قروض لصغار المزارعين عن طريق المصرف الزراعي لاستثمارها في تطوير العمل الزراعي وزيادة الإنتاج والدخل

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تدعم الدولة برامج تمويل المشاريع الصغيرة، وتحسين الأمن الاقتصادي للأسر العاملة متدنية الدخل، وتعمل على زيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية والبلديات الثانوية من خلال تنمية التجمعات القروية ومجالس القرى المشتركة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع المولدة للدخل والأنشطة البيئية، و بناء قدرات الموارد البشرية.

وفي الجمهورية العربية السورية تهدف سياسات التنمية الريفية لتطوير الإنتاج الزراعي وتحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ولضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية .وتهدف السياسة التنموية لضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث .
ويعطى اهتمام خاص للتصنيع الزراعي، ولتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج، ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتتبنى الدولة سياسات سعرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته .وتعطي الدولة اهتماما خاصاً لبرامج تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل التنموي عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض.

وفي البحرين تهتم برامج التنمية بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية المتاحة بالريف عامة، وبتطوير الإنتاج الزراعي بإدخال الأصناف والسلالات الجيدة ذات الإنتاجية العالية، وتوفير مدخلات الإنتاج بأسعار مدعومة، وتوفير القروض الميسرة بدون فوائد لتشجيع الإنتاج، وتهتم الدولة بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في برامج التنمية الريفية .

وفي سلطنة عمان يعطى اهتمام خاص بتطوير الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية على أسس سليمة وباستخدام أحدث التقانات المتاحة، ولنشر طرق التربية الحديثة لنحل العسل في المناطق الريفية، ولرفع كفاءة الصيد الحرفي وتقديم القروض الميسرة للشباب في مجال الإنتاج السمكي، ويتم تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية في مختلف المجالات الزراعية.

وفي دولة فلسطين تهدف برامج التنمية الريفية لرفع الكفاءة التسويقية للحاصلات الزراعية لتعظيم الربحية للمزارعين، ولتطوير مهارات وقدرات العاطلين عن العمل والفقراء لتمكينهم من العمل لتحسين ظروفهم المعيشية، وتهتم الدولة بتعزيز فرص مشاركة الفقراء في العملية الاقتصادية من خلال توفير الأرض ورأس المال وغيرها من عناصر الإنتاج السلعي

وفي دولة قطر توجه برامج التنمية الريفية لدعم القطاع الزراعي بالخدمات البحثية والإرشادية وتوفير مستلزمات الإنتاج، ويعطى اهتمام خاص بتشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية في الأعمال التنموية، وبدعم الأنشطة الإنتاجية للمرأة.
وفي دولة الكويت تعطي الدولة اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد الطبيعية و تحسين الإنتاجية الزراعية،

وفي جمهورية مصر العربية تهتم برامج التنمية الريفية بنشر تقانات الإنتاج الزراعي الحديثة لرفع مستوى الإنتاجية والربحية للمنتجين الزراعيين، وبتنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية غير الحكومية والتنسيق بينها وبين السلطات الحكومية في محاربة الفقر وتقديم المساعدة المباشرة للفقراء عن طريق المعونات الاجتماعية وتقديم القروض المدعومة للشباب العاطلين عن العمل لتمويل نشاطاتهم الصغيرة الهادفة لتوليد الدخل .وتوجه الدولة اهتماما خاصاً لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية وتوفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك خدمات التعليم والخدمات الصحية المجانية.

وفي الجمهورية التونسية يتم التركيز في برامج التنمية الريفية على تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً لتطوير قدراتهم المعرفية والمهارية للمساهمة الفاعلة في التنمية الزراعية، وعلى تشجيع البرامج الاجتماعية والتضامنية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والغذاء لرفع مستوى معيشة الفقراء.

وفي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعطي برامج التنمية الريفية خاصاً لهدف ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، وتفعيل مشاركة المجتمعات في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الفقراء من الحصول على القروض ودعم قدراتهم الإنتاجية .

معوقات التنمية الريفية:

يمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه أحداث التنمية الريفية في الدول النامية بشكل عام ، في:

١) نمط الإنتاج السائد في القطاعات الريفية بإثارة المتعددة وما يؤثر على مستوى الدخل الفردي وما يرتبط به من انخفاض في مستوى التعليم والصحة والخدمات الأخرى.

٢) عدم وضوح الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية الريفية.
٣) قلة التخطيط المناسب للمشاريع التنموية على المستوى المحلي والاقليمي .
٤) ضعف روابط الاتصال في خطة التنمية.
٥) قلة الخدمات المناسبة والكافية في الريف والمطلوبة للبرامج والمشاريع التنموية
٦) ضعف الخبرة لدى المسئولين على التخطيط للعملية التنموية في الريف نتيجة عدم إشراكهم في المؤتمرات والحلقات الدراسية عن التنمية الريفية وأسلوب التخطيط لها.
٧) عدم مشاركة السكان الريفيين أو ضعف مشاركتهم في عملية التخطيط للتنمية الريفية.
٨) نقص البيانات والمعلومات وعدم دقتها وشموليتها خاصة ما يتعلق منها بالأوضاع الريفية. ومن ثم صعوبة التخطيط السليم لمشروعات التنمية.
٩) عدم قدرة الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية على جذب السكان ومنعهم من الهجرة .إضافة إلى قصور وسائل الإرشاد الزراعي والاجتماعي
١٠) انعدام متابعة وتقييم وإعداد مشروعات خطط التنمية بطريقة علمية

وبالإضافة للمعوقات السابقة هنالك الكثير من المعوقات والتحديات التي يتوقع أن تؤثر سلباً علي برامج التنمية الريفية ومساهماتها في تحقيق الأهداف التنموية للألفية بالمنطقة العربية إذا لم يتم التصدي لها بالصورة التصحيحية المثلى، **ومنها:**

١. المعدلات العالية للفقر، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة، التي ترتبط في بعض الحالات بمعدلات عالية لنمو السكان.
٢. القوانين القومية والسياسات التنموية التي تعيق التوزيع العادل لفرص الحصول علي الموارد والخدمات الإنمائية في بعض دول المنطقة.
٣. انتشار طرق لاستخدام الموارد الطبيعية تقلل من إمكانية استدامة عطائها، ويترتب عنها الإضرار بالبيئة، وهذه ذات صلة بذات صلة بانتشار الفقر وسياسات حيازة الأراضي التي تؤدي إلى تدهور الموارد وسوء استغلالها، والتغير في الطقس.
٤. ضعف البنيات التحتية في المناطق الريفية قلة فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان.
٥. ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، وخاصة في أوساط الفئات المتعلمة من الشباب الريفي.
٦. السياسات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
٧. قلة الدعم المالي والفني لبرامج التنمية الريفية من الموارد المحلية و الإقليمية والعالمية ، وبالخصوص في الدول النامية بالمنطقة.

ثانيا : التنمية الحضرية :

لماذا التنمية الحضرية:

يمر العالم الآن بأخطر مرحلة تاريخية ، فلأول مرة في تاريخ العالم طبقاً لإحصائيات عام (٢٠٠٨م) يعيش أكثر من نصف سكان العالم أي ما يقرب من (3,3) مليار شخص في مناطق حضرية ، وبحلول عام (٢٠٣٠م) من المتوقع أن يبلغ عدد قاطني المناطق الحضرية ما يقرب من(٥) مليار ، وسيكون أغلبهم من الفقراء ، وسيتوقف مستقبل العالم بصفة عامة ومستقبل الدول النامية بصفة خاصة على اتخاذ مجموعة من القرارات استعداداً لهذا النمو السكان الكبير في تلك المناطق الحضرية.

ويعد النمو العشوائي من أهم المظاهر المصاحبة للنمو الحضري وأحد مشكلاته ، سواء في العالم الثالث أو في العالم المتقدم ، أي أن العشوائيات ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمعات بعينها ، بل هي موجودة في كافة المجتمعات المختلفة والمتقدمة على حد السواء ، وان اختلفت الأسباب والنتائج المترتبة على ظهورها ،

فالدول المتقدمة تعاني منها ومن ذلك مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومدينة يورو كشير بالأمم المتحدة ، وتعاني منها كذلك غالبية مدن العالم الثالث ، حيث تنتشر المناطق العشوائية في أمريكا اللاتينية في حضر البرازيل ، والأرجنتين ، وتنشر أيضاً في المدن الأفريقية (نيروبي في كينيا ـ لاجوس في نيجيريا ـ ودار السلام في تنزانيا

وكذلك في الدول العربية ، حيث شهدت مدن معظم الدول العربية نمواً حضرياً متسارعاً نتيجة لتدفق تيارات الهجرة ، وارتفاع معدلات الزيادة السكانية الطبيعية ، وتمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى ، بل يكاد ينحصر في مدينة

رئيسية بكل دولة ، كما هو الحال في القاهرة والخرطوم والرياض والدار البيضاء ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور للمناطق العشوائية بها.

ويشير تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان "حالة سكان العالم٢٠٠٧م" ، أن سكان المناطق العشوائية في الألفية الجديدة أصبحت أعدادهم لا تقتصر على بضعة آلاف في بضع مدن في قارة تكتسب بسرعة طابع التصنيع ، بل هم يمثلون واحداً بين كل ثلاثة أشخاص من سكان المدن

بحيث بلغ عددهم ملياراً ويشكلون بهذا سدس سكان العالم ، ويوجد حالياً أكثر من ٩٠% من سكان العشوائيات في العالم النامي ، حيث توجد في جنوب آسيا أكبر حصة منهم ، تليها شرق آسيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء ، وأمريكا اللاتينية ، ويوجد في الهند والصين معاً ٣٧% من العشوائيات في العالم

ومن الملاحظ أن المشكلة لا تخص مصر وحدها أو الوطن العربي ولكنها تخص أغلب دول العالم المتقدم والنامي على حد السواء ، وفيما يتعلق بالمجتمع المصري تحديداً ، تعد العشوائيات من أكثر القضايا إلحاحاً ، نظراً لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية تهدد أمن واستقرار المجتمع.

ولقد أصبحت المراكز الحضرية (المدن) مركزاً لظهور الكثير من المشاكل الحضرية الناتجة عن سرعة التحضر وعدم مواكبة بقية قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المدن لهذه الظاهرة ، مما ساعد على ظهور العديد من المشاكل التي أثرت على جودة الحياة وحولت كثير من المدن إلى قرى بمفهوم قصور الخدمات اللازمة لتوفير حياة كريمة لإنسان المدينة ، هذا بالإضافة إلى التلوث البيئي بكل صوره.

مفهوم المناطق الحضرية:

ليس هناك اتفاق عام على تعريف المناطق الحضرية المتخلفة ، فتتصف المناطق الحضرية المتخلفة من الناحية المادية بسوء حالة المباني وضيق الطرق وانتشار القذارة فيها ، كما تتصف من الناحية الاجتماعية بازدياد كثافة السكان والفقر الشديد وسوء الحالة الصحية والتعليمية وارتفاع نسبة تشرد الأحداث والإجرام

وتعرف المنطقة المتخلفة بأنها منطقة سكنية توجد في وسط المدينة أو في أطرافها ، وتتسم المنطقة بالتدهور من الناحيتين الفيزيقية والاجتماعية ، فمن الناحية الفيزيقية تتسم بوجود المنازل القديمة المهملة والتي تكتظ بأعداد كبيرة من السكان تفوق طاقتها وفضلاً عن ذلك ، فإن شوارعها ضيقة وقذرة وغير ممهدة في كثير من الأحيان ، كما لا توجد شبكة للصرف الصحي.

وعي مناطق داخل المدن الكبيرة أو في أطرافها وتتميز بانحطاط المستوى في الناحيتين الطبيعية والاجتماعية فتعتبر ظاهرة المناطق الحضرية المختلفة نتاجاً طبيعية لمظاهرة النمو الحضري السريع ، حيث أدى ظهور المدن الصناعية والتقدم العمراني الواسع إلى خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية بالمدن الكبرى التي اجتذبت أعداد هائلة من النازحين المهاجرين من القرى إلى هذه المدن سعياً وراء حياة أفضل ، ومن أبرز تلك المشكلات هي مشكلة المناطق الحضرية المختلفة.

وفي الحقيقة هناك من يميز بين المناطق الحضرية المتخلفة والمناطق العشوائية على أساس النشأة التاريخية على اعتبار أن الأحياء الأكثر فقراً وازدحاماً Slums وهي ليست بالضرورة تعبيراً عن انتهاك قوانين التخطيط العمراني ، بينما المناطق العشوائية بالتعبير الدقيق Squatters التي تنشأ نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني في أملاك الدولة والأراضي الفضاء ، وتكون بالتالي غير مخططة عمرانياً منذ نشأتها

وهناك من يرى أن مصر في الوقت الحاضر تستخدم مصطلح العشوائيات كمصطلح رسمي كدلالة للمناطق الحضرية المتدهورة عمرانياً أو غير المخدومة وتشمل في ذلك كل أنواعها.

أسباب نشأة المناطق الحضرية المتخلفة:

تنشأ المناطق الحضرية المناطق الحضرية المتخلفة إذا توافرت ثلاثة شروط رئيسية:

١- توافر أراضي خالية داخل نسيج الكتلة العمرانية للمدينة.
٢- وجود استخدامات بنائية غير مستعملة أو مهجورة .
٣- ضعف حماية الأراضي واستعمالاتها .

وبناء على ذلك يمكن تحديد أسباب نشأة المناطق الحضرية المتخلفة بشكل عام في:

١- أما أن كان ممتازاً في وقت ما تم تركه سكانه الأصليون بمرور الوقت وتقادم مبانيه وحل محلهم سكان أقل دخلا ثم تركه هؤلاء وحل أقل دخلا ، وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتخلفة في المباني والطرقات والتسهيلات من ناحية وفي نوعية السكان من ناحية أخرى.
٢- وأما أن الحي نشأ متخلفاً من الأصل وذلك لوجوده في منطقة غير مرغوبة لقذارتها أو لبعدها عن المواصلات ، فلم تقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس ، فنشأت مبانيه وطرقاته ، وتسهيلاته متخلفة منذ البداية.
٣- وأما أن الأرض التي تنشأ عليها لم تكن ملكاً لأصحاب المباني ، كما يحدث كثيراً في أطراف المدينة ، فنشأ الحي مؤقتا وبطريقة غير قانونية مما أدى إلى انحطاط مستوى مبانيه وطرقه وسكانه.

مفهوم التنمية الحضرية المتخلف :

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدا هذا منذ عام ١٩٥١م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينضر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية.

ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام ١٩٥٧م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلي المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في أحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام ١٩٥٨ م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدا يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني .

والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية .

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب سكوت ١٩٦٩ بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المختلفة ،ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن ، وبرامج المدن النموذجية ،ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام ١٩٤٧ ،وفى عام ١٩٦٨ ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض

وتتعدد تعريفات التنمية الحضرية ومنها:

التنمية الحضرية بأنه مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية و بين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى.

وتعرف التنمية الحضرية الريفية أيضاً بأنها عملية نشاه المجتمعات الحضرية ونموها ، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية ، والتغير الموجة الذي يعترى المدينة ،من حيث ازدياد الكثافة السكانية ،والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه

عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي ، وفى ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرابية ، وكذلك تجديد وإقامة المباني ،والتغير الجوهري في استخدام الأرض.

ويتفق الباحث مع وجهة نظر منال طلعة محمود إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديموقراطيا يشجع مشاركة،الموطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا .

ويمكن تحديد أهداف التنمية الحضرية في :

١) تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء ،وشبكات المياه والكهرباء.

٢) تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى.

٣) توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد.

٤) إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى.

٥) الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية.

٦) الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها أو المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل آو الإقامة.

نهج التنمية الحضرية بالمشاركة:

- إذا كان مفهوم المشاركة بمدلوله العام يشير إلى أنها: "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك في اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف .
- " فإنه يقصد بمفهوم المشاركة في التنمية المحلية" إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية ، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية" ، فمشاركة الأفراد في تصميم الخطط التنموية المحلية وتنفيذها بعد ذلك ، سواء كان ذلك بالاعتماد على أنفسهم أو بمساعدة الحكومة حيث تعتبر المشاركة بمثابة همزة الوصل التي تربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركز وهذا ما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي.
- كما عرفت المشاركة في التنمية المحلية على أنها " إشراك الناس في مشروعات التنمية المحلية وتختلف درجة هذه المشاركة وشكلها باختلاف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية من بلد لآخر" ، ويشير هذا التعريف إلى أن هناك عوامل عديدة تتحكم في درجة المشاركة وتحدد شكلها ، ذلك إن إشراك الأفراد في مشروعات التنمية ، لاسيما المحلية منها ، تختلف من حيث الدرجة والشكل من مجتمع لآخر .
- حسب الخصائص والظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية السائدة في كل المجتمع وهذا ما يؤكد على ضرورة أخذ كل هذه الخصائص المحلية بعين الاعتبار ، عند تصميم أي خطة تنموية أو عند صياغة أي سياسة تنموية أو عند أي استراتيجية للمشاركة.
- لقد أشار "دوباي" "Dubay" في دراسته التي أجراها على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين ، إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين للمساهمة والقيام بدور ايجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة ، التي تمس مجتمعهم وتؤدي إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع ، فالمشاركة تجعل أفراد المجتمع يعملون على مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية .

- خاصة إذا تأكد الأفراد من أن الهدف الحقيقي من هذه التنمية هو تحقيق احتياجاتهم وتلبية مطالبهم بالدرجة الأولى ، كما تعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة ، حيث تجسد مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الشئون المحلية وتدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة ، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع .
- كما تزيد المشاركة من الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات ، التي يقوم بها المسئولين على التنمية المحلية ، مما يؤدي إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة ، تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج ، فبروز قادة جدد يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والامتداد الأفقي لتحقيق التنمية المتكاملة والشاملة التي تعود الأفراد على الحرص على المال العام وتضافر.

ويمكن تلخيص أهمية مشاركة أفراد المجتمع في عملية تنمية المجتمع المحلي في:

١. تساعد المواطنين على تنظيم أنفسهم في مؤسسات أو منظمات مدنية تدعم المنظمات الحكومية في تحقيق احتياجات الأفراد وتطلعاتهم.

٢. تدعيم الديمقراطية.

٣. تمد جسور الثقة بين الحكومة والمواطنين.

٤. تمكين الأفراد من تحمل أعباء التنمية والاستفادة من عوائدها بطريقة أكثر عدالة.

٥. إن مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في العملية التخطيطية يعتبر مؤشراً هاماً لواقعية الخطة وقدرتها على التعبير الحقيقي عن الحاجات والمشكلات التي يعاني منها أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع.

٦. ان المشاركة وسيلة للحصول على بيانات ومعلومات تساعد في صنع وصياغة الخطة.

٧. تسهم مشاركة أفراد المجتمع في ترشيد القرار التخطيطي وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف المجتمعية ومقابلة الحاجات وحل المشكلات.

٨. كما أن للمشاركة دور مؤثر وفعال في تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة

ثالثا: كيف نحقق التوازن في التنمية بين الريف والحضر؟

١- أهم العوامل التي سوف تسهم في تنمية الريف هو الاتجاه إلى اللامركزية وجعل مقدرات أهالي القرى في أيديهم ، فهم أعلم من القيادات ومتخذي القرارات في المدن بمشكلاتهم واحتياجاتهم التي ما زالت يتحكم فيها قيادات المدن التابعة لها مما يؤدى إلى عدم اعتماد ميزانيات كافية لتنمية القرى واستحواذ المدينة على معظم مشروعات التنمية

٢- رفع كفاءات المجالس الريفية والإدارات المحلية في القرى حيث مازال رؤساء هذه المجالس من حملة المؤهلات المتوسطة ولا علم لهم ولا دراية بأصول إدارة المشروعات ، ولا توجد إدارات هندسية تتبع القرية للإشراف على المشروعات أو ضبط المخالفات و التصدي للتعدي على الأراضي الزراعية

٣- إشراك الأهالي في اقتراح المشروعات اللازمة لهم من خلال اجتماعات تعقد ما بين المجالس المحلية والقاعدة الشعبية حتى يشعر الأهالي بالانتماء إلى قريتهم وسوف ينعكس ذلك في صورة المشاركة الشعبية وإنشاء مشروعات بالجهود الذاتية .

٤- الاهتمام بتنفيذ القانون ومنع الاستثناءات وعدم تمكين ذوى النفوذ من خرق القوانين .

٥- استغلال وسائل الإعلام المنتشرة في القرى لتثقيف الأهالي ورفع درجة الانتماء لديهم بدلا من التركيز على تحويلهم إلى مجتمعات استهلاكية وتحفيز طموحاتهم لاقتناء وسائل الرفاهية المختلفة حتى لو لم يتناسب ذلك مع مستوياتهم المعيشية .

٦- تطوير الوسائل التكنولوجية لاستخدامها بطرق مبسطة و غير مكلفة وذلك حتى يمكن تعميمها على مستوى القرى مع تشجيع العلماء في المراكز البحثية للوصول إلى الحلول العملية لمشكلات الريف من مياه ومخلفات زراعية وصلبة وطاقة وتلوث ....الخ .

٧- الاهتمام بتنمية الكفاءات وتشجيع المستنيرين من أهل القرية على البقاء في موطنهم للإسهام في تنميته حتى لا تعانى القرية من هجرة العقول منها إلى الحضر مما يزيد من الفجوة بين الريف والمدينة .

٨- الاهتمام بجعل الرابطة بين الريف والمدينة قائمة في إطارها الصحيح وهو دعم الحضر للريف على النهوض والتنمية وليس استنزاف موارد الريف المادية والبشرية لصالح المدينة.

٩- الاعتماد على نهج التنمية بالمشاركة سواء في الريف أو الحضر.

١٠-التركيز على التنمية الإنسانية (وما يتضمنه من خدمات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتنمية قدرات السكان) بدلاً من التركيز على مشروعات البنية التحتية بشكل أساسي ، لأن ذلك سيؤدي إلى استمرارية وتواصل التنمية الريفية والحضرية.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة العاشرة بالبلاك بورد

المحاضرة (١١)

تنمية المجتمعات المحلية في بعض الدول العربية

(الواقع والرؤية المستقبلية)

أولاً: التنمية المحلية في جمهورية مصر العربيـة

- تعتبر التنمية المحلية بمثابة العصب الرئيسي لتحقيق التنمية المتكاملة في مصر فهي تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات وبعضها البعض .
- وقد حرصت الدولة على التصدي لقضية الاختلال الإقليمي من خلال التوزيع المتكافئ للاستثمارات بين مختلف الأقاليم والمحافظات .
- وأيضاً من خلال تكثيف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأقل تقدماً .
- والتركيز على المناطق الريفية لتضييق الفجوة المعيشية والداخلية بين الريف والحضر .
- والتوسع في تطبيق اللامركزية بالمحليات.
- إن تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بين كافة أقاليم ومحافظات الجمهورية هو هدف محوري تدور حوله خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة .
- فتحسن مستوى معيشة المصريين وإحساس المواطن العادي بثمار النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته مصر خلال السنوات القليلة الماضية هو رهن بتحقيق من تنمية إقليمية متوازنة تراعي احتياجات المواطن المصري أينما كان .
- مع إعطاء أولوية للمناطق الأكثر حرماناً من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تهدف في الأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لتلك المناطق بما يجعلها قادرة على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتوليد فرص عمل حقيقية ومنتجه تستوعب الأعداد المتزايدة من الشباب والداخلين الجدد لسوق العمل.
- ولا شك أن تحقيق هذا الهدف لن يكون ممكناً إلا من خلال مواصلة الجهود الرامية لدعم اللامركزية وإفساح المجال لمشاركة مجتمعية واسعة في صنع واتخاذ ومتابعة تنفيذ القرارات .
- وانطلاقاً من هذه القناعة ، فقد تم الإعداد لخريطة شاملة لاحتياجات المواطنين في كافة المحافظات والمدن والقرى ومراكز الجمهورية .
- بواسطة المواطنين أنفسهم في تلك الوحدات المحلية وبالمشاركة مع المسئولين التنفيذيين في المحافظة ، وبمعاونة الخبراء والعاملين في مجال التخطيط من وزارتي التنمية الاقتصادية والتنمية المحلية.

وتتحدد الأهداف العامة لخطة التنمية المحلية الحالية (٢٠٠٧-٢٠١٢م) فيما يلي:

١. تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد، والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.
٢. دعم اللامركزية الإدارية والمالية ، وتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التخطيط للتنمية.
٣. إعطاء أولوية متقدمة لتنمية الصعيد وإعداد برنامج متكامل لحفز الاستثمارات الخاصة في هذه المنطقة.

٤. التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة للمناطق الحضرية، ولتضييق الفجوة بين الريف والحضر.

٥. تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة ، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦. إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد البشرية لحل التكدس السكاني ، وتوفير مزيدٍ من فرص العمل للشباب، وتقليل التفاوتات بين المحافظات الجمهورية.

٧. التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى والنجوع.

٨. زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة غير التقليدية بالمناطق الجديدة.

- إن تحسين مستوى معيشة المواطن المصري أينما كان وتحقيق التنمية المتوازنة في إطار من اللامركزية والمشاركة الشعبية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة في كافة مناطق ومحافظات الجمهورية وإحداث التنمية الحضرية والريفية الشاملة والمتواصلة تمثل جميعها مرتكزات أساسية تدور حولها كافة الجهود والسياسيات الحكومية .

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم محاور التنمية المحلية التي ينبغي تبنيها في المرحلة القادمة إلى أربعة محاور رئيسية:

١. تشجيع الاستثمار وإعطاء أولوية لتنمية الصعيد.

٢. تعميق اللامركزية الإدارية والمالية وتشجيع المشاركة الشعبية.

٣. الحفاظ على الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي.

٤. إدماج النوع في عملية التخطيط من أجل التنمية.

وتعد التنمية الريفية المتكاملة من أهداف الرئيسية التي تتبناها الخطة الخمسية السادسة لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية للجموع العريضة من المواطنين التي تقطن بالريف المصري.

ولذا ، تضمنت الخطة السادسة كافة المشروعات التي من شأنها تحقيق التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة ، خاصة في محافظات الصعيد التي لم تحظ فيما سبق بالقدر الملائم من الجهود الإنمائية

ومن أهم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ما يلي:

١- **مشروع إنشاء (٤٠٠) قرية بالظهير الصحراوي :** وذلك لتعمير التخوم الصحراوية وربطها بالتجمعات الريفية القائمة بالدلتا ووادي النيل. ومن المقدر أن يستوعب هذا المشروع من ٤ إلى ٥ مليون نسمة ، وتتولى الدولة توصيل المرافق الأساسية وإعداد المخططات العمرانية للقرى ، وتوفير الخدمات لتشجيع عملية التوطين ، ويجري حالياً إعداد المرحلة الثانية من المشروع ، حيث تم الانتهاء من إعداد بيانات ٢٨٠ قرية بصورة أولية.

٢- برنامج مصر لتنمية القرى : وهو يمثل إضافة جديدة لبرامج الحكومة في تنمية القرى المحرومة من خلال تطبيق قواعد ومفاهيم اللامركزية الرشيدة ، ويستهدف البرنامج تحقيق تقدم ملموس في نوعية الحياة ـ من خلال معالجة مشاكل الفقر ـ في عشر محافظات يقع سبع منها في الصعيد(المنيا ، قنا ، بني سويف ، الفيوم ، أسيوط ، سوهاج ، الأقصر) ، وتتضمن ٥٨ مركزاً يقطنها نحو ١٤ مليون مواطن في حالي ١٥٠٠ قرية ، وذلك طبقاً لنتائج تقرير التنمية البشرية الوطني ٢٠٠٣م ، وما خلص إليه من توصيات.

ويهدف البرنامج إلى:

(أ) تحسين مؤشرات التنمية البشرية ، وذلك بتقديم مشروعات الخدمة ذات الألوية الجماهيرية الملحة في قرى المحافظات المستهدفة للتنمية.

(ب) رفع كفاءة الأداء التنفيذي للإدارات المحلية على مستوى القرية والمركز والمحافظة.

(ج) تمكين المجتمع المحلي من إدارة شئون التنمية من خلال الأخذ بمبادئ اللامركزية الرشيدة.

(د) تحقيق النمو الاقتصادي المحلي ، وذلك بدعم المبادرات المحلية على مستوى القرية ، والمركز في اكتشاف الموارد الذاتية المتاحة ، وتهيئة الظروف الملائمة لتنميتها وتطويرها وتسويقها.

(هـ) المشروع البيئي ، وهو من المشروعات التي تركز على توطين وتطوير تكنولوجيا الطاقة من الكتلة الحيوية لتنمية المناطق الريفية ، ويهدف إلى تحويل المخلفات العضوية إلى طاقة (غاز لتوليد الكهرباء) والحد من تلوث الهواء داخل المنازل الريفية والهواء الخارجي المحلي نتيجة الحرق المكشوف للمخلفات ، ويجري تطبيق المشروع في أربع قرى فقيرة نائية لخدمة ٥٠٠ وحدة سكنية في كل منها ، وذلك كنواة أو كمشروع رائد يجري تكراره وتعميمه على نطاق أوسع في مرحلة لاحقة

وفيما يتعلق بتعامل جمهورية مصر العربية مع المناطق العشوائية :

- لقد اتخذت جمهورية مصر العربية في الماضي موقفا محددا تجاه المناطق العشوائية يتمثل في عدم مدها بالمرافق الأساسية نظراً لإقامة المباني بها دون ترخيص وخارج التخطيط العمراني للمدن الأصلية ، مما جعل المناطق تكتظ بالسكان وتستقطب الهاربين من القانون وتشيع بها كافة صور السلوكيات السلبية .
- ولكن نظراً لتبني الدولة فكرة التنمية الشاملة والعمل على الوصول إليها بشتى الطرق أصبح من المحتم ترك هذه السياسة والعمل على إدخال العشوائيات في دائرة الضوء ، ومن ثم ازداد الاهتمام بقضية العشوائيات في مصر منذ التسعينات.
- وإذا كانت الحكومة قد أولت هذه المناطق مزيداً من الاهتمام في أواخر القرن الماضي من خلال توفير الممكن من المرافق الصحية والعمرانية ، وخاصة في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، فإنها ستظل خدمات محدودة النفع ما لم تصاحب بجهود موازنة للتنمية البشرية للسكان أنفسهم ، وتحقق في ذات الوقت التنمية الشاملة الدول الأخرى ، الأهمية القصوى لتنمية إنسان هذه العشوائيات أولاً .
- فالتاريخ يذكر كيف تعثرت جهود الدولة لتنمية بعض قرى الريف المصري بالتعاون مع إحدى الوكالات الأمريكية ، وخاصة في قرى شاطنوف وأشمون بمحافظة المنوفية .
- والتي اعتمدت على مجرد توصيل المياه وبناء المراحيض العامة والبيوت النموذجية لفصل حظائر الماشية عن غرف النوم، دون اهتمام يذكر بنوعية سكان هذه القرى أولاً ، فكانت النتيجة تجاهل غالبية هؤلاء السكان لهذه المرافق غير المألوفة.
- وبقدر ما تتعدد أنماط العشوائيات بقدر ما تكون الصعوبة في توحد النظرة إليها .
- فالمناطق العشوائية تختلف فيما بينها من حيث النمط ، والمساحة ، والموقع، والحجم السكاني ، والشكل العمراني ، والخدمات والمرافق ، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، ومن ثم يكون من غير المنطقي التعامل معها مرة واحدة واقتراح حل بعينه لمواجهتها ، ومن ثم يجب أن تتباين المواجهة بتباين الأنماط المختلفة وواقع الحياة فيها والإمكانيات المتاحة بها ،
- أي أن مواجهة العشوائيات بشكل علمي منظم تحتاج في البداية إلى عملية فرز لهذه المناطق ، بحيث لا توضع كلها في سلة واحدة ، ولا يتم مواجهتها بحلول إستراتيجية موحدة يتم التعامل معها على أساسها .
- بل الأمر يقتضي التعمق في دراسة كل منطقة وأسباب نشأتها ونموها وحالتها الراهنة ، لتحديد كيفية التعامل الرشيد مع كل منها ، وفقاً لظروف نشأتها وانعكاساتها على التنمية والاستقرار .

لذلك تتعدد الوسائل اللازمة لمعالجة مشكلة العشوائيات والعمل على تطويرها ويمكن تلخيص هذه الوسائل في الآتي:

أ/ الإزاحة الكاملة وإعادة التوطين:

- وذلك بالنسبة للمناطق التي لا جدوى من تحسينها ، ومن سلبيات الإزالة وإعادة التوطين أنها لا تحل المشكلة بل تنقلها إلى مناطق أخرى، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير مساكن بديلة للسكان الذين تم إزالة مساكنهم مع ما يرتبط بذلك من مشاكل ارتفاع التكاليف واختلاف الظروف البيئية والمعيشية ، لذلك لا ينصح بالإزالة إلا في حالات الضرورة القصوى وعندما تكون تكاليف التطوير أعلى بكثير من العائد الاقتصادي والاجتماعي للتطوير.

ب/ الحفاظ وإعادة التأهيل:

- يقصد بها الحفاظ على المناطق التاريخية والأثرية والمناطق ذات الطابع المعماري والعمراني المتميز مع إعادة تأهيلها من خلال إعادة التخطيط والترميم أو الإحلال والتجديد وبحث إمكانيات استخدامها بأسلوب يحافظ عليها ويحقق في نفس الوقت العائد الكافي لأعمال الصيانة الدورية لهذه المناطق على ان تتناسب أعمال إعادة التأهيل مع تاريخ وحضارة هذه المناطق.

ج/ التطوير والارتقاء:

- وذلك بالنسبة للأحياء القديمة للمناطق العشوائية والتي لا تحتاج إلى الإزالة ولكنها في حاجة إلى توفير الخدمات الأساسية والمرافق أو رفع كفاءتها من الناحية المعمارية مع تقديم الدعم المادي والفني للسكان من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- ولا تستهدف عملية التطوير والارتقاء الوصول إلى درجة الكمال ، ولكن يعتب طفرة في التحول الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لسكان المنطقة ، وقد يحتوي مشروع التطوير والارتقاء في طياته على الإزالة والترميم والإحلال التدريجي في آن واحد ، كما يمكن أن يحتوي على بعض أعمال الحماية والمحافظة والتجديد والتحديث ، ويعتبر أسلوب التطوير والارتقاء بالمناطق العشوائية مدخلاً مناسباً للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة

- والتي لا تتحمل ميزانيتها المبالغ الكبيرة التي تتكلفها أعمال التخطيط العمراني في الدول المتقدمة ، وخصوصاً وأن الجهات التي تمنح القروض الميسرة ترحب فقط بإعطائها لأغراض التنمية البشرية والاقتصادية ، كما يعتمد التطوير والارتقاء على الجهود الذاتية والتمويل الذاتي والتدرج في تطوير المجتمع وتحسين ظروفه ، ذلك لأن مشاركة سكان المناطق العشوائية ضرورية لنجاح واستدامة مبادرات تطوير المناطق العشوائية ومن هذه الفلسفة تعاملت جمهورية مصر العربية مع مشكلة المناطق العشوائية.

<u>ثانيا التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية :</u>

- ويؤكد واقع الحال في المملكة العربية السعودية مدى الحاجة إلى تنمية المجتمعات المحلية بمستويات متوازنة نظرا للاتساع الجغرافي للمملكة واتساع أراضيها وترامي أطرافها وهو ما يزيد من العبء الملقى على كاهل المسئولين عن تنفيذ الخطة المركزية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- هذا فضلا عن اختلاف متطلبات تنمية المجتمعات المحلية بعضها عن بعض نظرا لاختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والإنتاجية والمناخية السائدة في هذه المناطق المتدرجة من البادية إلى القرى إلى المناطق نصف المتحضرة إلى المدن الحديثة .
- ويهدف أسلوب تنمية المجتمع إلى إحداث تغيير مقصود في سلوك المواطنين في إطار القيم الإسلامية والعادات العربية الأصيلة لتحقيق نمو متوازن عن طريق استغلال إمكانات وموارد البيئة المحلية المتاحة .
- أو التي يمكن إيجادها لمواجهة أعباء الحياة معتمدين ـ بعد الله ـ على أنفسهم ثم ما تقدمه الدولة من دعم للجهود التطوعية واكتشاف القيادات المحلية وتدريبها واستثمار طاقات الشباب وتشجيع الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي والحيواني وتوفير الخدمات المختلفة إلى جانب الاهتمام الكبير بالأمومة والطفولة باعتبارها عدة المستقبل .

- ولقد أخذت المملكة العربية السعودية بأسلوب تنمية المجتمع المحلي منذ عام (١٣٨٠هـ) وقبل إنشاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكان ذلك عن طريق وزارة المعارف حيث أنشئ مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية كمركز تجريبي .
- وبعد إنشائه شكلت لجنة من الأهالي للعمل ، وأسست جمعية تعاونية ، وكون تجمع شبابي كان نواة لناد هناك .
- كما أقيمت دار للفتاة أصبحت فيما بعد مدرسة للبنات وقد اعتبرت هذه المنجزات مؤشرات طيبة لنجاح التجربة.
- وفي عام (١٣٨١هـ) أنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي أخذت على عاتقها التوسع في المشروع وذلك بإقامة عدد من المراكز في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، وأصبح مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية مركزاً للتنمية والتدريب لإعداد الكوادر التي تعمل في المراكز.
- وتعتبر مراكز التنمية الاجتماعية على ضوء ما ورد في القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم١٦١في ١٤٢٨/٥/١١هـ " .
- مؤسسات اجتماعية تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة ومشاركتهم مادياً وأدبياً في سبيل تنفيذ هذه البرامج
- وقد صدرت اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦١ وتاريخ ١٤٢٨/٥/١١هـ كما صدرت قواعدها التنفيذية بقرار معالي الوزير رقم ٧٧٧١٣ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٣هـ وتم العمل بها اعتباراً من هذا التاريخ.
- واستشعاراً من المسئولين بوزارة الشؤون الاجتماعية وبتوجيهات مباشرة من معالي الوزير وصل عدد مراكز التنمية الاجتماعية في المملكة إلى(٢٨) مركزاً يعمل معها أكثر من (٣٣١) لجنة للتنمية الاجتماعية الأهلية .
- وصدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٢٤ وتاريخ ١٧/ ٨/ ١٤٢٤ بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفق نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ٢١/ ٢/ ١٣٩٧هـ على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً .
- وقد نص نظام البلديات والقرى على أن يختار وزير الشئون البلدية والقروية النصف الآخر من ذوي الكفاءة والأهلية يكون من بينهم رئيس البلدية ،
- وقد تم إجراء الانتخابات البلدية بمشاركة واسعة من المواطنين حيث تم انتخاب نصف أعضاء المجلس البلدية وتم استكمال النصف الآخر بالتعيين. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية بالقرار الوزاري رقم ٦٦٨٦٦ وتاريخ ١٢/ ١١/ ١٤٢٦هـ والمتضمنة الضوابط القانونية والتنظيمية والإجرائية لعمل المجالس البلدية
- كما صدرت قرارات سمو الوزير بتشكيل المجلس البلدية بتاريخ١٤٢٦/١١/١٣هـ وعددها (١٧٩) مجلس بلدي .
- وبدأت هذه المجالس في ممارسة مهامها المحددة لها في نظام البلديات والقرى واللائحة التنفيذية لعمل المجالس البلدية والتي تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات البلدية والرفع من مستوى هذه الخدمات وتحسين أداء البلديات والرفع من قدراتها الفنية والبشرية لكي تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.
- وتركز البرامج والسياسات المعنية بالتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية على معالجة ظاهرة الفقر معالجة جذرية ودائمة ، وذلك بدعم برامج يتحول من خلالها الفقراء المحتاجين من متلقين للمساعدات الإنسانية إلى أعضاء منتجين يعتمدون على أنفسهم .
- وتقدم الدولة لسكان الريف خدمات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية .
- وتعالج مشاكل الإسكان بالعمل على توفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين .
- وتوجه برامج التنمية الريفية في المملكة العربية السعودية بوجه خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية عن طريق تبني أحدث التقانات الزراعية .
- وتهتم الدولة ببرامج تمكين المرأة الريفية وتطوير قدراتها وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية .
- وفيما يتعلق بالتنمية الحضرية في المملكة العربية السعودية تطوير المناطق العشوائية بالرياض وجدة "نموذجا" .
- بدأت ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مدينة الرياض كرد فعل للعوامل المتعددة كارتفاع الأراضي وارتفاع إيجارات المساكن وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعيها الداخلية والخارجية .
- ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض. ويعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذي يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا بالإضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين يفضلون الإقامة في أطراف المدينة ويقيم هؤلاء السكان في خيام أو مساكن مسورة بمواد الكرتون أو الصفيح أو الأخشاب.

- وتعتبر العاصمة الرياض، اقل المناطق العشوائية في السعودية من مساحة الأراضي العمرانية، وذلك حسب دراسة للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي توصلت إلى أن ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض تعتبر ضئيلة جداً، حيث تصل نسبة هذه المناطق إلى أقل من (١%) من مساحة المدينة العمرانية.

- تعمل الجهات الرسمية في العاصمة السعودية الرياض على التشديد في إجراءات المراقبة وذلك لإيقاف نمو المناطق العشوائية القائمة أو نشأة عشوائيات جديدة وتشكيل فرق دائمة من أمانة منطقة الرياض وشرطة المنطقة ودعم تجهيزها بالمتطلبات اللازمة للقيام بمهامها كما تعمل أمانة مدينة الرياض لإنشاء صندوق لنزع ملكيات المباني القديمة في وسط الرياض، مما يساهم في تطوير تلك المواقع وإعادة إعمارها للتحول إلى مراكز شاملة وحيوية مثل تطوير منطقة الظهيرة الواقعة في قلب مدينة الرياض والتي تبلغ مساحتها حوالي ٧٥٠ ألف متر مربع وحسب إحصاءات سابقة فإن إعادة تنظيم المنطقة المركزية قد تتجاوز تكلفته ١٠٠ مليار ريال (٢٦,٦ مليار دولار).

وكانت سياسة أمانة مدينة الرياض في التعامل مع العشوائيات:

١. عرض بيع أراضي العشوائيات لعدد من مشايخ القبائل الوافدة ، وتسليم إيصالات تملك تبيح فقط لحائزها الاقتراض من صندوق التنمية العقارية للبناء.

٢. تأجيل تسليم الصكوك الشرعية للتملك إلى ما بعد البناء ، وتسلم إدارة مدينة الرياض الجديدة.

٣. توجيه حصيلة بيع الأراضي للملاك إلى البنى التحتية والفوقية .

- وفي جدة تعمل الأمانة على مجموعة مشاريع لتطوير عدد من المناطق في المدينة ، المشروع الأول سيكون لتطوير منطقتي قصر خزام والسبيل بينما المشروع الثاني هو تطوير منطقة حي الشرفية إضافة إلى المشروع الثالث هو مشروع ضاحية جدة الشرقية بينما المشروع الرابع هو الإسكان الميسر في ثلاثة مواقع الأول جنوب خليج سلمان والثاني يقع بحي روابي الجنوبية والأخير جنوب القاعدة البحرية وهناك مشروعات أخرى تقوم بها الأمانة تتمثل في مشروع شارع فلسطين، إضافة إلى مشروع شارع التحلية ومشروع مجرى السيل، إلى جانب مشروع الكورنيش الأوسط ومشروع الكورنيش الشمالي.
- وفي الواقع تنفرد مدينة جدة بحالة لا تتوفر في أي مدينة أخرى، فأكثر من نصف أحياء المدينة تصنف على أنها أحياء عشوائية، ومن بين ١٠٦أحياء تضمها جدة يوجد ٥٥حياً عشوائيا، الأمر الذي وضع على طاولة المسئولين مهام عاجلة وملحة، إذ يتضح أن تطور وازدياد المناطق العشوائية في مدينة جدة كان ناتجاً أصلاً عن التأخر في إصلاح أوضاع أول ٤أحياء عشوائية نشأت في المدينة وهي أحياء غليل، الثعالبة ، السبيل، والكويت.
- وقد قامت أمانة مدينة جدة بتأسيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني (جدرك) والمملوكة بالكامل للدولة لتأخذ على عاتقها تنفيذ السياسات المقررة سلفا عن طريق اللجنتين الوزارية والتحضيرية لكبح تنامي العشوائيات، حيث إن الاعتماد على موازنات الدولة لمعالجة ظاهرة العشوائيات يعني إهدار مزيد من الوقت مما يؤدي إلى تعاظم المشكلة والسماح بنشوء عشوائيات أخرى، فكان تأسيس نشاط استثماري عقاري مختص بتطبيق حلول القضاء على العشوائيات ممثلاً في شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني عبر الشراكات مع القطاع الخاص هو الخيار الوحيد للإسراع في وقف الزحف العشوائي على بقية أحياء المدينة، ومنع إقامة مزيد من العشوائيات.
- ويضم مجلس إدارة شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني ممثلين عن القطاعين الخاص والحكومي، ويؤكد النظام الأساسي للشركة على عملية اتخاذ القرار وشفافيته وعدالته، حيث يتعين على الشركة أخذ موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية على مناطق العمل وحدودها وكذلك تخضع آلية تطوير المناطق لموافقة الجهات الرسمية المعنية كأي مشروع آخر يعرض عليها.

إن أهم ما يميز التنمية المحلية في المملكة العربية السعودية:

- خصوصية الإدارة المحلية التي ساعدت على تحقيق معدلات أعلى تفوق المعدلات السائدة في دول العالم الثالث . ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تحقيق المعدلات العالية للتنمية المحلية في المملكة هو الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية .
- كما أن أسلوب التطور المتدرج لنظم الإدارة المحلية ساعد على المحافظة على التنمية المتوازنة دون الوقوع في التسرع غير المحسوب أو اللهفة إلى تحقيق تنمية تزحف سلبياً على بعض مظاهر الاستقرار.
- وتقع مسئولية تحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى على قطاع الشئون البلدية والقروية مع الاعتماد على المشاركة الشعبية

- حيث يقوم قطاع الإشراف على كل ما يتصل بالتخطيط العمراني للمدن والقرى، وتحسينها وتجميلها وتوفير التجهيزات الأساسية وصيانتها وتقديم الخدمات البلدية، والإسهام في تحسين خدمات الصحة العامة وصحة البيئة. وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية على قطاع الشؤون البلدية والقروية عبر أجهزتها التنفيذية المنتشرة في أرجاء المملكة.
- ويعد توفير التجهيزات والخدمات البلدية في المراكز الحضرية والتوسع في مدها إلى المراكز القروية من أولويات قطاع الشؤون البلدية والقروية .

ومن الأهداف الرئيسة لقطاع الشؤون البلدية والقروية :

- ✓ الاستمرار في تحسين الخدمات البلدية والبيئية، وتقديم الخدمات والتجهيزات البلدية المتطورة في المدن والقرى التي تتوافر فيها مقومات النمو.
- ✓ تحسين الكفاءة التشغيلية للتجهيزات والمرافق والخدمات البلدية واستغلالها الاستغلال الأمثل.
- ✓ تعزيز دور القطاع الخاص في مجالات إنشاء المرافق والتجهيزات والخدمات البلدية وتشغيلها وتمويلها.

ومن السياسات التي يعتمد قطاع الشؤون البلدية والقروية لتحقيق أهدافه الرئيسية :

١) زيادة كفاءة نظم المعلومات الخاصة بالبلديات وتحديثها.
٢) التخطيط للتنمية العمرانية بمشاركة البلديات وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٣) اتخاذ جميع السبل المتاحة والمناسبة لتنمية موارد البلديات بما يكفل لها إيراداً منتظماً ومستمراً يساعد على تطوير خدماتها والمحافظة على تجهيزاتها الأساسية.
٤) استمرار تطوير المجمعات القروية وتحسينها لتصبح الخدمات البلدية في متناول سكان المناطق القروية.

- ✓ ينص الهدف العام الرابع للخطة التاسعة للمملكة العربية السعودية (٢٠١٠ ـ ٢٠١٤م) على " تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، وتوضح الآلية التنفيذية الثالثة للخطة الخطوات الرئيسة التي سيتم اتخاذها خلال مدة الخطة لتقليص الفجوات التنموية بين المناطق الإدارية. ويؤكد هذا التوجه أهمية نشر ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة متوازنة بين مناطق المملكة وتقليص درجات التباين بين مستويات التنمية في تلك المناطق لأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستغلال الكفء والشامل للموارد والإمكانات التي تزخر بها المملكة بصفة عامة
- ✓ إن تقليل درجات التفاوت التنموي بين المناطق من شأنه أن يسهم في الحد من وتيرة الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن الكبرى، تلك الهجرة التي نجم عنها تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في بعض المدن الرئيسة ترتبت عليه ضغوط متزايدة على مرافق الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية في تلك المدن.

تنطوي تنمية المناطق خلال مدة الخطة على خمسة عناصر أساسية:

١. إكمال وضع استراتيجيات للتنمية على مستوى المناطق الإدارية في إطار خطة التنمية التاسعة

٢. .توزيع المشاريع التنموية العامة بين المناطق الإدارية المختلفة، وتوفير احتياجاتها من المرافق والخدمات العامة بناء على معايير محددة .

٣. تفعيل الدور التنموي لمجالس المناطق، وتطوير قدرات الإدارة المحلية للتحول التدريجي نحو عدم المركزية (اللامركزية) .

٤. الحد من الهجرة الداخلية ذات التأثيرات السلبية على المراكز الحضرية الكبرى .

٥. معالجة الآثار المترتبة على ارتفاع وتيرة التحضر خاصة في المدن الكبرى.

وتهدف إستراتيجية تنمية المناطق في خطة التنمية التاسعة إلى تعزيز الروابط بين مناطق المملكة المختلفة وداخلها من خلال تنفيذ الممرات التنموية المقترحة في الإستراتيجية العمرانية الوطنية التي تم اعتمادها في عام ١٤٢١/٢٠هـ (٢٠٠٠) من قبل مجلس الوزراء الموقر، مما يسهم في تحقيق الهدف الأسمى لتنمية المناطق المتمثل في الارتقاء بالمستوى المعيشي لجميع سكان المملكة وتقليص الفوارق التنموية بين المناطق وداخلها .

- وتحرص الخطة على أن تحظى المناطق ذات المستويات التنموية التي تحتاج رعاية خاصة بأولوية في توزيع البرامج والمشروعات، وعلى توفير حوافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في تلك المناطق.
- واهتمت الخطة بمواصلة الجهود الخاصة بتحقيق المزيد من التقارب التنموي بين مناطق المملكة المختلفة.

وشملت السياسات التي تبنتها الخطة في هذا المجال ، ما يلي:

١) تفعيل العمل التنموي لمجالس المناطق والحد من المركزية، مع تعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي والتطوعي والتعاوني في تنمية المناطق.

٢) الارتقاء بمستوى أداء البلديات، وتمكينها من الاستثمار في المشاريع الأكثر توفيراً لفرص العمل، فضلاً عن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية.

٣) تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، خاصة في المناطق والمحافظات الأقل جذباً للاستثمار، وتعزيز المعونات الفنية المقدمة لهذه المشاريع لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية في المناطق المختلفة .

٤) تفعيل دور مراكز النمو الوطنية والإقليمية والمحلية، مع التركيز على مراكز النمو المحلية لكونها مراكز اقتصادية واجتماعية أقل نمواً.

٥) تفعيل التكامل الوظيفي والإنتاجي بين مراكز المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وذلك بالاستفادة من المقومات الاقتصادية والمزايا النسبية للمناطق الإدارية والمدن الكبرى في دعم تنمية المناطق القروية، وتوفير بيئة محفزة للاستثمار، من أجل زيادة الأنشطة الاقتصادية وتنويعها.

٦) الاستمرار في تنفيذ محاور الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، مع التأكيد على دور المرأة في العمل الإنتاجي والاجتماعي.

وتؤكد توجهات خطة التنمية التاسعة أن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق لا يتطلب توفير مرافق التجهيزات والخدمات المهمة فحسب، بل يحتاج أيضاً، وبشكل متزامن، إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساس إلى المعطيات الذاتية لكل منطقة ومقوماتها التنموية، وإلى إستراتيجية وطنية تهدف إلى تقليل التباين بين المناطق من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة على التوطن بالمناطق الأقل نمواً.

- ويتوقع أن يعزز إنشاء المدن الاقتصادية توجهات الخطة نحو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة، إذ من المأمول أن تشكل هذه المدن منظومات إنتاجية متكاملة تستند إلى المقومات التنموية للمناطق وما تتمتع به من ميزات نسبية وتنافسية، ظاهرة وكامنة.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الحادية عشر بالبلاك بورد

المحاضرة (١٢)
التنمية المحلية في الجزائر و السودان

اولا : التنمية المحلية في الجزائر :

إن نظام الإدارة المحلية يأخذ أشكال متعددة من دولة لأخرى

ويمكن تعريفه بأنه : "تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"،

وفي الجزائر فقد تجسد هذا النظام في مستويين هما الولاية والبلدية وهو ما أطلق عليه مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة.

وتعرف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة ،

أما البلدية فقد عرفها قانون ٩٠-٠٨ المؤرخ في ٩٠/٠٤/٠٧ (م) في مادته الأولى بأنها : الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتحدث بموجب قانون.

لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من ٨٤ إلى ١٠٨ من القانون ٩٠-٠٨ حيث ندرك الحقل الواسع لتدخلها.

لقد بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (١٩٦٧-١٩٦٩م) .

حيث تم إلى جانبه إقرار ٨ برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى٨ ولايات شمالية تم تطورت إلى ١٨ برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة ١٩٧٤م .

الذي رفع عدد الولايات من ١٥ الى٣١ ولاية لأن ١٠ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة .

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠-١٩٧٤م) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات) .

وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤-١٩٧٧م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعداداً و تسييراً تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية **PCD** إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة **PSD**، التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات .

ومن أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية :

١- تدخل الدولة.
٢- المشاركة الشعبية.
٣- التخطيط.
٤- الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين).
٥- الاعتماد على الإمكانيات والجهود الذاتية للمجتمعات المحلية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانيات الدولية

- ✓ العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانيات الوطنية والأجنبية.
- ✓ في ٢٠٠٦ تم إعداد استراتيجية للتنمية الريفية (التجديد الريفي) .
- ✓ وفي سنة ٢٠٠٨ تم مواصلة المسار من خلال استراتيجية تجديد الاقتصاد الزراعي .
- ✓ حيث تهدف هذه الاستراتيجية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، باعتبارها خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة إلى خلق مناصب شغل دائمة وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وترتكز هذه الخطة على خمسة محاور رئيسية هي :

١- ترقية بيئة تحفيزية للمستثمرات الفلاحية والمتعاملين في مجال الصناعات الغذائية وتعزيز سياسة دعم موائمة.

٢- تطوير أدوات التنظيم سيما من خلال نظام تعديل المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وتأمين منتجي الثروات (في مجال الفلاحة وتربية المواشي والصناعات الغذائية).

٣- وضع عشرة برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة بـ: الحبوب، الحليب، البطاطا، الزيت والتمور، واللحوم الحمراء والبيضاء، والاقتصاد في الماء، وإنشاء الأقطاب الزراعية المكملة.

٤- إدخال عنصر الشباب بين مستغلي المستثمرات الفلاحية وتعزيز قدراتهم التقنية من خلال تفعيل التكوين والبحث وتعميمهما.

٥- عصرنة الإدارة الفلاحية وتعزيز المؤسسات والهيئات العمومية المعنية (إدارة الغابات، الخدمات البيطرية، خدمات الصحة النباتية، منح العلامات التجارية...).

وفي الوقت ذاته، بادر قطاع الزراعة والتنمية الريفية بإبرام نوعين من عقود الأداء في كل ولاية أحدهما ذي صلة بالجانب الزراعي ويتعلق بتجديد الاقتصاد الزراعي (عشرة برامج) **أما الثاني فهو** ذي صلة بالتجديد الريفي ويتعلق بالسياسة التجديد الريفي (١٢٠٠٠ مشروع جواري للتنمية الريفية المتكاملة) .

وستسري هذه العقود الممتدة على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ اعتبارا من الموسم الفلاحي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

يرمي برنامج دعم التجديد الريفي من أربع برامج موحدة :

- ➢ عصرنة القرى بتحسين شروط الحياة في البيوت الريفية.
- ➢ تنويع النشاطات الاقتصادية.
- ➢ الحفاظ وتثمين الموارد الطبيعية.
- ➢ حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي.

ثالثا: التنمية المحلية في السودان

- **تشكل قضية تنمية الريف واحدة من أهداف الرؤية الوطنية السودانية الشاملة الرئيسية في إطار تحقيق العدالة بين مواطني السودان وتطوير العلاقات الاجتماعية في البلاد وتمكين المواطنين من الإمساك بمصيرهم وتغيير واقعهم.**
- **وتركز سياسات وبرامج التنمية الراهنة على إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي النباتي والحيواني وبخاصة القطاع التقليدي وتحقيق الأمن الغذائي**

- وتسعى لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الريف وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن عن طريق التوسع في برامج التنمية الريفية المتكاملة المدعومة بواسطة المنظمات الدولية.
- ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وتنميتها، وتحسين آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية في العمل التنموي في الريف ودعم النشاط النسوي وتمكين المرأة لتنمية نشاطها الاقتصادي والاجتماعي.

- وتتضمن الرؤية المقترحة (٢٠١٥ -٢٠٣٠م) لتحقيق التنمية الريفية الخطوات التالية:

١. محاربة الأمية الأبجدية عبر برنامج قومي لتصفية الأمية في ٥ سنوات وبحد أقصى حتى عام ٢٠٢٠م.
٢. تنشيط الفعالية الاجتماعية لسكان الريف ونشر الفكر التنموي وتشجيع العمل المدني والأهلي المحلي والإقليمي والمركزي من أجل تنمية الريف.

٣. الاهتمام بالتدريب ودعم كل النشاطات التي تؤدي إلى رفع الكفاءة والقدرات البشرية لسكان الريف.
٤. العمل على توفير الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب في قُطر ١٥ كيلومترا من مركز كل منطقة ريفية وذلك حتى حلول عام ٢٠٢٠م.
٥. الدفع تجاه تحديث القطاعات الزراعية والرعوية في الريف وإدخال التقنيات الحديثة والمساعدة لإنشاء مختلف الصناعات الغذائية والتحويلية فيه.

٦. تقديم التخفيضات الضريبية والتسهيلات المصرفية للمستثمرين في الريف.

٧. خفض الرسوم ومراجعة الضرائب للحبوب الغذائية والثروة الحيوانية والصناعية ومنع أي ضرائب ورسوم متكررة حتى موانئ التجهيز والتصدير.

٨. إنشاء مناطق التجارة الحرة على الحدود مع الدول المجاورة.

٩. دعم مراكز البحث العلمي المتخصصة بقضايا الاقتصاد الريفي في المركز والأقاليم.

١٠. إعداد إستراتيجية متكاملة للتنمية الريفية تُكمِّل وتُفصِّل الخطوط العامة المطروحة في هذه الرؤية.

- وفيما يتعلق بالتنمية الحضرية في السودان "تطوير عشوائيات الخرطوم " نموذجاً:
- لم تتغير حتى الآن السياسات الوطنية والإقليمية وسياسات المدينة للتعامل مع العشوائيات.
- وركزت السياسة العامة منذ أواسط السبعينات على تخطيط المستوطنات العشوائية وإعادة توطين السكان.
- وقد نفذت وحدة تخطيط المستوطنات في وزارة الشئون الهندسية، ما يلي:

١. إعادة تخطيط المستوطنات العشوائية التي أنشئت قبل ١٩٨٣م.
٢. إعطاء تعويضات لسكان العشوائيات الذين استقروا خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩م وتعرضوا لأي نوع من الضرر (مخطط التعويض).
٣. توطين المقيمين في مستوطنة دار سلام في ما بعد ١٩٨٩م ، وقد اتخذت الحكومة العسكرية قرار في عام ١٩٩٠م بهدم جميع المباني غير القانونية التي أقيمت بعد ٢٠ مايو ١٩٩٠م ، دون تعويض.

- وكان لتنفيذ برنامج تحرير الاقتصاد آثاراً سلبية بسبب :-
  - تجميد الرواتب والأجور.
  - وإلغاء الإعانات التي تقدمها الدولة.
  - والحد من الإنفاق العام.
  - وتسريح العمال الموظفين وارتفاع معدلات التضخم.

- وقد تعهد نظام التضامن (الزكاة ، صندوق التكافل ، وتنفيذ صندوق دعم الشريعة) بمساعدة الفقراء من خلال المنح والإعانات والقروض المعفاة من الفائدة وتمويل المشاريع.
- وتشمل خطة ولاية الخرطوم للثلاث سنوات المستقبلية استهداف ٣٠٠ ألف أسرة.
- وهي تسعى جاهدة لدعم الأنشطة المدرة للدخل لأكثر من ٢٠٠ ألف أسرة.
- وإعادة تأهيل محطات المياه القائمة وتركيب أخرى جديدة، وتوفير المزيد من وحدات الرعاية الصحية والأولية والتأمين الصحي لنحو ألف أسرة، وبناء ٤٠ مدرسة للتعليم الأساسي، ١٢ مركزاً مهنياً، ٤٠ مدرسة ثانوية، وحملات محو الأمية لنصف مليون شخص، هذا وقد شاركت المنظمات غير الحكومية في التصدي لتلك المشكلة.

- يتضح من ذلك أن أهم ما يميز خطة تطوير العشوائيات مشاركة الدولة مع المجتمع المدني في التطوير، والتركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.
- ولكن يؤخذ عليها عدم مشاركة سكان المناطق العشوائية أنفسهم والقطاع الخاص بشكل فعلي في خطة التطوير.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الثانية عشر بالبلاك بورد

المحاضرة (١٣)

الدروس المستفادة من تجارب التنمية المحلية

اولاً: الدروس المستفادة من تجارب التنمية المحلية في بعض الدول العربية

كشفت تجارب تنمية المجتمعات المحلية في بعض الدول العربية أن هناك تفاوتاً بين الجهات المتدخلة في تنفيذ هذه التجارب ، وأن هناك نقصاً حاداً في الأدبيات، سيما المراجع وكتيبات التطبيق العملي الصادرة باللغة العربية التي تشمل مختلف مراحل العمل لتحقيق التنمية المحلية. وأيضاً أن ثمة نقصاً كبيراً في عدد الكوادر المهيأة للتدخل في إدارة برامج ومشاريع التنمية المحلية،

كما أن الخبرات المتوفرة بشأن منهج هذه التنمية وآلياتها التنظيمية والفنية هي خبرات محدودة. وهو الأمر الذي يتعارض مع كفاءة إدارة البرامج والمشاريع التي تكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة لبرامج ومشاريع تنمية المجتمعات المحلية نظراً لما تستلزمه من منهج متعدد ومتداخل التخصصات للاضطلاع بأنشطة متنوعة وأهداف متداخلة تبعاً لتنوع مسائل التنمية المحلية والتأثير المتبادل بين عواملها المختلفة ومستوياتها المتعددة.

ومن خلال العرض السابق لتجارب التنمية المحلية في بعض الدول العربية، يمكن تحديد مجموعة من النقاط التي تعتبر من أهم مقومات نجاح خطط تطوير التنمية المحلية ببعض الدول العربية وهي:

١. أهمية أن تكون تنمية المجتمعات المحلية نابعة من سكان تلك المناطق ، ولابد من مشاركتهم مع الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة في خطة تطوير المناطق التي يقطنون بها بدءاً من تحديد حاجاتهم وحتى تقويم تلك الخطة.

٢. إن التركيز على البنية التحتية فقط في مشروعات تنمية المجتمع المحلي لن يحقق النجاح المطلوب لها ، لذلك لابد من التركيز على التنمية الإنسانية في خطة تنمية المجتمع المحلي.

٣. ضرورة أن تبدأ وتنتهي خطة تنمية المجتمع المحلي بقيادة مجتمعية من سكان المجتمع المحلي تتولى شئونها.

٤. أهمية دراسة المجتمع المحلي دراسة علمية قبل البدء في مشروعات التنمية.

٥. ضرورة البحث عن جهات مانحة تسهم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، وأهمية تنوع مصادر التمويل لأنه من الصعب أن تتحمل الحكومة أو المواطنين وحدهم تكاليف مشروعات التنمية.

٦. في حالة الإزالة وإعادة التوطين بالنسبة لتطوير الأحياء الفقيرة ، لابد من توفير المأوى المناسب للسكان حتى تنتهي الإزالة ، وأن يراعى العدالة عند إعادة توطينهم.

وتشير الأدلة الأخيرة التي جمعها برنامج الموئل من ٤٤ دولة ناجحة في هذا المجال تطوير الأحياء الفقيرة (العشوائيات) إلى أن عمليات الحد من الأحياء الفقيرة تتطلب تنفيذ مجموعة تتكون من خمسة منهجيات محددة ومتكاملة هي:

١) رفع مستويات الوعي والمساندة.

٢) وجود الالتزام السياسي على المدى البعيد.

٣) تنفيذ الإصلاحات السياسية وتعزيز المؤسسات.

٤) تنفيذ عمليات التطبيق والرصد .

٥) توسعة نطاق المشاريع المحلية الناجحة.

كما أنه من خلال استعراض تجارب التنمية المحلية في بعض الدول العربية ، تبين أيضاً أهمية وجود إطار متكامل لخطة تنموية موحدة للمحافظة (المنطقة) يشارك فيها أطراف المجتمع المحلي ، وتعبر مشروعاتها عن مصالح وطموحات هذا المجتمع في المدينة والقرية والمحافظة (المنطقة) ، ويعتمد مفهوم المشاركة المجتمعية على الأسس التالية:

١- **التخطيط من أسفل:** أي أن عملية إعداد خطة التنمية المحلية تبدأ من مستوى القرية والحي والمدينة ، ذلك باعتبار أن هذا المستوى هو الأقدر على تحديد مشاكله ، وهو القادر أيضاً على ابتكار الحلول في إطار المحددات القائمة والإمكانات المتاحة.
٢- **جماعية العملية التخطيطية:** من خلال تفاعل أطراف المجتمع المحلي ذات العلاقة .
٣- **المعايشة المكثفة للواقع المحلي:** لتحقيق أقصى قدر من التعرف والفهم بخصوصية هذا الواقع بإمكاناته ومعطياته.
٤- **ديمقراطية العملية التخطيطية:** بمعنى أن عملية تقدير الاحتياجات وتحديد المشروعات وترتيب أولويات تحظى بأقصى قدر من المشاركة من المجتمع المحلي وبحيث تجسد الخطة التنموية في النهاية احتياجات هذا المجتمع وبصورة متوازنة لمصالح جماعاته المختلفة.

الرجاء الرجوع لأسئلة المحاضرة الثالثة عشر بالبلاك بورد